

تقرير أبوظبي للتنافسية

تطوير تنافسية إمارة أبوظبي



المحتويات

4	مقدمة
5	شكر وتقدير
6	رسالة مكتب أبوظبي للتنافسية لتحسين القدرة التنافسية
8	ملخص تنفيذي
11	نبذة عامة
14	إطار تقييم التنافسية في إمارة أبوظبي ومناطقها الرئيسية
16	رأس المال البشري
24	الاعمال
38	البنية الاقتصادية
52	مدينة أبوظبي
54	المنطقة الغربية
56	مدينة العين
58	الخطوات القادمة
60	ملحق

تكمّن القدرة التنافسية في
إمارة أبوظبي في إيجاد بيئة
مستدامة تمكن شركات الإمارة
وشعبها من تحقيق كامل
طاقاتهم الإنتاجية

مقدمة



معالي ناصر أحمد السويدي رئيس دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي

مع بدء العقد الخامس من تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة فإن الفرصة تبدو مواتية للتأمل في الرحلة الاستثنائية للإمارات والتي حظيت منذ العام 1971 برجل مؤسس حكيم وقائد وضع الأساس السليم لدولة باتت اليوم تعتلي أعلى درجات المجد والتطور والرفي في شتى المجالات إنه المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه الذي أصبحت الإمارات بفضلته تعرف أمام سائر دول العالم بالريادة في السلام والأمن والاستقرار وتحقيق سبل التنمية والحياة الكريمة للمواطنين.

ولا تزال رحلتنا مستمرة على نفس الدرب في ظل متابعة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة " حفظه الله " نحو البناء على هذا الأساس المتين والعمل على دفع الإمارات العربية المتحدة قدما كواحدة من اقتصادات العالم الأكثر تنافسية.

ولتحقيق هذا الهدف برزت رؤية حكومة إمارة أبوظبي الاقتصادية للعام 2030 تحت إشراف الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي لتعكس توجه الإمارة نحو تعزيز تنافسيتها في شتى المجالات الى أفاق أوسع عبر التحول إلى اقتصاد معرفي مبتكر متنوع ومستدام يضع حكومة الامارة ضمن أفضل خمس حكومات على مستوى العالم.

وباعتبارها الجهة المخولة بقيادة الأجندة الاقتصادية لإمارة أبوظبي، أيط لدائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي مسؤولية تحقيق أهداف رؤية 2030 وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على مستوى الإمارة ولبوغ هذا الهدف فإن مكتب أبوظبي للتنافسية يولي اهتماما كبيرا بتطبيق نهج قائم على الأدلة لتحديد نقاط القوة الرئيسية على مستوى مناطق الإمارة الثلاث المتعلقة بالتنافسية بغية التعرف على التحديات والفرص المتاحة في كل من مدينة

شكر وتقدير

صدر هذا التقرير بدعم ومساهمة فاعلة من عدد من الشركاء ذوي العلاقة. ونود أن نتقدم بشكر خاص إلى الأفراد والجهات التالية

دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي	المركز الوطني للإحصاء
غرفة أبوظبي	مركز الإحصاء – أبوظبي
مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي	مجلس تنمية المنطقة الغربية
لجنة أبوظبي لتطوير التكنولوجيا	د. روبرت هغنز، البروفيسور في جامعة كارديف في المملكة المتحدة والمؤسس المشارك في مؤشر التنافسية المعرفية العالمية
هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة	د. يوسف منصور، الرئيس التنفيذي السابق للوكالة الأردنية للتنمية الاقتصادية
بلدية مدينة العين	صندوق خليفة لتطوير المشاريع

أبوظبي والمنطقتين الشرقية والغربية مما يتيح المجال واسعا لاستخدام هذه النتائج لتصميم وتنفيذ أجندة سياسات تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام على مستوى الإمارة.

ويعتبر التقرير الأول للتنافسية في أبوظبي، والذي أعده مكتب أبوظبي للتنافسية التابع للدائرة، تتويجا لعدة أشهر من الجهد المكرس من قبل فريق العمل والشركاء المعنيين الرئيسيين لدائرة التنمية الاقتصادية حيث تم صياغته من خلال مؤشر تنافسية مناطقي علمي ويعد الأول من نوعه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث سيكون بمثابة الأداة الرئيسية لقياس تقدم الإمارة في تحقيق أهداف رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 والتي تكمن في "بناء اقتصاد مستدام" و"بناء تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا تعود بالفوائد على الجميع.

ولا يسعنا هنا إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لشركاء الدائرة الإستراتيجيين من القطاعين العام والخاص على المستويين المحلي والاتحادي على التعاون المثمر مما أسهم في نشر تقرير أبوظبي للتنافسية والذي نأمل في أن يساهم في تسريع الجهود الرامية إلى تأسيس وبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة يعود بالفائدة على جميع مواطني إمارة أبوظبي بمناطقها الثلاث.

والله ولي التوفيق.

رسالة مكتب أبوظبي للتنافسية

رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030:

”إرساء اقتصاد مستدام ومتنوع يركز على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، ويشجّع المشروعات الخاصة والروح الاستثمارية لدى الأفراد، ويكون على درجة عالية من الاندماج في الاقتصاد العالمي، بما يؤهل إلى فرص أفضل للجميع“

رؤية مكتب أبوظبي للتنافسية ورسالته

الرؤية: التعاون مع الشركاء على تطبيق الفكر الأفضل في مجال التنافسية وذلك لدعم الأفراد والمؤسسات في أبوظبي للوصول إلى أقصى إمكانيات الإنتاجية.

الرسالة: تعزيز تنافسية أبوظبي ومؤسساتها وأعمال القطاع الخاص فيها عالمياً من خلال تطوير السياسات وتبني المبادرات وخلق الوعي وبناء قاعدة تفاهم مشتركة بين الشركاء.

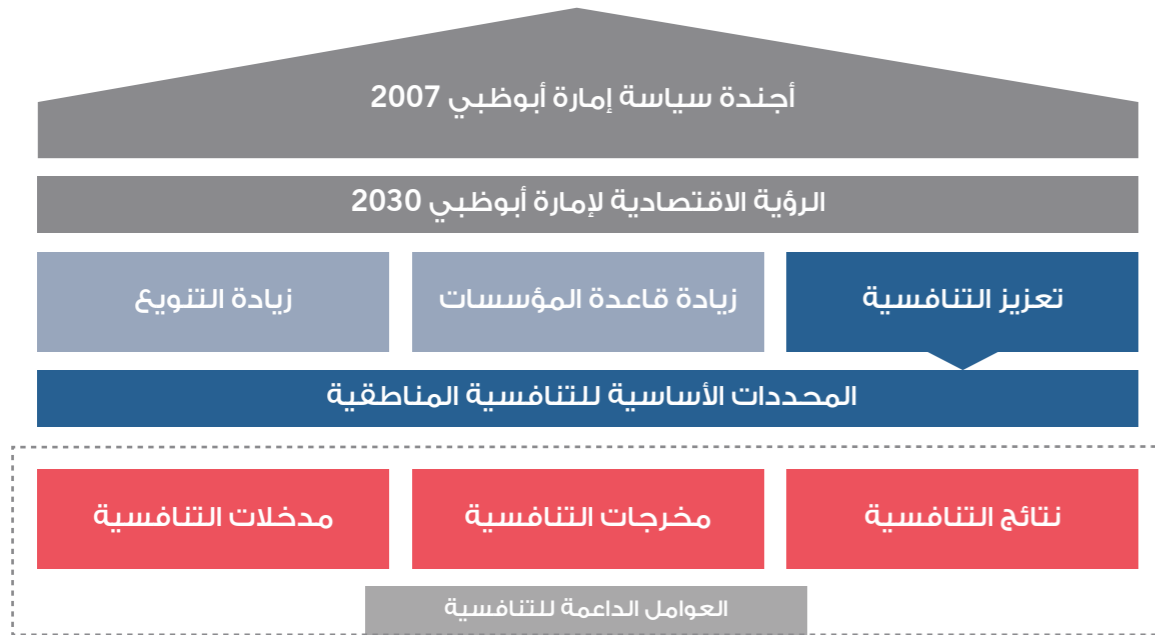
”تعرف القدرة التنافسية لدولة ما على مدى قدرتها على إنتاج السلع والخدمات التي تلبى متطلبات الأسواق العالمية في ظل ظروف سوق حرة ونزيمية مع الحفاظ على الدخل الحقيقي لشعبها وتمييزه على المدى الطويل“¹. وفي إمارة أبوظبي، يكمن تحسين القدرة التنافسية في إيجاد البيئة المستدامة التي تمكن شركات الإمارة وشعبها من تحقيق كامل طاقتهم الإنتاجية، ويستلزم هذا الأمر توفير الظروف الملائمة للقوى العاملة والأعمال والقطاعات ومناطق الإمارة المختلفة للتفوق في كل من الأسواق المحلية والعالمية. وقد أولت القيادة في إمارة أبوظبي جل اهتمامها للقدرة التنافسية على أنها واحدة من الأهداف الرئيسية لبناء اقتصاد معرفي مستدام كما حددتها الرؤية الاقتصادية 2030.

لقد وضعت القيادة هذا الهدف نصب أعينها ومن هنا تم إطلاق مكتب أبوظبي للتنافسية في عام 2011 في دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي انطلاقاً من دورها في تطبيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية الواردة في رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030.



ملخص تنفيذي

تقرير أبوظبي للتنافسية
تطوير تنافسية إمارة أبوظبي



ويكمن الدافع الثاني في الأعمال التي تتضمن القيمة التسلسلية الكاملة لإنجاز الأعمال بدءاً بالشركات الناشئة مروراً بنمو الشركات والتمويل وصولاً إلى بيع السلع والخدمات. ويطلق البحث في تنافسية الأعمال في أبوظبي مجالات ثلاثة ألا وهي الريادة ونمو الشركات والابتكار. ورغم إطلاق الحكومة للعديد من المبادرات بهدف زيادة التمويل ودعم الخدمات المتاحة للشركات، ما زالت التحديات قائمة بالنسبة للمشاريع الصغيرة التي تسعى للدخول والمنافسة في السوق.

وتمثل البنية الاقتصادية لإمارة أبوظبي ومناطقها الثلاث الدافع الثالث والأخير. ويوفر هذا الدافع آفاقاً على المدى البعيد حول التنافسية حيث يتم قياس استدامة الاقتصاد وقدرته على توليد الثروة والحفاظ على مستويات المعيشة أو رفعاها. ويوفر هذا الدافع وجهة نظر شاملة لنشاط المنطقة الاقتصادية مع مراعاة تنوع القطاعات فضلاً عن الموقع الجغرافي للاستثمار والنشاط التجاري. وفي هذا القسم، تناقش التحديات الرئيسية، تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط والغاز نحو القطاعات المستهدفة بالإضافة إلى اختلاف مستوى النمو بين المنطقة الغربية ومدينة العين والعاصمة أبوظبي. وتعتبر زيادة الحوافز الداعمة للقطاع الخاص عنصراً أساسياً في تحسين البنية الاقتصادية في أبوظبي.

وبما أن التنافسية الاقتصادية لمنطقة ما ترتبط بشكل وثيق مع ميزتها النسبية وتخصصها داخل صناعاتها، فإن البيانات المحددة للقطاع في كل المعايير ترتبط أيضاً بتنافسية المناطق. وتوفر بيانات القطاعات المستهدفة المعلومات ذات الصلة حول الصناعات التي تساهم، بشكل أكبر، بالمخرجات الاقتصادية ويتوفر فرص عمل وبالأجور وإنتاجية العمال والاستثمار الأجنبي. وفي نهاية المطاف، يسمح تحليل القطاعات بالحصول على عرض أكثر تفصيلاً للاقتصاد والثغرات المرتبطة به ومجالات النمو المحتملة.

وفي النهاية، يلقي التقرير نظرة أكثر عمقا على نتائج النموذج والوضع التنافسي الحالي للإمارة. يتم جمع نتائج البيانات في المجالات الأكثر ارتباطاً بمبادرات التحسين وعرضها في إطار تقييم التنافسية. ويحدد هذا الإطار التحديات الخاصة بإمارة أبوظبي ويقدم مقترحات تركز بثلاثة دوافع رئيسية للتنافسية.

يعتبر رأس المال البشري الدافع الأول الذي يقيّم مستوى التعليم والمهارات والميزات الشاملة المتعلقة بالقوى العاملة في أبوظبي. وعلى الرغم من إجراء العديد من المبادرات التعليمية والتدريبية خلال السنوات الأخيرة، فإن المنطقة الغربية ما زالت تواجه بعض التحديات الرئيسية، والتي تتمحور حول بناء المهارات والتعليم العالي ومشاركة الإناث في القوى العاملة. وحققت مدينة العين العديد من النجاحات في مجال التعليم إلا أنها لا تزال تواجه صعوبات في توفير وظائف كافية وفرص عمل مجدية لسكانها المحليين وتحديداً الشباب.

- يخدم تقرير التنافسية خمس وظائف رئيسية:
- قياس القدرة التنافسية لإمارة أبوظبي ومناطقها الرئيسية الثلاث – مدينة أبوظبي، مدينة العين والمنطقة الغربية
- تقييم إمارة أبوظبي ومناطقها الثلاث مقابل عدد من المقارنات المعيارية العالمية
- تسليط الضوء على التحديات وقصص النجاح الرئيسية التي حققتها الإمارة من منظور التنافسية
- تقديم التوصيات الرامية إلى التصدي لهذه التحديات وتحسين الوضع التنافسي الحالي
- تنظيم مبادرات حكومة أبوظبي نحو الأجندة التنافسية لإمارة أبوظبي

تكمن إحدى مميزات تقرير أبوظبي للتنافسية في تركيزه على مناطق أبوظبي الثلاث كمصادر رئيسية لفهم الأداء العام للإمارة. ويجب هذا التقرير على السؤال "لماذا تنافسية المناطق؟" كما يوفر الأسس المنطقية لتحليل أكثر دقة للبيانات الاقتصادية التي تتخطى المستوى الوطني. ويعتبر فهم دوافع التنافسية من منظور المناطق وحتى المناطق الفرعية أمراً بالغ الأهمية لأنه يتيح للحكومات ومؤسسات الأعمال والأفراد استهداف الاستثمارات وتقديم حلول محددة للتحسين.

من أجل قياس أداء إمارة أبوظبي ومناطقها الرئيسية، أعد مكتب أبوظبي للتنافسية نموذج تنافسية المناطق الذي يقيس القدرة التنافسية للإمارة مقابل مقارنات معيارية عالمية منتقاة. فقد تم اختيار كل معيار وفق أهميته بالنسبة لإمارة أبوظبي، سواء بسبب موقعها وموازاته للتنمية أو نجاحها في الانتقال من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، أو باعتباره رائداً في التنافسية العالمية. لقد تم قياس كل معيار باستخدام ما يقارب من 50 مؤشراً اقتصادياً تم تقسيمها إلى مدخلات ومخرجات ونتائج. ويأخذ النموذج أيضاً بعين الاعتبار العوامل الداعمة التي تعتبر شروطيناً وعوامل نوعية تؤثر على التنافسية.

شهدت إمارة أبوظبي نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأربعين الماضية مدفوعاً أساساً بالأجندة الاقتصادية الطموحة لقادة الإمارة. فقد استخدمت حكومة أبوظبي مواردها الطبيعية لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى الأمام وتغيير المشهد الاقتصادي للإمارة ومكانتها في المجتمع الدولي. وفتحت أبوظبي اقتصادها على العالم بهدف استقطاب الخبرات المطلوبة من الخارج وتنمية القدرات المحلية لسكانها ومؤسساتها في نفس الوقت. وفي هذا السياق، رفعت إمارة أبوظبي توقعاتها التنافسية ووضعت نفسها على مسار النمو المستدام طويل الأمد.

يعتبر تعزيز تنافسية وإنتاجية الإمارة أحد الأهداف الرئيسية للحكومة كما ورد في الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي. وبموجب هذا التفويض، يقوم مكتب أبوظبي للتنافسية بأداء مهمته الرامية إلى "تعزيز القدرة التنافسية العالمية لإمارة أبوظبي من خلال تطوير السياسات والمبادرات الرائدة والتوصل إلى فهم وإدراك مشترك بين الشركاء المعنيين". يمثل تقرير أبوظبي للتنافسية الأول خطوة رئيسية لتحقيق هذه الرسالة من خلال تقييم دوافع التنافسية ثم تقييم أداء إمارة أبوظبي ضمن سياق عالمي.

نبذة عامة



الصناعية مع وجود نظام ضريبي مناسب شاهداً على الجهود التي تبذلها الحكومة في انفتاح الإمارة كمركز للتجارة والأعمال الدولية.

بعد أن تمثلت الاستثمارات الحكومية الأولية بمشاريع كبيرة في البنية التحتية، تسعى حكومة أبوظبي حالياً لضمان حصول مواطنيها على فرص نجاح أكبر في الاقتصاد العالمي المتجدد. تم تبني جهود "توطين" القطاعات أو رفع أعداد المواطنين في القوى العاملة من قبل القطاع العام وأبرزها مجلس أبوظبي للتوطين. تتطلب زيادة عملية التوطين برامج واستثمارات مركزة في التعليم وتطوير المهارات والتدريب الوظيفي. ويشكل تدريب القوى العاملة لتولي الوظائف التي تتطلب مهارات عالية وضمان تشجيع نمو القطاعات والصناعات القائمة على المعرفة التحدي الأكبر الذي يواجهه الإمارة حالياً. ونظراً لكون القطاع العام يقود معظم الأنشطة الاقتصادية، فإنه يعتبر أيضاً الخيار الأنسب بالنسبة لمعظم الإماراتيين (ما لا يقل عن ستة من أصل عشرة يشغلون حالياً وظائف حكومية²). تعتبر عملية بناء قطاع خاص قوي وتوفير فرص كبيرة للمواطنين للتفوق في الصناعات الخاصة أحد الأهداف الرئيسية لإمارة أبوظبي.

أثرت التنمية المادية المستدامة والاستثمار القوي على التنافسية في الإمارة من خلال جذب مستويات مرتفعة من التجارة والأنشطة التجارية وتدفع العمال الوافدين إلى المنطقة. وتستلزم المرحلة المقبلة لتحسين التنافسية في أبوظبي تطوير الأعمال والقوى العاملة بحيث تصبح الإمارة مكاناً جذاباً لنمو الأعمال.

بشرت السنوات الخمس الماضية بتغير كبير في أبوظبي حيث خرجت الإمارة من الأزمة المالية العالمية بأرقام نمو قوية وتغيرات جذرية في وضعها الاقتصادي. وقام القطاع العام في الإمارة بالعديد من الإصلاحات، والتزم برأس مال استثماري كبير في بنيته التحتية ومؤسساته، كما قاد الاقتصاد المحلي هذا التغيير بنسبة كبيرة. وفي عام 2008، أصدرت الإمارة رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030، التي تقدم خطة استراتيجية تفصيلية لدفع المنطقة نحو نمو مستدام على المدى البعيد. وقد استخدمت الحكومة الرؤية باعتبارها الإطار التوجيهي لرفع تنافسية إمارة أبوظبي على كلا الصعيدين المحلي والعالمي.

خصص القطاع العام وحلغؤه في التنمية مثل شركة مبادلة للتنمية، الكثير من الاستثمارات الأولية لتجديد المظاهر المادية والبنية التحتية للإمارة. ويشمل ذلك تطوير الأعمال التجارية بأكملها والمجمعات السكنية والمستشفيات والطرق ومنشآت تصنيع البتروكيماويات والميناء الذي سيصبح واحداً من أكبر موانئ العالم. تهدف هذه الاستثمارات الأخرية الواسعة النطاق في البنية التحتية إلى دفع الإمارة نحو اقتصاد قائم على المعرفة عوضاً عن اعتمادها على الموارد الطبيعية. ويأمل قادة الإمارة تحقيق نمو مستدام في الصناعات الجديدة والمستهدفة من خلال استثمارات يتركها القطاع العام في رأس المال المادي.

أدت أيضاً رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 إلى زيادة عروض القطاع العام للشركات، كما تدفع الجهات الحكومية مثل صندوق خليفة لتطوير المشاريع – وهو مؤسسة برأس مال بقيمة ملياري درهم – تهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة – ودائرة التنمية الاقتصادية، بنمو مؤسسات القطاع الخاص في جميع أنحاء الإمارة من خلال تحسين بيئة الأعمال. وانتشرت المناطق الاقتصادية التي تتمتع بأنظمة إدارية ملائمة مثل كيزاد ومدينة مصدر في جميع أنحاء الإمارة لقيادة الاستثمار الإقليمي والأجنبي الذي يتركز، في غالبيته، على قطاع الصناعات التحويلية والقطاع الصناعي. يعتبر التركيز على المناطق

نموذج التنافسية المناطقية



ويبقى الهدف من أن يتم نشر التقرير مرة كل سنتين، متابعة المبادرات الجارية في أبوظبي والتقدم نحو تعزيز التنافسية. ويشمل ذلك تحديث مبادرات القطاعين العام والخاص فضلاً عن نتائج التحديات والتوصيات. ومع توفر المزيد من البيانات حول أبوظبي ومناطقها الثلاث، سيقدم التقرير معلومات وتحليلات تفصيلية إضافية حول التنافسية، تخدم بشكل أفضل حاجات الجهات المعنية في مكتب أبوظبي للتنافسية. ويمهد هذا التقرير الأول الطريق للنقاش حول تنافسية المناطق في أبوظبي، على أمل أن تؤهل هذه الجهود إلى بيئة أفضل للمواطنين والأعمال ومناطق الإمارة.

وفي النهاية، تُرفع توصيات خاصة بكل تحدٍ إضافة إلى دراسات حالة حول كيفية تحسين تنافسية المناطق في المجالات ذات الصلة. وفي كثير من الحالات، اتخذت أبوظبي أمثلة عالمية يمكن اعتبارها قصص نجاح في مجال التنافسية وتشمل سعي مجلس تنمية المنطقة الغربية إلى جذب الاستثمارات إلى المنطقة، وتحسين التنمية الصناعية كتطوير المناطق الحرة، ونموذج المدرسة الجديدة لمجلس أبوظبي للتعليم لتحسين نوعية التعليم في مختلف أنحاء الإمارة. وتتوزع قصص النجاح هذه على مختلف أجزاء التقرير لتسليط الضوء على بعض الإنجازات المتعلقة بالتنافسية التي تم تحقيقها حتى الآن في الإمارة.

² الكتاب السنوي الإحصائي لمركز الإحصاء في أبوظبي، 2012 (بيانات 2011)



لماذا تنافسية المناطق؟

توفر غالبية مؤشرات التنافسية تصوراً مفيداً لأداء الدولة الاقتصادي، إلا أن البيانات على مستوى المناطق تعتبر ضرورية لدفع مبادرات تطوير السياسات والبرامج المستهدفة. ويساهم إجراء تقييم لأبوظبي يتضمن دراسة التحديات الرئيسية وقصص النجاح على مستوى المناطق الرئيسية في التوصل إلى المزيد من الحلول الملائمة للأفراد والشركات في كل منطقة من مناطق الإمارة.

تعرف تنافسية المناطق عموماً بأنها قدرة الاقتصاد الوطني في المناطق المختلفة على جذب الشركات والحفاظ عليها من خلال حصة مستقرة في السوق أو متزايدة في نشاط ما مع الحفاظ على مستويات معيشية مستقرة أو متزايدة³ ويتضمن هذا التعريف عدداً من المبادئ التوجيهية من حيث تحديد تنافسية المناطق:

- يتعين ألا تؤدي تنافسية المناطق إلى زيادة حصة السوق في صناعة معينة فحسب بل يتعين عليها أيضاً رفع مستوى المعيشة في المنطقة أو المحافظة عليه، حيث يكمن الهدف النهائي لجميع الأنشطة التنافسية الارتقاء بمستوى المعيشة.
- يتم تحديد تنافسية المناطق من خلال توفر الظروف التي تمكن الشركات من التنافس وإيجاد القيمة المضافة.
- على الرغم من أن تنافسية المناطق مرتبطة بأدائها الاقتصادي إلا أنه يتوجب دمج أساسيات بيئة الأعمال المحلية في عملية التحليل والقياس.
- تتحقق تنافسية المناطق عندما يتم تحقيق نمو مستدام في الأجور التي تعزز مستويات المعيشة الشاملة⁴
- من العوامل الأساسية لتحقيق هذا النمو، توفر شركات ابتكارية تخلق فرص عمل جديدة.
- من الممكن أن تتفاوت التنافسية في المناطق الجغرافية حيث تتطور المناطق بمعدلات مختلفة تبعاً لدوافع النمو الخاصة بها.

لن تكون المناطق التي تتنافس على أساس الأجور المنخفضة والعمالة ذات المهارات الأولية والضرائب

المنخفضة مؤهلة للنمو طويل الامد، لأنها ستكون في وضع غير مؤاتٍ لتنافسية متميزة مقارنة مع المناطق التي تتنافس على أساس مهارات وأجور أعلى.

يؤثر رأس المال البشري والقدرة الإبداعية ونوعية البنية التحتية المادية على تنافسية أي قطاع. تساعد هذه الأصول بدورها على استقطاب الأشخاص المبتكرين والمبدعين مما يعطي المنطقة أفضليتها التنافسية. ولهذا، فإنه ينبغي على التنافسية زيادة الاهتمام بالإبداع والمعرفة والظروف البيئية بدلاً من الاعتماد بشكل كامل على الثروة المتراكمة.

ويوفر قياس التنافسية، على مستوى المنطقة، آلية أفضل للحكومات لاستهداف البرامج والمبادرات وتحسين الرفاهية الاجتماعية والنتائج الاقتصادية حيث تتواجد ثغرات أكبر. ونلاحظ إجماعاً دولياً ظاهراً على أن المناطق تشكل التركيز الجديد لاستراتيجيات استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة. وعلاوة على ذلك، يسهل البحث والتطوير ونقل المعرفة على مستوى المناطق عملية تطوير المجمعات الصناعية والخدمات التي يمكن أن يكون لها تأثير تحويلي على اقتصاد الدولة. تشمل الأمثلة التوضيحية المجمعات الاقتصادية عالية التقنية في سيليبكون فالي، كاليفورنيا والطريق 57 في بوسطن.

تتميز بعض المناطق في أي دولة بسمات محددة تجعلها الوجهة المفضلة للاستثمار. قد تكون بعض المناطق غنية بالموارد أكثر من غيرها ويمكن أن تشكل مناطق أخرى مراكز مدنية كبيرة مقابل مناطق ريفية وزراعية. من خلال التركيز على التنافسية على مستوى المناطق، تستطيع الحكومات تصميم وتنفيذ البرامج بشكل أفضل مما يؤدي إلى خفض الاختلافات بين المناطق⁵. تستطيع أيضاً تطوير المبادرات لتشجيع الاستثمار الأجنبي

والمحلي والمشاريع الريادية في المناطق التي قد تكون أكثر تنافسية في قطاعات معينة، ولتعزير الروابط الصناعية وتطوير المجمعات حيثما تكون ذات جدوى أكبر.

المعايير - لمحة عامة والأساس المناطقي

من أجل الحصول على تقييم أفضل للوضع التنافسي في أبوظبي على مقياس دولي، تمت مقارنة معايير منتقاة وفقاً للعديد من مؤشرات التنافسية. توفر هذه المعايير رؤية مفيدة حول وضع أبوظبي لأنها تملك خصائص متميزة ذات صلة بملف إمارة أبوظبي الاقتصادي الحالي أو لأنها تتماشى مع استراتيجيتها المتوسطة إلى طويلة الأجل لتحسين التنافسية. واستخدمت ألبيرتا، كندا والنرويج وسنغافورة كمعايير في هذا التقرير. في ما يلي،

المعايير الرئيسية التي تم أخذها بعين الاعتبار:

وفرة النفط

تطوير صناعة فرعية واسعة النطاق

توفر اقتصاد متنوع قائم على المعرفة

توفر مستويات معيشة مرتفعة

ريادية في التنافسية العالمية

نسبة مرتفعة من العمالة الأجنبية

مستويات مرتفعة من الاستثمار الحكومي وثروة الأفراد

النجاح في جذب مستويات مرتفعة من الاستثمار الأجنبي والمشاريع المشتركة

توفر قاعدة من رأس المال البشري الماهر

يعتبر الاقتصاد النرويجي من أكثر الاقتصادات تنافسية وازدهاراً في العالم، كما يتمتع مواطنو النرويج بمستوى معيشي مرتفع. وعلى غرار إمارة أبوظبي، تعتبر النرويج بلداً كثر الموارد حيث يتمتع بأكثر احتياطي من النفط والغاز في أوروبا. لعبت موارد الطاقة دوراً أساسياً في تسريع النمو الاقتصادي في النرويج. ولكن، بعيداً عن النفط والغاز، لجأت النرويج إلى التنوع بشكل كبير في قطاع الخدمات مع التركيز على خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والمالية. يساهم حالياً قطاع النفط والغاز بنسبة 20% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي⁶. إضافة إلى ذلك، لعبت الحكومة

دوراً فاعلاً في توفير بيئة تمكين تهدف إلى تعزيز التنافسية وتوليد النمو الاقتصادي المستدام.

على الرغم من أن سنغافورة تملك موارد طبيعية محدودة، إلا أنها احتلت المراتب الأولى في العديد من مؤشرات التنافسية الدولية نظراً للقوى العاملة المنتجة والمؤهلة بشكل كبير والبيئة الملائمة للأعمال ووجود الصناعات عالية التقنية. وتعتبر سنغافورة من بيئات العمل الأكثر ملائمة في العالم بفضل الإطار التنظيمي المتسق والشفاف والعمليات التجارية المبسطة والمعدلات الضريبية المنخفضة المفروضة على الأفراد والأعمال. اعتمدت سنغافورة، على غرار أبوظبي، على القوى العاملة الوافدة لتلبية متطلبات الاقتصاد المتنامي. وقد أتاحت خطة سنغافورة لتنظيم العمالة الفرصة للعمال الأجانب ذوي الخبرة الطويلة بالحصول على الوظائف وإقامة طويلة الأجل في البلاد. بسبب مواردها الطبيعية المحدودة، ركزت سنغافورة على تطوير القطاعات القائمة على المعرفة وقطاعات التقنية العالية في وقت مبكر من خلال الاعتماد على مجموعة من العلماء والعمال الأجانب الذين يتمتعون بمهارات عالية. خلال الفترة الأولية التي أعقبت الاستقلال، تولت الحكومة دوراً قيادياً في تطوير ودفع استراتيجية صناعية مكّنت الدولة المدينة من أن تصبح تنافسية بدرجة كبيرة. وتطبق سنغافورة نهجاً هجيناً باستخدام استراتيجيات التدخل والسوق الحرة على حد سواء بغية تطوير اقتصادها.

تعتبر المقاطعة الكندية ألبيرتا إحدى المقارنات المعيارية الأخرى لإمارة أبوظبي. حلت ألبيرتا في المرتبة الثانية بعد النرويج وفقاً لمؤشر الرفاه الاقتصادي عام 2010. وتشبه ألبيرتا أبوظبي في كونها منطقة غنية بالنفط حيث تحتوي على ثالث أكبر احتياطي من الرمال النفطية في العالم⁷. تم دفع الجزء الأكبر من النمو في المقاطعة من خلال استغلال احتياطي النفط والغاز، إلا أن ألبيرتا نوعت نشاطاتها في قطاعات الخدمات المالية والتجارية والتصنيع. يساهم حالياً قطاع النفط والغاز بنسبة تقارب 27% من الناتج المحلي الإجمالي⁸. بينما تواصل ألبيرتا استغلال مواردها من الطاقة إلا أنها تفعل ذلك بطريقة مسؤولة بيئياً من خلال وضع أهداف خفض الانبعاثات للصناعات ومراقبة جودة الهواء بشكل منتظم على مدار العام⁹. وتعرف ألبيرتا اليوم بأنها مقاطعة صديقة للأعمال نظراً لمعدلاتها الضريبية التي تقل عن المتوسط ومستوى معيشتها الذي يزيد عن المتوسط.

⁶ مكتب الإحصاءات النرويجي، 2011

⁷ الطاقة في ألبيرتا، عنوان الرابط: <http://www.energy.alberta.ca/ourbusiness/oilsands.asp>

⁸ مكتب الإحصاءات الكندي، 2011

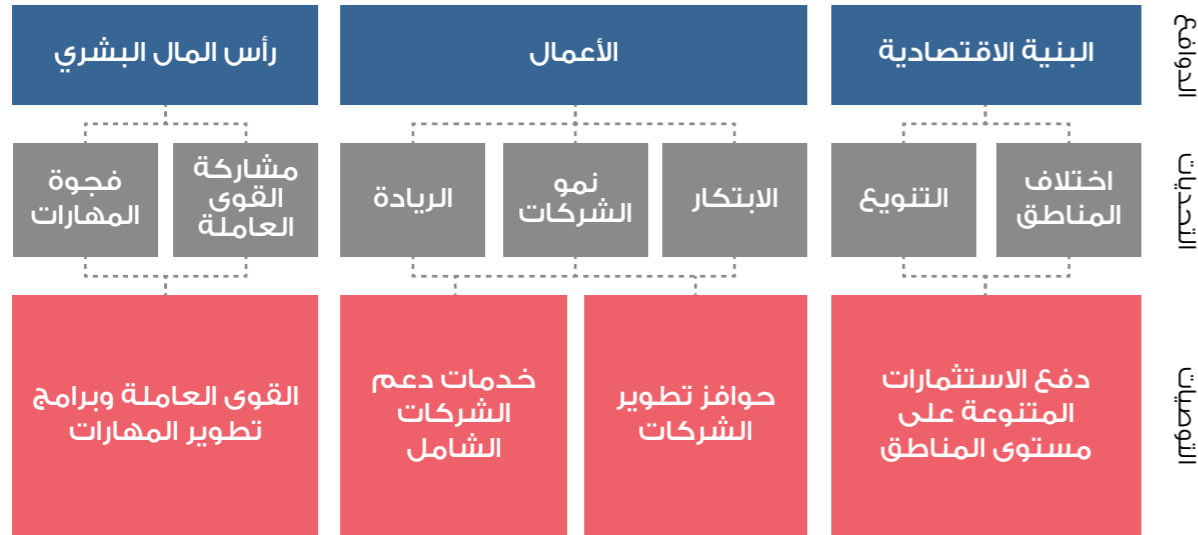
⁹ مؤسسة ألبيرتا والتعليم المتقدم، بـقعة ضوء حول الاقتصاد في ألبيرتا 2012، (Highlights of Alberta Economy, 2012)، 2012.

³ ستروبير، م (1997). العالم المناطقي: التنمية الإقليمية في اقتصاد عالمي (The Regional World: Territorial Development in a Global Economy). غيلفورد، نيويورك. تعرف التنافسية على أنها معادلة للطريق السريع في التنافس على مستوى المنطقة، ففيها تتنافس المناطق نحو تحقيق أعلى المستويات الممكنة من الإبداع والتحديث والنمو بدلاً من «الطريق الضيق للمنافسة» التي تعني ترويج تخفيض تكاليف العمالة أو الأرض أو رأس المال

⁴ باول كروغمان (2003)، وهو معروف بتشكيكه بمفهوم التنافسية وقد اقترح قبل بضعة سنوات أن التنافسية لمنطقة ما تقوم على قدرة تلك المنطقة على توفير الأجور الكافية والحداثة و/أو آفاق فرص العمل والعائد على رأس المال

⁵ هيجيلز، روبرت، منظور مناطقي للمنافسة (A Regional Perspective on Competitiveness) عرض قُدّم إلى مكتب التنافسية في أبوظبي، في 2012/11/6.

إطار تقييم التنافسية في إمارة أبوظبي ومناطقها الرئيسية



البنية الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار التفاوت الاقتصادي بين المناطق الرئيسية لإمارة أبوظبي فضلاً عن تنوع الأنشطة الاقتصادية. يعتمد هذا الدافع على الاعتقاد بأن المنطقة التي يتركز معظم نشاطها الاقتصادي في مدينة واحدة أو قطاع واحد لا تستطيع المحافظة على التنافسية على المدى الطويل. تتركز التوصيات حول البنية الاقتصادية على توسيع الاستثمار إلى مدينة العين والمنطقة الغربية وأيضاً إلى تلك القطاعات الاستراتيجية التي تحظى بالأولوية في الرؤية الاقتصادية 2030.

يقيس الدافع الأول: رأس المال البشري، قدرة القوى العاملة وتركيبها من حيث المهارة والتعليم وإنتاجية العمل ومستويات مشاركة المرأة والشباب والمواطنين. يستند هذا الدافع على الفكرة بأنه طالما تسعى أبوظبي إلى التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، فإن مخزونها من رأس المال البشري الماهر يجب أن يشكل المحرك الرئيسي للنمو. أما الدافع الثاني، فهو الأعمال التي تأخذ في عين الاعتبار التنافسية بين الشركات العاملة في الإمارة. يتم قياس هذا الدافع من خلال معدلات بدء الأنشطة التجارية واستثمارات الشركات والنمو والابتكار في مجال الأعمال. ونظراً لاعتبار الأعمال قناة الأداء الاقتصادي، فإن تقييم قدرة أبوظبي على بدء وتنمية الأعمال ذات القيمة المضافة المرتفعة والمحافظة عليها يعدّ أمراً ضرورياً لتحسين التنافسية. وأخيراً، فإن الدافع الثالث للتنافسية هو

المرافقة أيضاً خاصة بالإمارة لأنها تأخذ بعين الاعتبار العديد من المبادرات الجارية والمخططة للمنطقة من قبل القطاع العام وتوفر رؤية حول تلك المجالات التي تتطلب مزيداً من الدراسة.

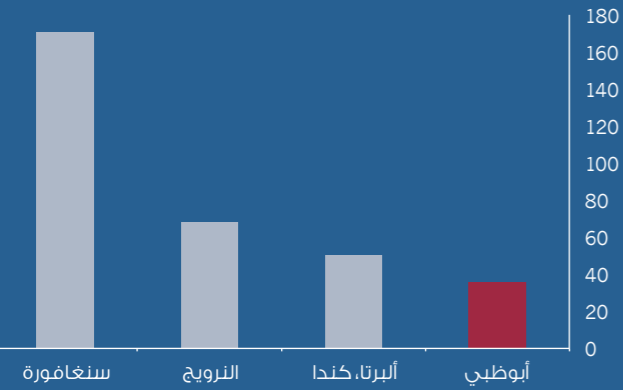
يشكل مؤشر تنافسية المناطق انطلاقة مفيدة لقياس الوضع الشامل لإمارة أبوظبي ومناطقها الثلاث وقطاعاتها باستخدام ما يقارب 55 مؤشراً اقتصادياً لقياس المدخلات والمخرجات والنتائج. من خلال استخدام مؤشر تنافسية المناطق، وتم تطوير إطار التقييم التنافسي بفضل تقسيم التحديات الأكبر إلى مجموعات ثلاث تمثل الدوافع الرئيسة للتنافسية. يقيم كل من هذه الدوافع الأداء التنافسي على مستوى مختلف بدءاً من المستوى الفردي مروراً بمستوى الشركات وصولاً إلى الملف الاقتصادي الكلي.

يتطلب تحسين التنافسية الاقتصادية الشاملة لإمارة أبوظبي إجراء تقييم شامل لوضع الإمارة حالياً وكيفية تقديمها نحو الاستراتيجية التي تم تحديدها في الرؤية الاقتصادية 2030. وبما أن التنافسية موضوع رئيسي يمس جميع جوانب الاقتصاد من المستوى الكلي إلى الجزئي، فمن المفيد وضع إطار لتقييم تلك التحديات التي تشكل أكبر أولويات المنطقة. من خلال إطار التنافسية، يستطيع صناع السياسات تحديد وتقييم الثغرات في التنافسية بشكل فعال واستهداف التوصيات والنقاط الأكثر أهمية للاستثمار. يعتبر هذا الإطار فريداً من نوعه بالنسبة لإمارة أبوظبي من حيث التحديات التي تمثل المجالات حيث تدرج الإمارة وراء معايير دولية منتقاة مما يوفر الأساس المنطقي للبحث في كيفية تحسين واضعي السياسات للظروف من أجل تعزيز النشاط الاقتصادي. تعتبر التوصيات

رأس المال البشري

تقرير أبوظبي للتنافسية
تطوير تنافسية إمارة أبوظبي

* رأس المال البشري - عدد المدراء لكل 1000 نسمة (2011)



* السنة المثبتة في كل رسم مع معيار مناطقي عبارة عن السنة لبيانات أبوظبي

"يقدم عدد المدراء لكل 1000 موظف مؤشراً على تركيز العاملين في مجال المعرفة في الاقتصاد. يعتبر المدراء والمهنيين وعمال التقنيات العالية جزءاً حيوياً من عملية الإنتاج المعرفي. هناك اعتراف متزايد بالدور الذي يلعبه هؤلاء العمال الذين يعتبرون مصدراً للابتكار والذين تكمن مسؤوليتهم في تحفيز الاستثمار والنمو. يشمل هؤلاء العاملون "الفئة المبدعة" من الموظفين الذين تتمثل قيمتهم في ذكائهم ... المدراء هم عادة الموظفون الذين يحدون طرقاً فعالة للعمل مع التقنيات الجديدة ويعتبرون صافراً حيوياً في نشر هذه التقنيات. يتم تقديرهم لأن هؤلاء العمال لا يوفرن القيمة المضافة الأعلى للاقتصاد فحسب ولكن أيضاً يحصلون على المستوى الأعلى من الأجر المالي".

البروفيسور روبرت هغنز
مؤشر التنافسية المعرفية العالمية

الخليجي، بشكل كبير، على هذا الأسلوب بدءاً من صناعة النفط والغاز في السبعينيات ومؤخراً في مجموعة من الصناعات الأخرى مثل التمويل والتأمين والخدمات المهنية الأخرى.

يتمتع هذا النهج الذي يعمل من أعلى إلى أسفل بمزاياه العديدة، لاسيما جمع المهنيين ذوي المهارات العالية ما ينعكس على جوانب الاقتصاد الأخرى. والأهم من ذلك، يضمن التدفق المستمر للعمال ذوي المهارات العالية تنمية رأس المال البشري لمواكبة الوتيرة السريعة للإنفاق على البنية التحتية الاقتصادية. اجتذبت أبوظبي العديد من العمال الأجانب إلى اقتصادها ولكن غالبيتهم تركزوا إلى حد كبير في القطاعات التي تتطلب مهارات متقدمة مثل البناء أو القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة. وفقاً لمركز أبوظبي للإحصاء، تم تقدير القوى العاملة في أبوظبي بما يزيد عن 1,4 مليون عام 2011 حيث يشكل المواطنون 130000 أو 9,1% منهم والبقية، أي ما يزيد عن 1,3 مليون عامل، من غير المواطنين¹⁰. بالرغم من أن تدفق العمال الأجانب يفيد القطاع الصناعي بفضل توفر العمالة الوافدة بأسعار معقولة، إلا أنه يجب أن يتحول التركيز الآن إلى جذب المهنيين ذوي الخبرة والمهارة العالية القادرين على نقل أبوظبي إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

تأتي أبوظبي حالياً خلف اقتصادات أخرى غنية بالموارد من حيث نسبة العمالة عالية المهارة إلى العمالة متدنية المهارة نتيجة للتطور المادي السريع والمستمر خلال العقود الأربعة الماضية. تتمثل العمالة إلى حد كبير في الصناعات المتعلقة بالبنية التحتية حيث تقوم الإمارة بتحديث وسائل النقل والمناطق المدنية فيها. يعكس عدد المدراء لكل 1000 موظف مستوى المهارات في اقتصاد ما والصناعات التي يجتذبها. وتتميز القطاعات الابتكارية أو عالية المهارة مثل الخدمات المهنية بمعدل مدراء أعلى من الموظفين فيما تشهد القطاعات ذات القيمة المنخفضة الاتجاه المعاكس. يتطلب الانتقال

المحلية التي تتمتع بالمهارات اللازمة بغية دفع اقتصادها إلى الأمام يتطلب أجيالاً من الاستثمار. ما زال العمال الأجانب يشكلون الجزء الأكبر من القوى العاملة المحلية ويتركزون في الصناعات المرتبطة بالنفط والإعمار. نشأت مجموعة كبيرة من التحديات تتمحور حول توفير وإعداد والفرص الملائمة للمواطنين للتحويل إلى القطاع الخاص. وفي خطوة لمواجهة هذه التحديات، وضعت حكومة أبوظبي أهدافاً طموحة لتكريس الفرص المتاحة لمواطنيها حيث كشفت عن العديد من الخطط التعليمية وبناء المهارات لتعزيز القدرة التنافسية.

تنمية المهارات

يعتبر القياس المركزي لرأس المال البشري في اقتصاد تنافسي مستوى المهارات للقوى العاملة. لا يوجد حل سريع لتنمية وجذب العمال ذوي المهارات العالية والرياديين والمبدعين. واتبعت الاقتصادات التنافسية المختلفة وسائل فريدة في رفع مستوى مهارات قواها العاملة. وبصفة عامة، تبنت العديد من الاقتصادات الرائدة في التنافسية مثل سنغافورة نهجاً ذا شقين لمضاعفة مهارات قواها العاملة.

يتمثل النهج الأول والغوري، في تقديم العديد من الحوافز لجذب المهنيين ذوي الخبرة من الخارج للانضمام إلى القوى العاملة المحلية. من خلال توفير حوافز مالية للشركات الخاصة وضمان عدد كبير من فرص العمل للوافدين ووضع نظام ضريبي ملائم وتوفير العديد من خدمات الدعم للعمال الأجانب ذوي المهارة العالية، حيث أصبحت الحكومة قادرة على دفع الأهداف التنموية الطموحة إلى الأمام. وفي السابق، اعتمدت دول مجلس التعاون

يعتبر رأس المال البشري العنصر الأول لإطار التنافسية حيث يتمثل من خلال التعليم ومستوى المهارات والخصائص الكلية للقوى العاملة في أبوظبي. لا يعكس رأس المال البشري وحده القوى العاملة الفعلية بل أيضاً المخزون المحتمل أو المتوقع من الموظفين والرياديين مع أخذ البنية التحتية التي تحدد إجمالي مشاركة القوى العاملة في عين الاعتبار. بالنسبة لرأس المال البشري، يكمن الفارق الأكبر بين الاقتصادات التي تركز على الموارد والاقتصادات التي تركز على المعرفة في أن الأولى تعتمد اعتماداً أساسياً على مواردها الطبيعية في مسار التنمية بينما يعتمد الاقتصاد المعرفي على مورده الأكثر أهمية: "العمالة الماهرة" لدفع عجلة النمو والابتكار. يعتبر رأس المال البشري العامل الرئيسي في النمو الاقتصادي حيث يحدد القدرة على إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية وتطوير الأفكار الجديدة. وتشمل الأدوات الأساسية للانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة التعليم وتنمية المهارات والمؤسسات التي تركز على تسهيل نقل المعرفة. تعتبر الشمولية والمساواة في الفرص أيضاً مقاييس هامة لإمكانات رأس المال البشري حيث يتعين على الاقتصاد التنافسي الاستفادة من مواهب أكبر عدد من المصادر وليس الفئات المسيطرة في المجتمع فحسب.

استقطبت دول مجلس التعاون الخليجي، بشكل كبير، مجموعة من العمالة الماهرة وغير الماهرة إلى اقتصاداتها نتيجة طموحاتها نحو التصنيع. وفي حين شهدت إمارة أبوظبي أربعة عقود من النمو المادي والمالي الهائل، إلا أن تطوير القوى العاملة

يعتبر نظام تأهيل مهارات القوى العاملة في سنغافورة نظاماً مرجعياً وطنياً، يقوم بتدريب وتطوير وتقييم والاعتراف بالأفراد بحسب الكفاءات الأساسية التي تبحث عنها الشركات في الموظفين المحتملين.

أهداف نظام تأهيل مهارات القوى العاملة:

- دعم التنمية الاقتصادية في سنغافورة
- ضمان تجهيز العمال بالمهارات اللازمة لتعزيز مرونة سوق العمل
- تعزيز إنتاجية العمال

الملامح الرئيسية لنظام تأهيل مهارات القوى العاملة:

- نظام مهني قائم على الكفاءة ومصمم لبناء مهارات محددة للصناعة
- يستند التقييم والمصادقة على القدرة على إظهار المهارات اللازمة للصناعة
- قابلية الوصول إلى جميع العمال والمهنيين حيث تشمل معايير الدخول إلى نظام تأهيل مهارات القوى العاملة المهارات والمعرفة وليس المؤهلات الرسمية

الفوائد الرئيسية لنظام تأهيل مهارات القوى العاملة:

- التخطيط للمسار الوظيفي والمساعدة على الدخول في صناعات جديدة
- رفع مستوى المهارات والتقدم الوظيفي من خلال مسارات تقدم واضحة
- أنظمة محسنة لإدارة الأداء وبرامج تدريبية

المصادر: وزارة القوى العاملة في سنغافورة؛ وكالة تنمية القوى العاملة في سنغافورة؛ النحة الدولية حول "إطار التأهيل الوطني: السياسات والاستراتيجيات"، 2011

إلى اقتصاد مبني على المعرفة استثمارات لجذب العقول ذات المهارات العالية إلى المنطقة. كما يذكر في القسم التالي حول الأعمال، يعتبر توفير التأشيرات ورأس المال الأساسي وخدمات الدعم لأصحاب المشاريع وسائل فعالة لجذب المواهب والمهارات الجديدة إلى المنطقة.

في نهاية المطاف، لا يكمن هدف الاقتصاد التنافسي في الاعتماد فقط على استيراد المهارات إلى المنطقة، بل في تطوير قدرات القوى العاملة المحلية أيضاً. يتمثل النهج الثاني والطويل الأجل بتنمية رأس المال البشري لضمان حصول المواطنين المحليين على الدعم والموارد المتاحة ليتفوقوا ويصبحوا مشاركين فاعلين في اقتصادهم. كما هو محدد في الرؤية الاقتصادية 2030، يعتبر تمهيد قاعدة المهارات والمعرفة للإماراتيين إحدى الأولويات الأكثر أهمية في أبوظبي: «سيتم تعزيز رأس المال البشري من خلال تطوير وسائل التعليم والتدريب، وابتكار الأساليب الأخرى لزيادة توظيف وإنتاجية المواطنين وتعزيز تنافسية القوى العاملة بشكل عام».

يعكس زيادة نسبة التوظيف أيضاً إعداد وتحفيز المواطنين على المشاركة بفاعلية في القطاع الخاص. يمثل القطاع الخاص حالياً حوالي 74٪ من إجمالي القوى العاملة الإماراتية في أبوظبي وفقاً لمجلس أبوظبي للتوظيف¹¹. ولا يعمل إلا قلة من المواطنين الذين اختاروا القطاع الخاص في الخدمات المهنية التي تتطلب مهارات عالية والصناعات المعرفية الأساسية حيث تعمل معظم الشركات المحلية في تجارة الجملة والتجزئة. تعمل حوالي 84٪ من الشركات المملوكة من الإماراتيين في أبوظبي في قطاع التجارة بينما تمثل الخدمات المهنية 3,1٪ فقط.¹²

على مستوى المناطق، تواجه المنطقة الغربية التحديات الأكبر في تزويد مواطنيها بالفرص الكافية لتنمية المهارات العالية والمتخصصة. بدأ مجلس تنمية المنطقة الغربية بمعالجة ذلك عن طريق إقامة شركات مع جامعات لتوفير التعليم ومعارض التوظيف، واستثمر معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني في بناء المهارات لسكان الغربية من خلال توفير دورات تدريبية عملية وورش عمل وفقاً لنظام التعليم المهني الألماني. تستحق هذه المبادرات الثناء وتعتبر ضرورية لتنمية قاعدة مهارات رأس المال البشري في الغربية. وتمت التوصية بهذه

المبادرات التي تعتبر أساسية لتنمية مهارات رأس المال البشري في المنطقة الغربية، ويجب أن يبقى الاستثمار المتزايد في تدريب مهارات الصناعات المستهدفة أولوية رئيسية للتطوير.

مثلت عملية جذب الإماراتيين ذوي المهارة العالية للعمل في القطاع الخاص في المنطقة الغربية تحدياً للمنطقة مع اعتبار صناعة النفط استثناءً لذلك. يقوم مجلس تنمية المنطقة الغربية بالتعاون مع الوكالات الحكومية المختلفة بتوحيد الجهود لزيادة المشاركة المحلية في القطاع الخاص في المنطقة الغربية بشكل أساسي. ووفق مجلس تنمية المنطقة الغربية مذكورة تفاهم مع غرفة أبوظبي تهدف إلى جذب القطاع الخاص إلى المنطقة وكذلك «إشراك وتدريب المجتمع المحلي وضمان تمتعهم بالقدرة على القيام بدور فاعل في العملية»¹³. ويتم بذل جهود لتوفير فرص عمل للسكان المحليين الموهوبين في المنطقة الغربية مع مراعاة برامج التوطين من قبل بلدية المنطقة الغربية ومستشفيات الغربية. في حين تستطيع وظائف القطاع العام تحسين توقعات التوظيف في المنطقة، إلا أن اقتراح برامج تدريب القطاع الخاص عالية المهارة بالتدريب الداخلي وفرص العمل في الغربية سيكون له الأثر الأكبر على تنافسية رأس المال البشري في المنطقة.

التعليم

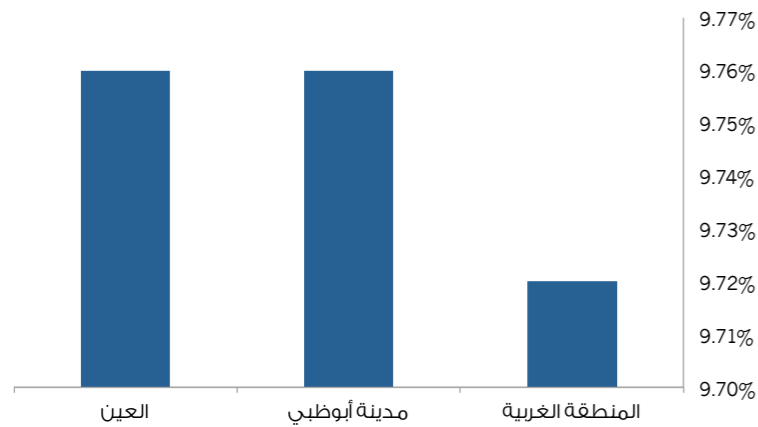
بينما تحقق أبوظبي نجاحاً جيداً حسب المقاييس الأساسية للتصنيف العلمي مثل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة المرتفع (92٪) أو معدلات الالتحاق (معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي هي 88٪¹⁴) إلا أن أحد أكبر المجالات التي تتطلب الدراسة هو التعليم العالي حيث تحتاج الإمارة إلى التركيز على زيادة أعداد خريجي الجامعات المؤهلين. ويعتبر السكان الحاصلين على تعليم عال ضرورة ملحة لأي اقتصاد يتطلع إلى تنويع الصناعات ذات القيمة المضافة والمعرفية. ويعتبر تحسين نوعية وعروض الجامعات في المنطقة أولوية رئيسية للتقدم والنمو. وتعتبر الشراكات الأخيرة مع الجامعات العالمية العريقة مثل السوربون والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال وجامعة نيويورك مؤشراً جيداً لمستقبل التعليم في الإمارة.

لا تزال برامج الدكتوراه التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنتجات المعرفية للمنطقة (مثل براءات الاختراع

والمقالات العلمية المنشورة والبحث والتطوير) جديدة نسبياً في دول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي محدودة للغاية. حالياً، تقدم ثلاث جامعات برامج الدكتوراه في أبوظبي وتعمل جامعتان إضافيتان لإدخال برنامج الدكتوراه أيضاً. يعتبر تأسيس المزيد من مختبرات البحث والتطوير خطوة أساسية لرفع مستويات الابتكار في الإمارة.

على مستوى المناطق، تحتل مدينة العين الصدارة في الإمارة في مجال التحصيل العلمي نظراً لوجود جامعة الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر واحدة من الجامعات الأكبر والأرقى في المنطقة. وقد

رأس المال البشري - النسبة المئوية للسكان الحاصلين على درجات جامعية (2011) (المواطنين - أكبر من 10 سنوات)



المصدر: الكتاب السنوي الإحصائي لمركز أبوظبي للإحصاء 2012

سمح وجودها بتركيز أعلى للوظائف في مجال الخدمات المعرفية، ونجحت في جذب أعداد أكبر من النساء إلى القوى العاملة. تكافح الإمارة لجذب خريجي الجامعات حيث يحمل 15٪ فقط من المواطنين درجات جامعية¹⁵. ويبدو الأمر جلياً لاسيما في المنطقة الغربية بسبب غياب معاهد للتعليم العالي. ومع غياب جامعة فنية أو بتروكيماوية رئيسية مكرسة لاستغلال احتياطي المنطقة الضخم من النفط والغاز، يضطر معظم الطلاب لمغادرة المنطقة إلى أبوظبي أو العين بغية متابعة التعليم العالي، كما تعجز المنطقة عن توفير ما يكفي من الوظائف التي تتطلب مهارات عالية للخريجين من أجل جذبهم للعمل وإقامة مشاريع تجارية في الغربية بعد التخرج.

¹³ مجلس تنمية المنطقة الغربية (2008) <http://www.wrcc.ae/ar/text/news-d.aspx?id=66>

¹⁴ الكتاب السنوي الإحصائي، لمركز الإحصاء في أبوظبي (2012)

¹⁵ الكتاب السنوي الإحصائي، لمركز الإحصاء في أبوظبي (2012)

¹¹ مجلس أبوظبي للتوظيف - http://www.abudhabi.ae/egovPoolPortal_WAR/appmanager/ADeGP/Citizen?_nfpb=true&lang=en&254196=pageLabel=p_citizen_en_homepage_hiddenav&did

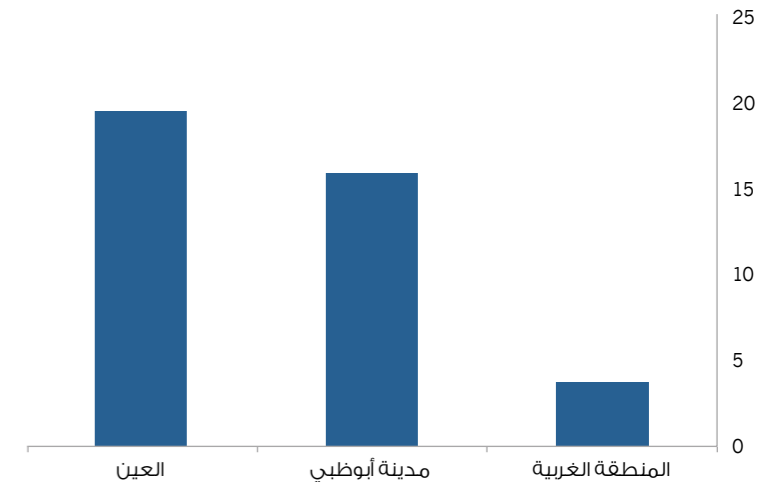
¹² تراخيص الأعمال في أبوظبي، دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي (2012)



مشاركة القوى العاملة

بالإضافة إلى توفير التدريب على المهارات والفرص التعليمية للقوى العاملة الحالية، يتعين أن تضع الإمارة توسيع قواها العاملة المحلية على سلم أولوياتها. تشير المعدلات الحالية إلى أن مشاركة الإناث منخفضة للغاية بالنسبة للمنطقة وهو اتجاه يعكس في جميع دول مجلس التعاون الخليجي. تشكل النساء 15% من القوى العاملة¹⁶ ويتعين أن تشكل مجموعة الموارد البشرية المتوفرة وغير المستغلة في حال تم تشجيع المزيد من النساء على الانضمام إلى القوى العاملة الشغل

القوى العاملة النسائية كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة - مشاركة الإناث في القوى العاملة (2011)



المصدر: الكتاب السنوي الإحصائي لمركز أبوظبي للإحصاء 2012

الشغل للإمارة، ويمكن تفسير بعض من أسباب هذا العدد المنخفض في تدفق العمال الذكور إلى الصناعات المتعلقة بالإنشاءات والبنية التحتية حيث يوجد القليل من فرص العمل المتاحة أو المرغوبة للمرأة، ولكن حتى مع ضبط العمالة الأجنبية، لا تزال مشاركة المرأة بعيدة عن معايير وفرة الموارد الدولية، وسوف يساهم ضمان ما يكفي من فرص العمل للنساء في تحسين معدلات مشاركة القوى العاملة الخاصة بالإماراتيين وبتنوعها.

وفرت كل من العين وأبوظبي فرص عمل للمرأة بشكل كبير في مجال التعليم والقطاع العام، وقد جذب انتشار المدارس والجامعات فضلاً عن توفر فرص العمل في الخدمات المعرفية المرأة المحلية إلى القوى العاملة. وبما أن اقتصاد المنطقة الغربية لا يزال يركز على صناعة النفط التي يهيمن عليها تقليدياً الذكور، تواجه المرأة في المنطقة الغربية نقصاً في فرص العمل المرغوبة، وفي مدينة العين، تهدف مبادرة المستقبل التي أطلقها مجلس أبوظبي للتوظيف إلى تشجيع توظيف الإناث بفضل مساعدة الباحثات عن العمل من خلال تقييم الاحتياجات الوظيفية ومن خلال تحديد فرص العمل المتوفرة.

وبشكل عام، تشكل البطالة لدى المواطنين مصدر قلق للمنطقة وخاصة مدينة العين حيث تعتبر نسبة البطالة الأعلى بين المواطنين. من أجل التصدي لهذا التحدي، حاول مجلس أبوظبي للتوظيف وغيره من مؤسسات القطاع العام زيادة مستويات التوظيف في الإمارة، وفي نهاية المطاف، بغية تحقيق هذا الهدف، يعتبر التدريب على المهارات الوظيفية في القطاع الخاص والمساعدة المتزايدة لرواد الأعمال الشباب أمراً ضرورياً لجذب المواطنين إلى القوى العاملة بأعداد أكبر. يتطلب توسيع المجموعة المحلية من العمال والمواهب وتزويدها بفرص العمل خدمات دعم إضافية للشركات والباحثين عن العمل على حد سواء.

مجالات التحسين

التحديد النمطي للعمالة والتخطيط والتدريب على المهارات

بما أن القطاع العام يضع نفسه كمزود للتدريب وتنمية المهارات بالنسبة للمواطنين، فمن الضروري استهداف برامج تلبية الاحتياجات المحددة لإمارة أبوظبي ومناطقها الثلاث. يتطلب ذلك أولاً بناء قاعدة قوية من المعلومات تغطي القوى العاملة المحلية على مستوى المناطق والقطاعات، ويساعد إعداد ملفات تحليلية للقوى العاملة في مدينة العين والمنطقة الغربية ومدينة أبوظبي على تزويد كل من الشركات وواضعي السياسات بمعلومات قيمة حول التركيبة المحددة وكذلك باحتياجات المنطقة من القوى العاملة. يمكن بعد ذلك التخطيط للملفات التي تعطي تفاصيل التعليم والمهارات والخبرة والتخصص والجنس ووضع التآشير وغيرها من السمات الرئيسية بناءً على الأنشطة التجارية والاستثمار وفرص التدريب. يسمح تحديد الثغرات الأكثر انتشاراً بعمل برامج تدريبية مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة لكل منطقة وصناعاتها ذات الأولوية.

برامج التدريب الداخلي

بغية تشجيع المشاركة في القطاع الخاص، يتعين على القطاع العام أن يعمل جنباً إلى جنب مع الشركات الخاصة في المناطق الثلاث لتقديم برامج تدريب داخلي رسمية للطلاب المحليين. من خلال تنظيم ودعم برامج التدريب الداخلي، تستطيع الحكومة المساعدة في تحفيز الطلاب على دراسة الوظائف في القطاع الخاص مع تزويدهم بالتدريب المفيد.

المعهد البترولي في المنطقة الغربية

لا يوجد حتى الآن في المنطقة الغربية التي تغاخر بالثروة الأكبر من احتياطي النفط والغاز في الإمارات العربية المتحدة جامعة تركز على المنتجات النفطية، يكمن الحل الطبيعي في افتتاح فرع للمعهد البترولي في الغربية حيث يشكل مركزاً للمبادرات والأنشطة في المنطقة الغربية. من خلال تقديم المهارات وفرص التعليم وكذلك خدمات حضنة المجمعات حول البتروكيماويات، يستطيع المعهد الاضطلاع بدور فاعل في تطوير المنطقة الغربية.

قصة نجاح في مجال التنافسية

جامعة الإمارات العربية المتحدة بناء بنية تحتية علمية محلية

تأسست جامعة الإمارات العربية المتحدة التي تقع في مدينة العين عام 1976 باعتبارها أول جامعة أكاديمية وطنية حقيقية في دولة الإمارات العربية المتحدة. تضم جامعة الإمارات العربية المتحدة تسع كليات تركز على المجالات التالية: العلوم الإنسانية والاجتماعية، العلوم، التربية والتعليم، الأعمال والاقتصاد، القانون، الأغذية والزراعة، الهندسة، الطب والعلوم الصحية، تكنولوجيا المعلومات. عام 2009، أصبحت جامعة الإمارات العربية المتحدة أول مؤسسة وطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة تقدم برنامج الدكتوراه. وقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالجامعة من 502 طالباً خلال العام الدراسي 1978-1979 إلى 13075 طالباً مسجلاً خلال العام الدراسي 2011-2012.

ينعكس إدراج جامعة الإمارات العربية المتحدة كأحدى الجامعات الرائدة في العالم من خلال اختيارها عام 2012 من قبل مؤسسة كيو إس في تصنيف جامعة العالم كواحدة من أفضل 50 جامعة في العالم تأسست خلال السنوات الخمسين الماضية. علاوة على ذلك، وخلال السنوات العشر الماضية، تلقت كلية الأبحاث في جامعة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 230 مليون درهم إماراتي لتمويل البحوث. تدعم مجموعات الأبحاث في جامعة الإمارات العربية المتحدة عدداً من الصناعات والشركات مثل توتال وشركة غلوبال فاوندريز وشركة مبادلة للتنمية وستراتا. وفي المقابل، تساعد هذه الشركات على تحقيق المزيد من النمو وتطوير منتجات جديدة فيما يستفيد الطلاب من خلال الحصول على فرص تدريب توفرها هذه الشركات.

وضعت الجامعة أيضاً عدداً من برامج التدريب من خلال التعاون مع عدد من الشركات. على سبيل المثال، وقعت شركة مبادلة لصناعة الطيران اتفاقية بقيمة 4,9 مليون درهم إماراتي مع جامعة الإمارات العربية المتحدة لتدريب الفنيين الإماراتيين للعمل في منشأة ستراتا لتصنيع هياكل الطائرات. سيقدم هذا البرنامج نحو 100 من موظف إماراتي لستراتا بحلول عام 2015.

يشكل مركز الإمارات للابتكار وريادة الأعمال الذي تأسس عام 2008 جزءاً من جامعة الإمارات العربية المتحدة. ويوفر التدريب وكذلك التوجيه ويعمل كحاضنة لتسهيل بدء الأنشطة التجارية وتسويق المبادرات التكنولوجية وأفكار الأعمال.

المصدر: جامعة الإمارات العربية المتحدة، مبادلة

قصة نجاح في مجال التنافسية

نموذج المدرسة الجديدة لمجلس أبوظبي للتعليم تزويد الشباب الإماراتي بالأدوات لبناء اقتصاد معرفي حيوي

طرح مجلس أبوظبي للتعليم نموذج المدرسة الجديدة لتطبيقه مبدئياً في المدارس من رياض الأطفال حتى الصف الثالث في عام 2010. ومن المقرر أن يتم تنفيذها في جميع المدارس التابعة لمجلس أبوظبي للتعليم بحلول عام 2016. وسيتصدى مجلس أبوظبي للتعليم للتحديات القائمة في نظام المدارس الحكومية في أبوظبي للتوصل إلى تحسينات ملموسة ومحددة في طرح التعليم. وتعتبر مؤسسة شاملة للتعليم من شأنها تسهيل نيل الطلاب على النتائج المرجوة من خلال تحسين العناصر الأساسية لخبرة التعليم العامة، جودة التعليم وبيئة التعلم والقيادة المدرسية وإشراك الأهالي. سيتم في هذا النموذج تقديم مناهج جديدة وطرق تدريس جديدة من أجل تنمية طلاب مبدعين مستقلّي التفكير قادرين على حل المشكلات.

تشمل العناصر الأساسية لنموذج المدرسة الجديدة:

- تحسين جودة التعليم
- إنشاء بيئة تعليمية قائمة على الطلاب
- تنمية القدرات في اللغتين العربية والإنجليزية وتحسين التفكير الناقد وحل المشكلات ومهارات التبرير المجرد والكمي واستخدام أدوات تربوية دقيقة
- توحيد طرق التدريس والموارد في جميع المدارس التابعة لمجلس أبوظبي للتعليم
- تحسين المرافق المدرسية والموارد

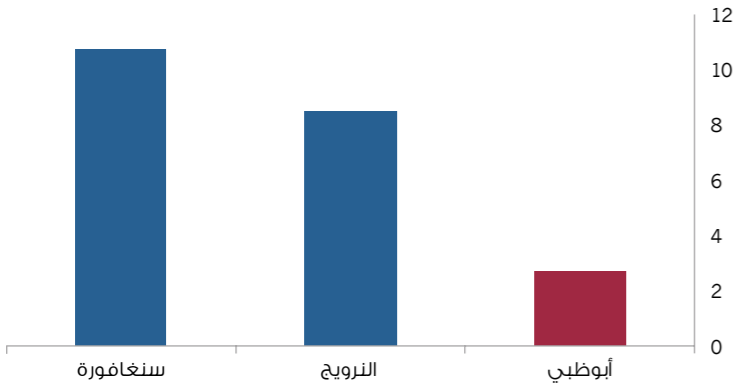
من المتوقع أن يؤثر إصلاح التعليم على أكثر من 700 مدرسة و330,000 طالب و20,000 معلم عند تنفيذ نموذج المدرسة الجديدة كاملاً. من المتوقع أن يشمل نموذج المدرسة الجديدة، خلال المرحلة الأولى من تطبيقه، 177 مدرسة و38000 طالب و4000 معلم.

يتمثل أحد العناصر الأساسية لنموذج المدرسة الجديدة في التركيز على تحسين نوعية تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وزيادة عدد الطلاب الذين يدرسون المواضيع المتعلقة بالعلوم. وسيتم تحقيق ذلك من خلال إصلاح المناهج الدراسية وتطوير المحتوى وإنشاء مسار للتعليم العالي المتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتوظيف وريادة الأعمال.

يتوقع مجلس أبوظبي للتعليم من خلال نموذج المدرسة الجديدة ألا يحتاج 70% من الطلاب الذين يتخرجون من الصف 12 إلى برامج تقوية قدرات بحلول عام 2018 لدخول الجامعات بينما حالياً يحتاج تسعة من كل عشرة طلاب يدخلون بعض أكبر المؤسسات الاتحادية إلى برامج التقوية.

المصدر: مجلس أبوظبي للتعليم، حكومة أبوظبي، www.khaleejtimes.com - www.abudhabi.ae

إنشاء الشركات الجديدة - عدد الشركات الجديدة لكل 1000 نسمة (2012)



في تزويد السوق بالسلع والخدمات الفريدة من نوعها، لا تزال تجارة التجزئة العامة والمحلات التجارية التي تعتبر ذات نمو ومهارة وأنشطة تقنية منخفضة الخيار الأكثر انتشاراً بين الشركات الناشئة في أبوظبي. بينما تعود الشركات الجديدة بالنفع على الاقتصاد من خلال زيادة فرص العمل والنشاط التجاري إلا أن الأولوية ينبغي أن تكون تشجيع الرياديين في القطاعات الرئيسية التي تتطلب المعرفة والمهارة. يتعين أن يكون دعم الشركات الناشئة حول المجمعات الاقتصادية التي تساهم في المخرجات العامة للمعرفة والتكنولوجيا والابتكار هو التركيز الرئيسي لجهود القطاع العام في هذا المجال.

تمثل المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة المملوكة للإماراتيين في المنطقة الغربية 80% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، غالبيتها شركات تجارية وتجزئة تعود ملكيتها لذكور (انظر إلى الرسم التخطيطي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الغربية). يتطلب تحسين التنافسية على مستوى المناطق استثمارات كبيرة لجلب المهارات العالية والتكنولوجيا والتمويل إلى المنطقة الغربية. وقد حددت صعوبة الوصول إلى الجامعات والتكنولوجيا المتطورة وكذلك البعد عن العاصمة من فرص

نمت المشاريع الريادية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير خلال العقد الماضي عندما شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نمواً بنسبة 28% في عدد رؤوس الأموال الاستثمارية وأبرمت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عام 2011 صفقات أكثر من عام 2010.¹⁸ وجعلت حكومة أبوظبي من الشركات الريادية أولوية بالنسبة للإمارة بهدف التحول إلى «اقتصاد مستدام ومتنوع ذي قيمة مضافة عالية يشجع الشركات والمشاريع الناشئة»¹⁹. تشكل تهيئة الظروف المثالية لأصحاب المشاريع الريادية تحدياً للمنطقة كما يظهر من إطلاق الشركات الجديدة التي لا يزال عددها في أبوظبي أقل من نصف ما هو عليه في سنغافورة. يمكن لقطاع الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة أن يعمل على تقليل البطالة لدى الشباب والمواطنين في المنطقة وهذا هو السبب في تردد صدى السياسات والمبادرات الفاعلة للشركات الناشئة في مختلف النواحي الاقتصادية.

ونظراً لكون الشركات الناشئة صغيرة بطبيعتها، تؤثر العراقيل الإدارية التي تتطلب دفعات كبيرة ووقت طويل وموظفين أكثر على الشركات الجديدة. ومن أجل معالجة هذه المشكلة، قادت دائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي عملية جمع المعلومات ودراسات تحليل التكاليف والفوائد حول العوائق التي تحول دون ممارسة الأعمال التجارية في المنطقة. وقد حققوا بعض النجاح المبكر مثل دمج إجراءات التفتيش والتنازل عن رسوم مركز أبوظبي لإدارة النفايات للشركات الجديدة. سيعمل تخفيض التكاليف الإضافية والإجراءات بالنسبة للشركات الجديدة على التخلص من بعض الحواجز التي تمنع أصحاب المشاريع الريادية من نقل خطط العمل الخاصة بهم إلى السوق. ومع افتتاح مركز أبوظبي للأعمال الذي سيقوم بتبسيط منح التراخيص والعمليات التجارية، ستلاحظ الإمارة تحسينات في البيئة لبدء وتسجيل الشركات الجديدة.

لا تعتبر الريادة بالضرورة مرادفاً للابتكار وتمثل إحدى التحديات الأخرى للمشاريع الناشئة في المنطقة

الريادة

تعتبر المنطقة ذات التنافسية المرتفعة، تلك المنطقة التي يستطيع أصحاب المشاريع الريادية الاستفادة من أفكارهم فيها من خلال إطلاق شركات جديدة وزيادة رأس المال وبيع سلعهم وخدماتهم في السوق. يعتبر اعتماد «ثقافة الريادة» مفهوماً هاماً بالنسبة للاقتصادات الرائدة في التنافسية حيث يظهر قدرة المنطقة على البقاء حيوية عن طريق تلبية طلبات المستهلكين من خلال عروض تجارية جديدة. يقترح المجتمع الريادي أن تكون منطقة ما مستعدة لاستيعاب قدر معين من المخاطر لزيادة فرص إنتاج أعمال جديدة يمكن أن تبدل المشهد التنافسي. وبما أن معدلات نجاح الشركات الناشئة متدنية نسبياً، تكمن الفكرة في أنه مقابل الفشل الذي يواجه بعض الشركات، سيعرض منتج واحد أو خدمة واحدة لها قدرة تسويقية كبيرة. حتى في «وادي سيليكون» في كاليفورنيا – الرائد عالمياً في مجال التكنولوجيا والموظن الأكبر عدد من الشركات الناشئة سنوياً – يسجل معدل نجاح الأعمال للشركات الناشئة الجديدة 8% فقط.¹⁷ تهدف المنطقة ذات التنافسية المرتفعة إلى تعزيز مستويات مرتفعة من الريادة ودعم تلك الشركات ذات الإمكانية التسويقية الكبيرة لزيادة معدل نجاح الشركات الجديدة.

تشكل الأعمال الدافع الثاني بعد رأس المال البشري، في إطار تقييم التنافسية. يتم قياس قوة وأداء اقتصاد المنطقة من خلال نشاط أعمالها بما في ذلك الظروف البيئية التي تمكن الشركات من النمو والازدهار. يقيس هذا الدافع القيمة التسلسلية الكاملة لإنجاز الأعمال بدءاً من الشركات الناشئة – مدى جاذبية وجدوى إطلاق عمل تجاري – حتى نمو الشركات والتمويل وبيع السلع والخدمات.

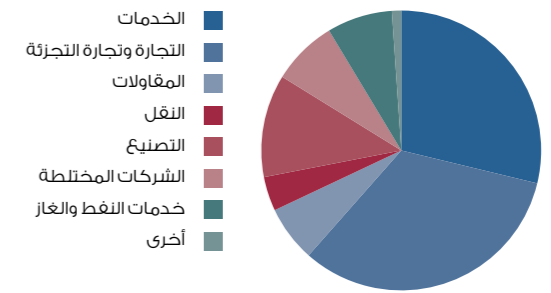
تقيس مستويات الريادة جاذبية المنطقة كوجهة لبدء النشاط التجاري والذي يعتبر انعكاساً مباشراً للظروف المساندة مثل القوانين والأنظمة والعوائق الإدارية. عند تأسيس شركة، يحتاج نمو الشركة إلى استثمار رأس المال. وتشمل الأمور ذات الأهمية الخاصة الاستثمار التجاري والتحويل إلى رأس مال حيث يتعين ألا يضم الاقتصاد التنافسي بشكل مرتفع سهولة كافية فقط بل أيضاً العديد من السبل التي يمكن من خلالها الاستثمار في أفكار تجارية جديدة. يتم تحليل النمو عن طريق الاستثمار والتمويل ونشاط رأس المال الاستثماري وكذلك عن طريق الصادرات والنمو الفعلي للإيرادات من السلع والخدمات. يتم أخيراً تقييم الدافع التجاري للتنافسية من خلال الابتكار أو قدرة الشركات على ابتكار سلع وخدمات متنوعة ومتخصصة. بينما توجد ثغرات كبيرة في البيانات المعيارية التي تقيس معرفة وابتكار الشركات، فإن تسجيل براءات الاختراع ونشاط البحث والتطوير وغيرها من إنتاج الملكية الفكرية تقيس التنافسية من خلال تسويق الأفكار.

¹⁸ تقرير 2012 صادر عن جمعية الحمص الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

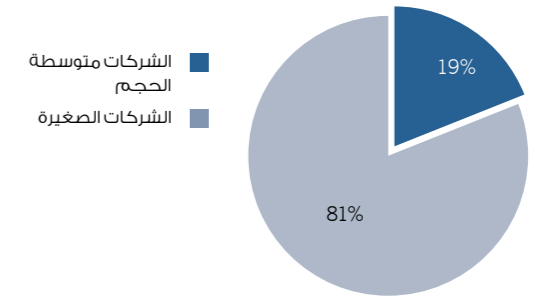
¹⁹ رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030

¹⁷ بحث عن شركة ديلويت/الولايات المتحدة الأمريكية

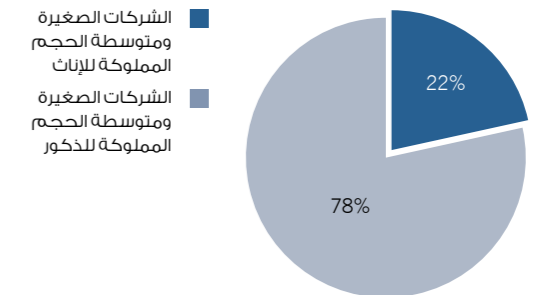
الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الغربية حسب القطاع



أصحاب المشاريع الإماراتيين في المنطقة الغربية



الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الغربية حسب الجنس

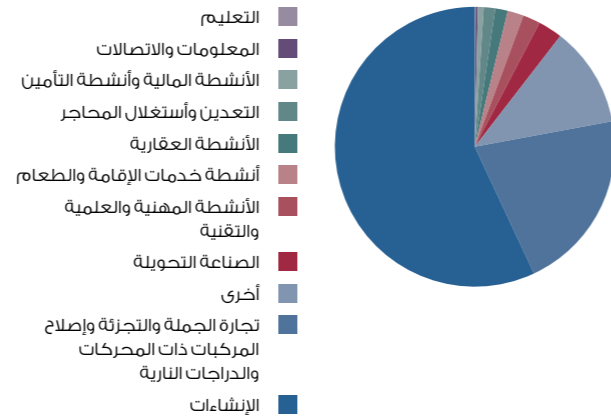


أصحاب المشاريع الريادية في المنطقة الغربية، تترك أيضاً المشاركة المنخفضة من الإناث في القوى العاملة عواقب على الشركات التي تعود ملكيتها للإناث والتي تشكل تقريباً ربع مجموع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة. أطلق مجلس تنمية المنطقة الغربية برنامج بناء المهارات «المرأة في التكنولوجيا» لمعالجة هذه المسألة ولكن التمويل المتزايد والخدمات التجارية المستهدفة مثل الشركات الناشئة التي تركز على الشركات الناشئة في القطاعات المعرفية أو ريادة الإناث في المنطقة الغربية تعتبر ضرورية لتحسين مناخ الأعمال.

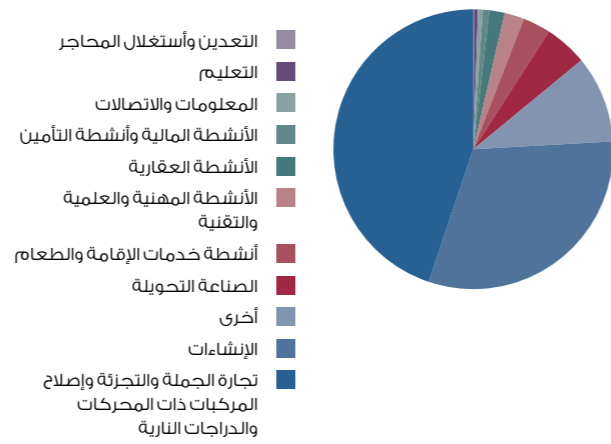
تشكل الشركات العالمية في العين نحو 1% من مجمل الشركات بينما تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية ما يقرب 70%. على غرار المنطقة الغربية، تبال معظم هذه المشاريع الصغيرة القطاعات التي تعتمد على مهارات متقدمة مثل التجزئة والتجارة ونسبة كبيرة أيضاً في قطاع الصناعة الإنشائية. يشير هذا إلى وجود إمكانية هائلة لنشاط تجاري ريادي في مدينة العين نظراً للأعداد المرتفعة لخريجي الجامعات. يمكن أن تؤثر برامج تشجيع الخريجين في العين على إطلاق الشركات في القطاعات المعرفية الرئيسية إيجاباً على استدامة المشهد التنافسي في المنطقة.

تتمثل إحدى طرق دفع الريادة ضمن القطاعات والمناطق إلى توفير الحوافز لأصحاب المشاريع الريادية العالميين لإطلاق شركاتهم في الإمارة. من خلال تقديم تأشيرات المسار السريع ورأس المال التأسيسي وخدمات دعم الأعمال التجارية لأصحاب المشاريع الريادية في مجالات محددة، تستطيع أبوظبي تعزيز النمو وتنمية مجتمعات القطاعات الرئيسية. يمكن أن يؤدي تقديم خدمات الدعم لأصحاب المشاريع الريادية في جميع مراحل القيمة التسلسلية التجارية إلى تحسين تطور ومعدلات نجاح الشركات الجديدة. توفر حاضنات الأعمال بيئة مثالية لريادي الأعمال المحليين والعالميين على حد سواء حيث تسهل جميع أنشطة الشركات الناشئة وتروج للنمو وتحويل الأفكار الجديدة إلى رأس مال (انظر إلى التوصيات حول برامج التأشيرات الريادية والحاضنات).

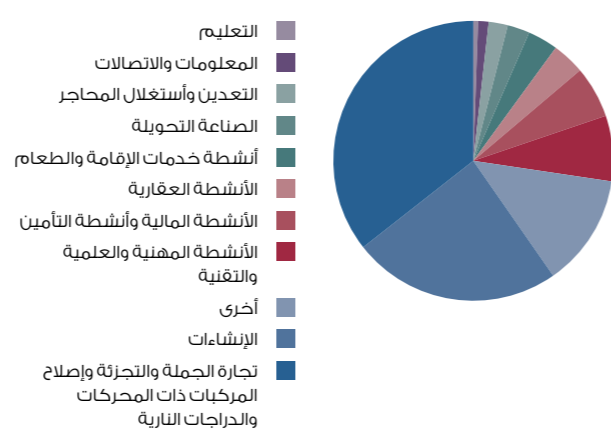
نوع الرخص التجارية حسب القطاع - الغربية (2012)



الرخص التجارية حسب القطاع: العين (2012)



الرخص التجارية حسب القطاع - مدينة أبوظبي (2012)



يتم طرح برنامج رواد الأعمال العالمي من قبل دائرة التجارة والاستثمار البريطانية، إحدى الدوائر الحكومية التي تساعد الاقتصاد العالمي وتساعد الشركات العالمية للاستثمار في المملكة المتحدة. تتمثل رسالة برنامج رواد الأعمال العالمي في جذب الشركات ورواد الأعمال المستدامة الأفضل في العالم في مراحلها الأولى لنقل مقراتها العالمية في المملكة المتحدة.

يستهدف برنامج رواد الأعمال العالمي المشاريع الريادية والشركات في مراحلها الأولى القائمة في الخارج والتي تفكر في الانتقال إلى المملكة المتحدة.

عينة من الخدمات

- يوفر «تأشيرة رواد الأعمال» للأفراد الذين يسعون للمجيء إلى المملكة المتحدة لإطلاق مشاريعهم
- ربط رواد الأعمال مع المستثمرين والموارد البشرية والشركاء الاستراتيجيين
- فترة طويلة لتسجيل الأعمال التجارية

عينة من البرنامج

المنصة عبارة عن برنامج تسريع الإرشاد للشركات الناشئة يوفر رأس المال التأسيسي والمكاتب و«المجتمع الذكي» مع مرشدين ورواد آخرين. وهو عبارة عن برنامج مكثف مدته 13 أسبوعاً ينظم في مقر جوجل في لندن وأيديا سبيس في كامبردج.

التأثير

ساعد البرنامج أكثر من 200 من رواد الأعمال والشركات في مراحلها الأولى في المملكة المتحدة منذ عام 2009 وجمع أكثر من 200 مليون دولار أمريكي قيمة رأس المال الاستثماري.

المصدر: www.ukti.gov.uk

دراسة حالة قياسية:

المحاسبة المالية للمشاريع الصغيرة في الاتحاد الأوروبي

يعترف قانون المشاريع الصغيرة لأوروبا لعام 2008 بالدور المركزي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأوروبي ويضع إطار سياسة شاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للاتحاد الأوروبي. وشكل ضمان أن تتمتع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالقدرة على الامتثال للمعايير الدولية من أجل إعداد التقارير المالية جزءاً من هذه المبادرة الجديدة.

تضم المبادرة ثلاثة مكونات:

دليل المحاسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

يساهم دليل المحاسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، في تطوير ممارسات جيدة للمحاسبة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأوروبية التي تخضع لآليات إدارية كبيرة غير ضرورية على المستوى الوطني. كما يزود أيضاً أصحاب المصلحة بالمعلومات المتعلقة بالممارسات المحاسبية الجيدة الراضية في أوروبا. يعتبر ذلك مفيداً بشكل خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الأوروبية التي لا تغطيها قواعد المحاسبة الموحدة في الاتحاد الأوروبي.

دراسة حول متطلبات المحاسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

قدمت الدراسة توصيات حول متطلبات المحاسبة المستقبلية المحتملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مثل الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في عام 2002.

محاسبة المؤسسات الصغيرة - التوصيات والممارسات الجيدة

قدمت هذه الدراسة التوصيات والممارسات حول كيف تقدم الحكومات المساعدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السجلات المالية

فوائد قانون المشاريع الصغيرة:

- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل
- تكييف أدوات السياسة العامة مع احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- توفير بيئة ريادية

المصدر: المفوضية الأوروبية

نمو الأعمال

خلال العقد الماضي، بذلت أبوظبي جهوداً ملموسة من أجل تحسين المناخ الاقتصادي للأعمال التجارية وحددت المشاريع، من الصغيرة حتى المتوسطة منها كأحد محركات النمو الاقتصادي. ومن بين الشركات البالغ عددها 300000 في دولة الإمارات العربية المتحدة، تعتبر 94% منها شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتساهم هذه الشركات بنسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي و84% من العمالة.²⁰ ويوفر ذلك فرصة لزيادة المخرجات الاقتصادية لهذه الشركات حيث يلعب القطاع العام دوراً هاماً في تشكيل البيئة التي تعمل فيها، يتطلب تحسين التنافسية على مستوى الشركات دراسة تمويل المشاريع الصغيرة وربطها مع العملاء والشركات الأخرى.

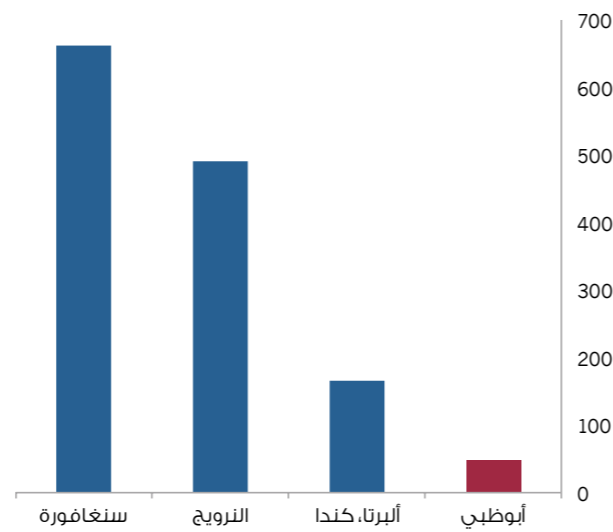
تتمثل الخطوة الأولى لدعم نمو المشاريع الصغيرة في أبوظبي في تحسين إمكانية الحصول على التمويل. يوفر القطاع العام مثل المصارف المحلية حالياً معظم أنشطة الإقراض، ويتردد المستثمرون من القطاع الخاص في تحمل المخاطر الكبيرة للمشاريع الصغيرة. ومن أجل الاستجابة للحاجة لتمويل إضافي للأعمال، أطلقت حكومة أبوظبي صندوق خليفة لتطوير المشاريع عام 2007، والذي يتألف من صندوق بقيمة 2 مليار درهم إماراتي بهدف «دعم ريادة الأعمال ودفن الابتكار والنمو المستدام للمشاريع الإماراتية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإمارة أبوظبي من خلال توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات والتمويل ومن خلال تسهيل وجود بيئة ملائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة».²¹ لا يقتصر إقراض المشاريع الصغيرة على صندوق خليفة وتستطيع هذه المشاريع في قطاعات محددة مثل الإعلام والتكنولوجيا الاستفادة من برامج الإقراض في المناطق الاقتصادية الحرة.

يمكن أن تسمح قروض القطاع العام المباشرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالاستثمار في رأس المال البشري والمادي الملائم وتساعد على زيادة انتشارها خارج حدودها المحلية. ولكن، يستطيع القطاع العام أيضاً تشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر في تمويل الأعمال التجارية من خلال تخفيض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون وبالتالي تشجيع مستويات أكبر من

الاستثمارات المالية. لا تزال بعض النواحي كالفروض المصرفية وشراء حقوق الملكية الخاصة وأنشطة رؤوس أموال المشاريع ومستثمري القطاع الخاص الممولين منخفضة في المنطقة مما يعني أنه لا تزال هناك تساؤلات حول المخاطر وتأثيرها على الاستثمار بالنسبة للمشاريع الصغيرة في أبوظبي.

وقد يُفسر ذلك في غياب الشفافية المالية والمعلومات المحاسبية للمشاريع الصغيرة. وبما أن

رأس المال المالي - الاستثمار في حقوق الملكية الخاصة لكل فرد (دولار أمريكي) (2011)



أبوظبي لا تفرض ضريبة على الشركات، فلا يُطلب من الشركات الخاصة الاحتفاظ بالسجلات المالية أو المرور بدورة تدقيق منتظمة. قد يكون توظيف محاسبين لإعداد السجلات المالية مكلفاً ويستغرق وقتاً طويلاً بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولذلك فهي أكثر عرضة لأن تكون لديها ثغرات في المعلومات المالية.

يؤثر ذلك بشكل كبير على نمو الشركة حيث يصبح احتمال إقراض المصارف المشاريع الصغيرة ضئيلاً مع غياب سجلات مالية وهو نفس الوضع بالنسبة للمستثمرين والشركاء في المشاريع المشتركة وشركات حقوق الملكية الخاصة ورأس المال الاستثماري وشركاء التصدير المحتملين الآخرين. يعتبر بناء القدرات ودعم السياسات حول الشفافية المالية أمراً ضرورياً لتحسين التوقعات لحصول المشاريع الصغيرة على تمويل من القطاع الخاص.

دراسة حالة قياسية:

صناديق رأس المال الاستثماري في سنغافورة

تقوم حكومة سنغافورة بتشجيع استثمارات وأنشطة رأس مال المخاطر منذ تسعينيات القرن الماضي. وقد قامت بالعديد من المبادرات لتمكين الشركات الناشئة من الحصول على التمويل. تشمل مبادرات التمويل هذه المنح النقدية ومخططات تمويل حقوق الملكية المدعومة من الحكومة ومخططات حاضنات الأعمال ومخططات تمويل الديون والحوافز الضريبية.

مخططات تمويل حقوق الملكية المدعومة من الحكومة (مخطط صندوق تمويل الأعمال)

مخطط صندوق تمويل الأعمال عبارة عن مخطط استثماري في حقوق الملكية حيث تشارك سبرنغ سيدز كابيتال، شركة تابعة للوكالة الحكومية سبرنغ سنغافورة، بالاستثمار في الشركات الناشئة الابتكارية الموجهة للنمو والقائمة في سنغافورة مع ممولي الأعمال المعتمدين مسبقاً على أساس الدولار مقابل دولار حتى حد أقصى من 1.5 مليون دولار سنغافوري

المنح النقدية (مخطط جمعية العمل الريادية للمشاريع الناشئة):

مخطط جمعية العمل الريادية للمشاريع الناشئة عبارة عن مخطط مساعدة مالية حيث تقدم جمعية العمل الريادية 7 دولار سنغافوري لكل 3 دولار سنغافوري يتم جمعها من قبل صاحب المشروع الريادي وقد تصل حتى 50000 دولار سنغافوري

مخططات حاضنات الأعمال (برنامج تطوير الحاضنات):

يوفر برنامج تطوير الحاضنات الذي تديره سبرنغ سنغافورة منحة دعم تصل إلى 70% للحاضنات ومسرعي المشاريع الذين يقدمون بشكل فاعل البرامج التي تساعد على رعاية الشركات الناشئة وتعيين مدراء الحاضنات وتدريب الموظفين وتقديم الخدمات/المعدات المشتركة للشركات الناشئة

مخططات تمويل الديون (برنامج القروض الصغرى):

تقوم المصارف المشاركة والمؤسسات المالية بمنح الشركات السنغافورية المؤهلة قروضاً تصل إلى 100000 دولار سنغافوري لعملياتها اليومية أو لتحديث المصنع والمعدات

المصدر: حكومة سنغافورة

²⁰ مجلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة، بنك أبوظبي التجاري

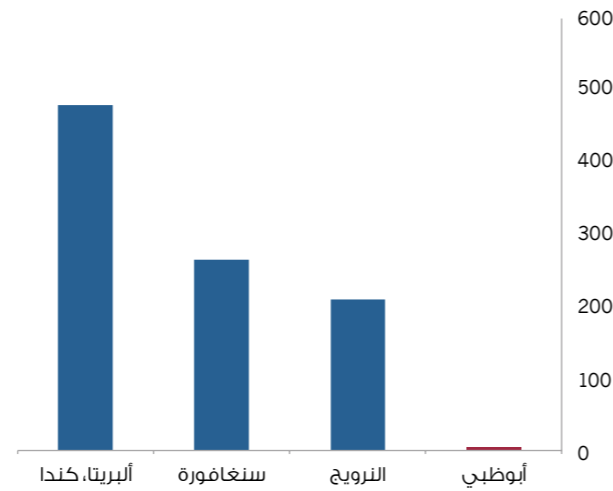
²¹ صندوق خليفة <http://www.khalifafund.gov.ae/En/AboutUs/Pages/Overview.aspx>

قامت شركة إكسون موبيل بإيداع 749 براءة اختراع في النرويج في عام 2012 في حين قامت ستات أويل بإيداع 677 براءة²⁴.

تتمثل إحدى وسائل تحسين إنتاج براءات الاختراع ودعم الابتكار في أبوظبي بزيادة عدد برامج الدكتوراه والمختبرات في المنطقة وتجميعها مع الصناعات المحلية لتشجيع الابتكار في الصناعة.

يعتبر استقطاب الشركات الدولية للتكنولوجيا والابتكار إلى المنطقة مهماً أيضاً للشركات المحلية التي تعمل في جميع أنحاء سلسلة التوريد، وقد عززت الإمارة قوانينها الخاصة بالملكية الفكرية لتحفيز الشركات برفع المحتوى فكري للقيام بأعمال تجارية في المنطقة. تم تحديث قوانين براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر في عام 2002 لحماية الملكية الفكرية.

عدد براءات الاختراع المسجلة لكل 1 مليون نسمة (2009)



براءات النفط والغاز (2002 - 2006)²⁵

التصنيف	الدولة	هندسة البترول	الجيوفيزياء	جيولوجيا البترول	المجموع
1	الولايات المتحدة	56	240	31	327
2	اليابان	8	51	1	60
3	هولندا	2	31	1	34
4	المملكة المتحدة	2	25	0	27
5	ألمانيا	1	21	1	23
6	فرنسا	0	19	2	21
7	كندا	1	14	4	19
8	إيطاليا	1	6	0	7
9	النرويج	0	4	0	4
10	أستراليا	0	3	0	3
10	روسيا	0	3	0	3
10	أوكرانيا	0	3	0	3
13	البرازيل	0	2	0	2
13	الصين	0	2	0	2

يمكن أن يساعد ربط المشاريع الصغيرة بالشركات المقاربة في قطاعها أو في القيمة التسلسلية على تحسين نمو الشركة من خلال التغلب على العوائق المعلوماتية. يتعين ألا تكون الروابط والمجمعات الصناعية حكراً على المناطق الاقتصادية الحرة، وقد بدأ مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي بمعالجة هذه المسألة من خلال توفير خدمات الربط الصناعي ومعلومات السوق لاختيار الشركات وأعلن مؤخراً عن إنشاء وكالة تنمية الصادرات للتسهيل في هذا المجال. يمكن أن يزيل تطوير الصناعات والقطاعات وخرائط المجمعات الاقتصادية بعض العوائق المعلوماتية التي تمنع الروابط الصناعية أيضاً.

الابتكار

تتميز الاقتصادات القائمة على المعرفة من خلال قدرتها على تسويق الأفكار المبتكرة والمنتجات وعروض الخدمات. يؤثر الابتكار، على مستوى الشركات، على تنافسية المنطقة لأنه يسمح للاقتصاد بالمنافسة في السوق العالمية من خلال الأفكار بدلاً من تكاليف العمالة المنخفضة أو الموارد الطبيعية وحدها. يتفاوت الابتكار بشكل كبير بين الصناعات والمناطق وبالتالي من الصعب قياسه بشكل قاطع لكن أنشطة البحث والتطوير الخاصة بالشركات والمؤسسات الأكاديمية تعتبر مؤشرات مفيدة. كما يشير إنتاج براءات الاختراع واتجاهات الملكية الفكرية إلى تركيز المنطقة على حماية قيمة الأفكار والمنتجات الجديدة. وغالباً ما يأتي الابتكار على شكل تحسينات في الخدمات أو المنتجات بدلاً من التقدم المفاجئ. وبالتالي، فإن إحدى وسائل دراسة القدرة الابتكارية لمنطقة تمثل في استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

قامت أبوظبي باستثمارات كبيرة لتحسين قدرتها الابتكارية وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا والمعلومات. قام القطاع العام من خلال لجنة أبوظبي لتطوير التكنولوجيا بتوجيه الأموال لتحسين القدرة التكنولوجية والابتكارية للإمارة. يساعد برنامج كامل على رفع مستوى الوعي بحماية الملكية الفكرية وطلبات براءات الاختراع وإيداعها حيث تعتبر منخفضة في المنطقة قياساً بالمعايير الدولية. استفادت الشركات في ألبيرتا والنرويج من الموارد الطبيعية للمنطقة وقامت بإيداع براءات الاختراع عن الابتكارات في مجال استخراج النفط والغاز. وفقاً لمنظمة الملكية الفكرية النرويجية وكابيتال آي كيو،

لا تزال الرغبة في رأس المال الاستثماري في الإمارة متواضعة ويعزى ذلك جزئياً إلى مستوى الخدمات اللازمة بعد استثمارات رأس المال الأولية²². كما يعتبر الإنفاق على حقوق الملكية الخاصة متديناً بالنسبة للمعايير الدولية وإن كان أعلى من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وبفضل تمويل خدمات ما بعد الاستثمار من خلال حاضنات الأعمال برعاية الحكومة، يمكن أن يعمل القطاع العام مع الشركات الخاصة على تشجيع إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. يتعين أن تشمل هذه الخدمات بناء القدرات والاستشارات المالية وكذلك الخبرة التشغيلية العادية.

تتزايد فرص الحكومات في أبوظبي ومنطقة مجلس التعاون الخليجي للتعاون مع القطاع الخاص لتوفير آليات التمويل. وفقاً للبنك الدولي، يمثل إقراض البنوك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل من 8% من إجمالي القروض. في دول مجلس التعاون الخليجي، تنخفض النسبة بشكل مؤسف إلى 2%. وكثيراً ما يعتبر رأس المال النادر أحد المعوقات الرئيسية أمام توسيع نطاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. تمثل هذه الثغرة أيضاً فرصة لشركات حقوق الملكية الخاصة وشركات رأس المال الاستثماري لتوفير الدعم المالي والاستراتيجي الذي تحتاجه هذه الشركات²³.

وأخيراً، يرتبط نمو الشركة بشكل وثيق ببيئة الأعمال والبنية التحتية للمنطقة. ركزت إمارة أبوظبي على توفير المناطق الاقتصادية الحرة وإنشاء مجمعات الأعمال للمساعدة على تعزيز الروابط الصناعية بين الشركات العاملة في المنطقة. تعتبر تو فور 54 وكيزاد أمثلة عن المناطق الحرة التي تعمل على جذب أفضل الشركات في القطاعات المختلفة. يتراوح مستأجرو المنطقة بين الشركات المؤسسية دولياً والشركات الناشئة حيث تستطيع المشاريع الصغيرة الحصول على خدمات الإرشاد والدعم. توفر المناطق العديد من الخدمات للشركات الأصغر ولكن قسم ضئيل من المشاريع الصغيرة يستطيع الاستفادة من المناطق الاقتصادية نظراً لطبيعتها الانتقائية.

²⁴ كلية هارفارد للأعمال، الاقتصاد الجزئي للتنافسية في النرويج، مجموعة النفط والغاز، تحقيق قصة نجاح من خلال تنمية المورد، 2012 المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، برنامج الأولويات الاستراتيجية لتقنية النفط والغاز

²² المنظمة الدولية للاقتصاد المعرفة وتنمية المشروعات، تقرير 2010: نحو سياسة الإبداع في أبوظبي، مؤشرات ووضع معايير المقارنة واقتصادات الموارد الطبيعية الغنية

²³ تقرير 2012 صادر عن جمعية الحصص الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

دراسة حالة قياسية:

مخطط حضانة التكنولوجيا في سنغافورة

يعتبر مخطط حضانة التكنولوجيا جزءاً من الإطار الوطني للابتكار والمشاريع الذي وضع في عام 2008 وحصل على ميزانية بقيمة 360 مليون دولار لدفع الابتكار القائم على البحث والتطوير في سنغافورة. تستثمر حكومة سنغافورة من خلال هذا المخطط بالمشاركة مع الحضانات في الشركات الناشئة فائقة التقنية القائمة في سنغافورة لدعم الاقتصاد الابتكاري والريادي.

بموجب مخطط حضانة التكنولوجيا، تقدم المؤسسة الوطنية للبحوث ما يصل إلى 785 من التمويل المشترك في كل شركة ناشئة في الحضانة حتى حد أقصى 500000 دولار سنغافوري. يطلب من الحضانة استثمار المبلغ المتبقي البالغ 1.5 على الأقل. تقوم المؤسسة الوطنية للبحوث والحضانة بشراء حصص حقوق الملكية في الشركة بما يتناسب مع استثماراتها. تقوم أيضاً بتزويد الشركات الناشئة بالتوجيه والإرشاد الإداري.

التأثير

- استفادت 31 شركة ناشئة من سبعة مستثمرين أو حضانات التكنولوجيا منذ عام 2009
- تشمل الحضانات مسرع توصيل وتشغيل ناجح من وادي السليكون وينشر الرواد على الحضانات من خلال شبكة الإنترنت

المصدر: www.nrf.gov.sg

مجالات التحسين

بغية تحسين مناخ الأعمال في المنطقة، تحتاج أبوظبي إلى زيادة توافر وتطور خدمات الدعم والحوافز التنموية للشركات. يشمل ذلك أن تضمن ألا يشكل نقص التمويل والعوائق المعلوماتية لأصحاب المشاريع والأفكار الجديدة عائقاً لدخول السوق في الإمارة. في حين أن القطاع العام التزم بالأموال لزيادة التمويل إلا أنه يمكن تحقيق المزيد من التنمية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص حيث يمكن للقطاع العام تمويل مبادرات يديرها القطاع الخاص. وهذا هو الحال بالنسبة للتدريب على الأعمال التجارية وبناء القدرات وخدمات الحضانات والاستثمار وصناديق رأس المال الاستثماري وتمويل الملكية الفكرية - التي تعتبر جميعها مجالات يمكن فيها للشركات المحلية الاستفادة من دينامية القطاع الخاص وخبراته على النحو الأفضل.

حاضنات الأعمال

تساعد حاضنات الأعمال المشاريع الصغيرة وأصحاب المشاريع الريادية بالقدر على عرض المنتجات والخدمات المختلفة والمتخصصة في السوق. يتم تأسيس حاضنة الأعمال للمساعدة في جانب من خدمات الأعمال وعرض القيمة التسلسلية الكاملة للدعم بالنسبة لمستأجريها.

يتعين على القطاع العام العمل جنباً إلى جنب مع قادة الصناعة والمناطق الاقتصادية من أجل

الترويج لاستخدام الحضانات في جميع أنحاء الإمارة ومناطقها الثلاث. وعضواً عن من إنشاء حضانات القطاع العام للبيع بالجملة التي تعمل كوحدات تمويل مما قد يخفض من ديناميكية عروض خدمات الأعمال للقطاع الخاص، قد يكون أحد الخيارات أمام القطاع العام تصميم وتمويل الحضانات ولكن مع تحويلها للقطاع الخاص بهدف تشغيلها. يسمح ذلك للقطاع العام بدفع المبادرة في حين يضمن القطاع الخاص إنجازات دفعها في السوق.

بناء قدرات المحاسبة المالية

تعتبر شغافية الشركات في عرض حساباتها المالية أمراً ضرورياً للحصول على قروض البنك، والمشاريع المشتركة، والأسهم الخاصة والاستثمارات الأخرى، كما أنها تؤثر على قدرة الشركات في أبوظبي في بدء أنشطة تجارية مع شركات أخرى على الصعيد الدولي. ولتحسين القدرة التنافسية الحالية للشركات الجديدة والشركات الصغيرة والمتوسطة، ينبغي على أبوظبي أن تعزز بناء قدرات المحاسبة المالية للشركات الصغيرة، لتقابل المعايير الدولية في كتابة التقارير المالية العالمية. كما ينبغي على القطاع العام أن يستمر بتشجيع القيام بدورات تدريبية لبناء قدرات كتابة التقارير المالية، بالإضافة إلى فرض التدقيق المالي العام للشركات.

وتوجد ثلاث آليات لبناء القدرات وهي:

- تقديم المساعدة والتدريب للشركات في مجال المحاسبة وحفظ السجلات المالية
- دعم وتطبيق التحول إلى التزام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- العمل مع البنوك لرفع نسبة التمويل المتاح للشركات الذين يبلغون عن النتائج المالية، أو يحافظون على استمرار دورة التدقيق المالي. وتشمل آليات العمل مع البنوك عمل مخططات لضمان قروض الشركات الصغيرة.

دراسة حالة معيارية: برنامج نورث إيست لتمويل الأعمال التجارية

صندوق فايز بقيمة 125M جنيه استرليني له استثمارات من بنك الاستثمار الأوروبي، وصندوق التنمية الإفريقية الأوروبية وون نورث إيست (ONE).

- تم إنشاء صندوق رأس المال استثماري بدعم من حكومة المملكة المتحدة
- تدار من قبل ست شركات لإدارة الأعمال تتراوح بين شركات غير ربحية لمنظمات تسويق الملكية الفكرية
- تستهدف الصناديق الشركات المبتدئة والشركات الناشئة في مختلف القطاعات ومراحل التنمية
- صندوق إثبات المفهوم - صندوق يقدر بـ 15 مليون جنيه استرليني يساعد الشركات في المراحل الناشئة في قطاع التكنولوجيا ويتدار من قبل مشاريع نورث ستار (شركة مقرها في المملكة المتحدة برأس مال يقدر بـ 80 مليون جنيه استرليني تحت إدارتها)
- صندوق التكنولوجيا: صندوق يقدر بـ 25 مليون جنيه استرليني يدعم شركات التكنولوجيا في كل مرحلة من مراحل تطورها وتدار من قبل مجموعة IP (واحدة من الشركات الرائدة في تسويق الملكية الفكرية في المملكة المتحدة)
- الصندوق المسرع: يستثمر الصندوق 20 مليون جنيه استرليني في ارتفاع نمو الشركات في المراحل المبكرة وتتم إدارته بواسطة شركة نورث ستار فنتشرز
- صندوق النمو: صندوق بمقدار 20 مليون جنيه استرليني يساعد الشركات الناضجة ويدار من قبل مديري صناديق NEL (مدير صندوق مستقل)
- صندوق النمو بلاس: صندوق بمقدار 20 مليون جنيه استرليني يستهدف الشركات الباحثة عن التمويل في مجال التطوير والتنمية ويدار من قبل FW كابيتال (شركة إدارة الصناديق وهي جزء من مجموعة ويلز المالية، وهي أكبر مجموعة استثمارية من نوعها في المملكة المتحدة)
- صندوق الملاك: يستثمر الصندوق 7500000 مليون جنيه استرليني في الشركات المبتدئة والشركات القائمة التي لديها إمكانية النمو وتدار من قبل ريفرز كابيتال بارتنرز (مدير صندوق مستقل)
- صندوق القروض المتناهية الصغر: صندوق بقيمة 5 مليون جنيه استرليني يدعم إنشاء مؤسسات جديدة ونمو الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر القائمة وتدار بواسطة تكليف (وهي منظمة غير ربحية)

المصدر: www.northeastfinance.org; The North East Business and Innovation Centre: Growth Finance Still Available For North East SMEs, 2013

يمكن أن تشمل خدمات الحضانات:

تسهيل إطلاق الأعمال التجارية	المساعدة في مهارات عرض وكتابة خطط الأعمال
الوصول إلى المستثمرين الممولين أو رأس المال الاستثماري	المساعدة في التسويق
عمل الشبكات والروابط الصناعية	روابط ومصادر التعليم العالي
البرامج الشاملة للتدريب على الأعمال	المساعدة في الامتثال للأنظمة
دعم التسويق والعلامات التجارية	الربط مع الشركاء الاستراتيجيين
توفير مجالس استشارية ومرشدين	إدارة الملكية الفكرية وإيداع براءات الاختراع
المحاسبة ودعم الإدارة المالي	النفوذ إلى المعلومات والخبرات الصناعية
تشكيل الفريق الإداري	الحصول على الرخص والشهادات اللازمة
الحصول على التمويل مثل القروض المصرفية وصناديق القروض وبرامج الضمان	تنمية الصادرات والروابط الصناعية الدولية
استملاك ودمج وتوسيع التكنولوجيا	توفير المكاتب والمرافق



برنامج رواد الأعمال العالمي

لزراعة ثقافة زيادة الأعمال، تحتاج أبوظبي إلى دعم وتشجيع رجال الأعمال الإماراتيين والعالميين. ويهدف هذا البرنامج إلى استقطاب رجال الأعمال في الصناعات والقطاعات المستهدفة لتأسيس أنشطتهم التجارية في أبوظبي، وسيعمل البرنامج على تحديد أصحاب المشاريع في الصناعات القائمة على المعرفة من جميع أنحاء العالم، وسيعمل على توفير بعض الخدمات التي تحتاجها هذه القطاعات مثل:

- توفير «تأشيرة رواد الأعمال المعجلة»
- توفير خدمات الشركاء والعملاء المحتملين
- زيادة مدة صلاحية تسجيل الأعمال التجارية
- توفير خدمات حاضنات الأعمال: رأس المال التأسيسي وتوفير المساحات المكتبية والوصول إلى الحصول على دعم الجامعات.

صندوق أبوظبي لرأس المال الاستثماري

أدخلت صناديق رأس المال الاستثماري مؤخرًا إلى المنطقة، ولكن بالرغم من وجود صندوق خليفة لتطوير المشاريع على رأس عدد من برامج تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لا توجد هناك شركة / صندوق لرأس المال الاستثماري في أبوظبي يتم إدارته من قبل القطاع الخاص ويركز فقط على الإمارة.

يمكن تعيين صناديق رأس المال الاستثماري المشتركة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في القطاعات المستهدفة في المناطق الثلاث، مع تيسير رأس مال أكبر إلى مدينة العين والمنطقة الغربية. سوف يتم تصميم وبناء ورسملة هذه الصناديق من قبل القطاع العام، بينما تتم إدارتها وتشغيلها من قبل المتخصصين في القطاع المالي من القطاع الخاص. لا بد من الاستثمار على أساس تجاري، حيث تتوافر في النشاط التجاري فرص للنمو والتطوير، كما ينبغي للصندوق الاستثماري أن تتماشى جهوده مع جهود حاضنات الأعمال في المنطقة.

ويكمن الهدف من إنشاء صندوق أبوظبي لرأس المال الاستثماري هو دفع الأموال بكفاءة في القطاعات المستهدفة (يعتبر قطاع العقارات السوق الحالية للاستثمار)، وفي الشركات العاملة في مناطق أبوظبي، وسيساعد هذا في تحسين معدل توليد الشركات الجديدة وكذلك نمو الشركات.

تقييم ممارسة أنشطة الأعمال

لقد اتخذ القطاع العام العديد من الخطوات للحد من الحواجز الإدارية ودعم القطاع الخاص في جميع أنحاء الإمارة، إلا أنه لا تزال هناك تحديات واضحة حول التكاليف والإجراءات الإدارية. ينبغي على دائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي أن تستمر للحد من هذه الحواجز من خلال تقييم أثر الحواجز الإدارية على الشركات، بما في ذلك: إجراءات التسجيل والترخيص (الوقت المستغرق والتعقيد)، التوظيف ونقل العمال، تلقي التمويل والقروض، والتواصل مع الشركات والصناعات الأخرى من خلال برامج خدمات الدعم أو مبادرات تطوير المجمعات الاقتصادية. وينبغي التركيز بشكل خاص على التفاوت في ممارسة أنشطة الأعمال التجارية بين المناطق الثلاث.

يجب أن تشمل التحسينات التالي

- إلغاء الرسوم غير الضرورية، الجمع أو تبسيط الرسوم للحد من المدفوعات المنفصلة، والحد من الرسوم المرهقة للشركات الجديدة، وضمان وجود نموذج صالح للشركات يبرر الحاجة إلى الرسوم الحالية
 - تبسيط أو إلغاء الإجراءات غير الضرورية، وتقليل الفترة الزمنية للإجراءات، والحد من الإجراءات المعقدة
 - توجيه أنشطة الأعمال خلال جميع الإجراءات الإدارية بما في ذلك التصاريح والعقود والتراخيص والقيود
- ستكون النتيجة النهائية إعادة هيكلة عمليات أنشطة الأعمال من أجل تعزيز القدرة التنافسية

twofour54 — خلق نظام بيئي يدعم أصحاب المشاريع الناشئة في صناعة الإعلام

شركة twofour54 هي مبادرة من قبل حكومة أبوظبي ضمن رؤية لها تسعى فيها إلى تطوير محتوى إعلامي وترفيهي عربي بمستوى عالمي، للعرب، وبأيدي عربية. وترمي إلى تكريس مكانة أبوظبي كمركز للامتياز في صناعة المحتوى، وفي مختلف قطاعات الإبداع من صناعة الأفلام، والبحث والإرسال، والتكنولوجيا الرقمية، والألعاب الإلكترونية، والنشر، والموسيقى.

تعنى twofour54 باستضافة الشركات والمؤسسات في قلب العالم العربي، وتزويدها بالأدوات والدعم والبنية التحتية لايتكار أجود المحتوى، وفق أرقى المعايير الممكنة، كما تكمن فلسفة الشركة على توفير نظام إيكولوجي يدعم التعليم والاستثمار والتعاون والشراكة، يتضامر مع شفافية في منح التراخيص، وإطار يحترم الملكية الفكرية ويقدرها، وفي سبيل تحقيق أهدافها.

وضعت شركة twofour54 ثلاث مرتكزات رئيسية للعمل عليها:

- تدريب هي أكاديمية التدريب الإعلامي الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تنظم أكثر من 200 دورة باللغتين العربية والإنجليزية، وتعد برامج تدريبية بالاشتراك مع شركاء الرئيسيين، هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، ومؤسسة طومسون رويترز. كما تقدّم دورات مفضّلة وفق طلب العملاء، بحيث تلبي احتياجات السوق. هذه الدورات يمكن أن تتم في مقر الأكاديمية المجهزة بأحدث التكنولوجيا في أبوظبي، أو في المؤسسات الراغبة في تدريب كوادرها.

- ابتكار (الابتكار والدعم) توفر twofour54 ابتكار شبكة تواصل عبر شبكة الإنترنت تضم المبدعين العرب في المنطقة، وهي تتيح ذلك من خلال موقع المختبر الإبداعي، الذي يقدم الدعم والتمويل للمتميزين بأفكارهم الخلاقة في أي مجال إعلامي

- إنتاج (أرقى مرافق الإنتاج) توفر أرقى ما توصلت إليه مرافق وتجهيزات الإنتاج وخدمات ما بعد الإنتاج، وإدارة الأصول الإعلامية، والأرشيف الرقمية، وخدمات البث والإرسال، وتضعها بين يدي صانعي المحتوى من صناعة التلفزيون بمفهومها الواسع، وقطاع الإعلان.

تتلقى هذه المحاور الثلاثة دعماً وإسناداً شامليين من ركيزة الأعمال الأساسية:

- twofour54 تواصل توفر خدمات دعم متكاملة، لتشكل نقطة تواصل واحدة متاحة للمؤسسات والأفراد الذين يتطلعون إلى العمل من خلال twofour54 وتقوم twofour54 تواصل بإدارة الشؤون الحكومية بالإضافة إلى إدارة المكاتب التجارية، والسكنية، وخدمات التجزئة والضيافة.

حالياً، هناك ما يقرب من 160 شركة مقرها في شركة twofour54 بما في ذلك CNN، صحيفة فاينانشال تايمز وقناة سكاي نيوز العربية. كل التدريب المقدم من أكاديمية التدريب هو لمساعدة المتدربين مهنيًا لتطوير المهارات العملية وتطبيقها في مكان العمل. حتى الآن، دربت شركة twofour54 أكثر من 3000 مشارك، وقد برز نموذج شركة twofour54 كمعيار محلي هام لحاضنة الأعمال والدروس المستفادة حتى الآن أن تشير إلى وجود صلة مباشرة لحاضنة الأعمال التجارية في المستقبل والتي يمكن وضعها للقطاعات الأخرى ذات الأولوية في الإمارة.

المصدر: twofour54; TheNational

الدروس المستفادة لإمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة

حددت الممارسات الدولية الرائدة عدداً من السياسات التي نفذت بنجاح من قبل بعض الدول لتحسين فرص الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. واستناداً إلى التحديات الرئيسية التي تم تحديدها في سياق دولة الإمارات العربية المتحدة، تعتبر هذه السياسات ذات صلة مباشرة إلى إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك:

- تطوير البيئة القانونية والتنظيمية، وتشمل الأمثلة التوضيحية تبسيط متطلبات بدء النشاط التجاري وإجراءات المحاسبة.
- تحديد التدخلات السياسية لقطاع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ككل. وتشمل التدخلات من جانب الطلب (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) برامج بناء القدرات في مجالات مثل الإدارة المالية والمحاسبة. وتشمل التدخلات من جانب العرض (البنوك) إنشاء سجلات الضمانات ومكاتب الائتمان.
- التدخل الحكومي المباشر في قطاع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدعم زيادة إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. رغم عدم وجود توافق في الآراء بشأن نطاق التدخل الحكومي في قطاع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تقدم عدد من الحكومات ضمانات القروض والائتمان الموجه في محاولة لتحفيز قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يلخص الجدول التالي بعض أهم الأنشطة التي تبذلها الحكومات لتحسين فرص الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة:

بناء البنية التحتية للمعلومات	تعزيز البنية التحتية المؤسسية	وضع إطار سياسة سليمة للقطاع المالي
<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز معايير المحاسبة • الاستثمار في والترويج لمكاتب الائتمان والسجلات المالية • الاستثمار في التكنولوجيا 	<ul style="list-style-type: none"> • دعم التدريب والمساعدة التقنية ذات الصلة للمؤسسات المالية • توفير أو تيسير الدعم المالي الأولي (تسريب الأسهم، تطوير المنتجات، ومنهجيات التخفيف من المخاطر) 	<ul style="list-style-type: none"> • تحرير أسعار الفائدة • تشجيع المنافسة • إصدار اللوائح الداعمة بشأن الخدمات المصرفية، والباير، الإقراض وإنصاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة • خفض وترشيد التدخل المباشر للقطاع العام • تحسين الأطر القانونية والقضائية
تقييم الأداء وإدراج الدروس المستفادة		

المصدر

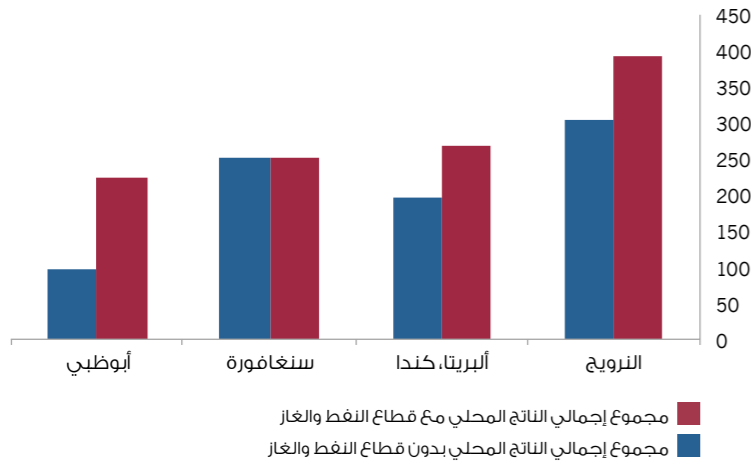
Beck, Demircug-Kuntand Martinez Pereira, Bank Financing for SMEs Around the World: Drivers, Obstacles, cited in IFC SME Banking – 2008, Business Models and Lending Practices. Washington, DC World Bank Knowledge Guide

Malhotra, Chen et al., Expanding Access to Finance: Good Practices and Policies for Micro, Small and Medium 2006 Enterprises. World Bank, August

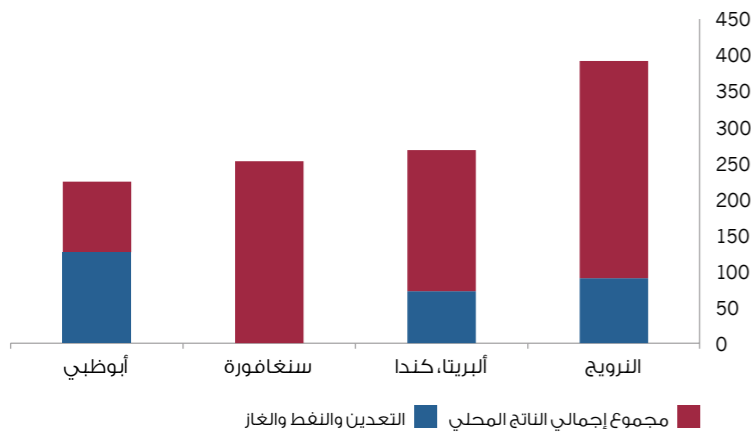
البنية الاقتصادية

تقرير أبوظبي للتنافسية
تطوير تنافسية إمارة أبوظبي

مجموع إجمالي الناتج المحلي مع وبدون قطاع النفط والغاز (2011)
(مليار دولار أمريكي)

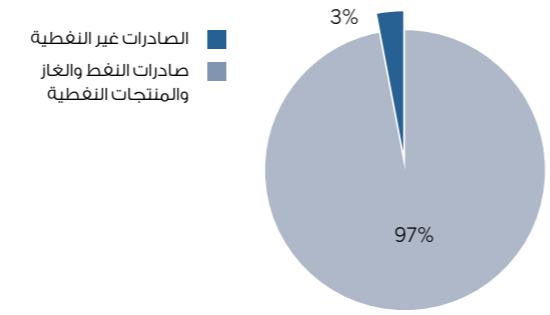


مساهمة النفط والغاز في إجمالي الناتج المحلي (2011)
(مليار دولار أمريكي)



جيدة للتصدير أو سلع وخدمات القيمة المضافة. وعلى نحو بديل، يساهم قطاع النفط والغاز بدرجة أولى في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60%، فيما يوظف أقل من 15% من السكان. يستلزم تنوع الاقتصاد الانتقال إلى قطاعات توفر مساهمة ثابتة في الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب فرص العمل للمحليين. تعتبر أبوظبي مهياً جيداً لاستخدام مزايا مواردها الطبيعية لتغذية الصناعات المجاورة التي تتميز بناتج عالي القيمة المضافة لكل طاقة عاملة.

صادرات أبوظبي، النفطية مقابل غير النفطية 2011



المصدر: الكتاب السنوي الإحصائي لمركز أبوظبي للإحصاء 2012

إمارة تعتمد على الموارد الطبيعية إلى إمارة تعتمد على الاقتصاد المعرفي، والتنوع إلى قطاعات قيمة مضافة عالية المهارة، لا يزال يشكل تحدياً هائلاً.

تحظى أبوظبي حالياً بأحد أقوى معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم، ويحظى المواطن في الإمارة بأعلى مستوى معيشي نسبة إلى المقياس المرجعي والمناطق العالمية. لكن عند ضبط الناتج المحلي الإجمالي على النفط والغاز، تبلغ نسبة بقية القطاعات مجتمعة 40% من الاقتصاد تقريباً، مما يرفع من أهمية التنوع بالنسبة للإمارة. إن تنامي القطاعات غير النفطية في الاقتصاد - خاصة السلع والخدمات عالية المهارة المقدمة من القطاع الخاص - أمر أساسي للاستدامة على المدى الطويل حيث تخطط أبوظبي لمستقبل أقل اعتماداً على الهيدروكربونات. ويتفاهم هذا الوضع في الغربية، حيث تبلغ نسبة النفط والغاز 90% من الناتج المحلي الإنتاجي للمنطقة. وبحكم ضرورة استمرار الاستثمار والتطوير لقطاع النفط والغاز ليبقى مورداً للثروة بعيدة المدى في المنطقة، فإن حاجة المنتجات الأولية القليلة للعمالة لا تهيئ فرص عمل للجيل القادم من الباحثين عن عمل في الإمارة.

تأتي مساهمة الناتج المحلي الإجمالي الأكبر لهيكل الاقتصاد الحالي من القطاعات غير الثابتة التي لا توفر مستويات عالية من العمل. يوظف قطاع الحكومة وقطاعات خدمات التجارة والخدمات التجارية حالياً معظم المواطنين، فيما يستخدم قطاع الإنشاءات وأشغال المهارات المتدنية معظم المقيمين. لا تساهم هذه القطاعات بالناتج المحلي الإجمالي نسبة إلى العمل، ولا تمثل كذلك إمكانية

"فالاقتصاد المستدام سوف يبنى بشكل رئيسي عبر التنوع الذي أثبت قدرته على الحد من التقلبات النمو الاقتصادي. ولا يعني التنوع فقط التوسع في أعداد القطاعات المساهمة في النشاط الاقتصادي، وإنما يعني توسيع قاعدة مؤسسات الأعمال، وتشجيع المستثمرين من الأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى تطوير شركات وطنية رائدة تعمل كدعائم للنشاط الاقتصادي".

رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030

التنوع

لقد تميزت بنية أبوظبي الاقتصادية بالاعتماد الكبير على النفط والغاز لإنتاج ثروة المنطقة. ويتصدر هذا الموضوع أولويات الأجنحة الحكومية، لاسيما أن التنوع الاقتصادي كان أحد الأولويات الثلاثة المستهدفة لعام 2030. ويتطلب التنوع المستدام طول المدى التوسع في القطاع الخاص وخاصة تنمية الناتج الاقتصادي ومساهمة الصناعات الرئيسية في الإمارة. لقد أتاح وجود الهيدروكربونات في إمارة أبوظبي بالقيام باستثمارات بنية تحتية وتحسينات على نطاق واسع على مدى العقد الماضي. وخصصت الحكومة مواردها لبناء ميناء بحري، مطار وشبكة اتصالات على مستوى عالمي، إضافة إلى الإعمار الصناعي، والعقاري السكني. وعلى غرار المناطق الأخرى الغنية بالموارد في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أتاح الاستثمار الكبير في مشاريع البنية التحتية والصناعة في الإمارة بجذب العمالة، الشركات والمستثمرين إلى اقتصادها خلال عقود قليلة. إلا أن تحقيق أهداف الإمارة بالانتقال من

تعكس البنية الاقتصادية مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد وكذلك إنتاجية العمالة والتوظيف والأجور على مستوى القطاع في الاقتصاد الإقليمي. ويشمل العامل الداعم هذا مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. والأهم من ذلك كله أنه يمكن قياس القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال مستويات الاستثمار الأجنبي في هذه القطاعات حيث يشير هذا إلى أي الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية في أبوظبي مقارنة بالمناطق الأخرى. وتغطي البنية الاقتصادية أيضاً تدفقات النشاط الاقتصادي إلى المناطق الجغرافية حيث تقارن بشكل أساسي تنمية المناطق الفرعية باعتبارها مواقع تنافسية بالنسبة للعاصمة. وتعكس بنية اقتصاد ما نظرة طويلة الأجل حول التنافسية حيث تقيس استدامة المنطقة وقدرتها على توليد الثروة والحفاظ على مستويات المعيشة أو رفعها.

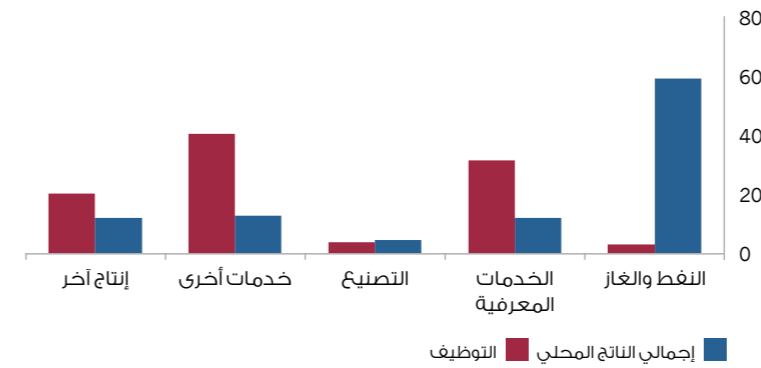
التصنيع

التصنيع عالي التقنية هو أحد الصناعات المستهدفة للتنوع، خاصة في قطاع المنتجات النهائية الكيماوية وقطاع البتروكيماويات. في الوقت الراهن، يمثل التصنيع ما نسبته 5% من اقتصاد أبوظبي، وهو معدل متدن بالنسبة لمنطقة تحظى بموارد غزيرة واستثمار جيد. إلا أن نصف هذه النسبة تقريباً موجودة في قطاع صناعة التقنية العالية، مما ينعكس مباشرة على توسيع القاعدة لتشمل سلع الإنتاج المتخصصة. ولا شك أن الميزة الطبيعية لأبوظبي في التصنيع هي قطاع البتروكيماويات، حيث يمكنها الاستفادة من المواد الأولية المحلية خلافاً للدول الآسيوية التي تعتمد على الاستيراد. تمثل الكيماويات والبلاستيك ما نسبته 40% تقريباً من ناتج القيمة المضافة في قطاع تصنيع أبوظبي، مما يعني أنه بعد طرح المدخلات والسلع الوسيطة، تعتبر الكيماويات المساهم الأكبر لكل وحدة في أي نشاط تصنيعي. ستزوّد الاستفادة من ميزتها التنافسية في الكيماويات أبوظبي بقاعدة صناعية راسخة، وبصادرات متزايدة وبغرض عمل عالية المهارة.

حالياً، يساهم قطاع أبوظبي للبتروكيماويات بما يناهز 60% من ناتج الصناعة، ويتم توظيف المئات من الإماراتيين في وظائف عالية المهارة²⁶. فتشغل صناعة البتروكيماويات لوحدها 2% من الأيدي العاملة الصناعية في كل الإمارات العربية المتحدة، مع تزايد إيجاد فرص العمل بشكل مضاعف في كل دول مجلس التعاون الخليجي²⁷. وبينما يتوجّه الإنتاج نحو صناعة المنتجات النهائية في البلاستيك والبتروكيماويات المتخصصة، يحتاج الإنتاج إلى المزيد من العمالة وإلى عمالة المهارات العالية. ويعتبر توفير فرص عمل صناعية عالية المهارة للمواطن الإماراتي أولوية لدى الحكومة. وبالتالي فإن تهيئة التعليم الكافي والتدريب في هذا القطاع ضرورة من أجل التحسينات الهيكلية في الاقتصاد.

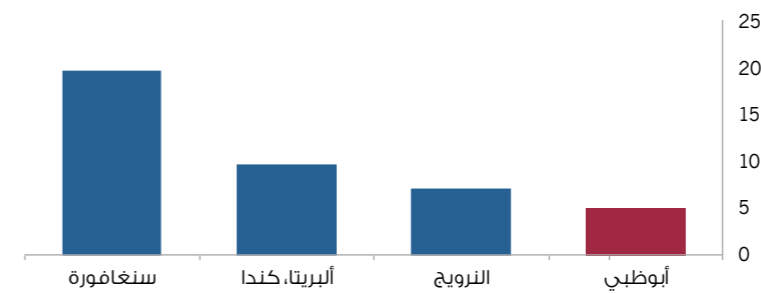
لقد شكّلت إقامة وتطوير المناطق الاقتصادية الحرة (أو المناطق الاقتصادية الخاصة) إحدى

إجمالي الناتج المحلي لأبوظبي ونسب التوظيف، (2011) (%)



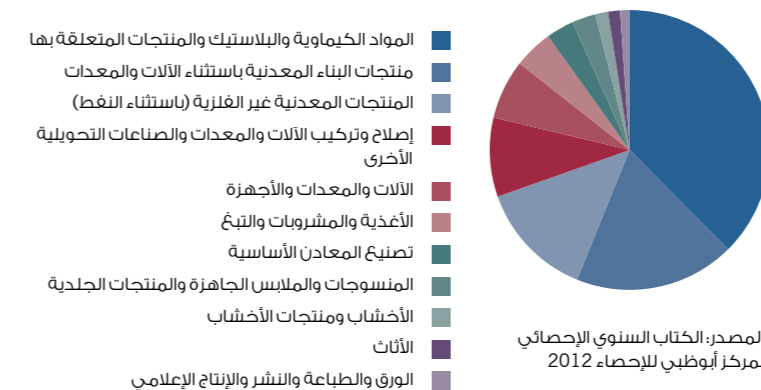
المصدر: الكتاب السنوي الإحصائي لمركز أبوظبي للإحصاء 2012

حصة التصنيع من إجمالي الناتج المحلي (%)



* البيانات من عام 2011 بالنسبة للنرويج وأبوظبي وسنغافورة ومن 2010 بالنسبة لأبوظبي

القيمة المضافة لنشاط التصنيع في أبوظبي، 2010



المصدر: الكتاب السنوي الإحصائي لمركز أبوظبي للإحصاء 2012

تقرير أبطوبي للتنافسية تطوير تنافسية إمارة أبوظبي

النجاحات الرئيسية لجهود التنوع في أبوظبي التي تقدم خدمات مساندة متخصصة وتنظيمات ملائمة للمجمعات والمدن الصناعية ضمن مواقعها. يوجد حالياً أربع مناطق في أبوظبي تجاورها نشاطات صناعية متفاوتة مثل، صناعات تحويلية، تصنيع زراعي، كيماويات، مواد بناء، صناعات تكنولوجية وبيئية. ومن أجل جذب استثمارات أكبر إلى منطقة العين، أنشأت هيئة المناطق مدينة العين الصناعية التي تؤسس للإنتاج التصنيعي والروابط الصناعية في المنطقة²⁸.

تعمل أبوظبي على تطوير قطاعاتها الاستراتيجية، وبالتالي، يعتبر تحسين تجمعات البنية التحتية أمراً أساسياً لتشجيع تعاون الصناعة والأعمال. فتنسجم المجمعات الاقتصادية بأهمية للتطوير الصناعي، فيدونها لا يمكن ربط الشركات مع بعضها وكذلك الهيئات الحكومية، والبحث والمؤسسات، والجامعات وغيرها من الموارد. تتجه الشركات التي تعمل في مجمعات اقتصادية نحو إنتاجية أكبر، وابتكار أعلى وأجور أفضل من نظيراتها الأكثر عزلة جغرافياً وبروابط أقل مع الشركات الأخرى. يؤلف تطوير التجمعات ركيزة محورية في استراتيجية التطوير الاقتصادي بعيد المدى في أبوظبي.

الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة من الخارج أحد مؤشرات التنافسية. وتعكس قدرة قطاع على استقطاب مستويات كثيفة من الاستثمار الأجنبي استدامته على المدى الطويل، حيث تلمح للتصورات حول إمكانية نمو وديناميكية صناعية. ويمثل تزايد الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاستراتيجية بعيدة المدى التي تعتبر أقل تقلباً من الهيدروكربونات في حين أن قطاع العقارات هو أولوية قصوى لدى الإمارة. وباعتبارها اقتصاداً متحولاً، فقد تمكنت أبوظبي من جذب مستويات كثيفة من الاستثمار الأجنبي خاصة في قطاع السياحة. ويتم توظيف الجزء الأكبر (أكثر من 4 بليون دولار أمريكي) من هذا الاستثمار في أبوظبي

حالة دراسية لمقياس مرجعي: استقطاب الاستثمارات الأجنبية في سنغافورة

ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة بنسبة 74.9 من 620.3 مليار دولار عام 2010 إلى 650.9 مليار دولار عام 2011. تشمل العوامل الإيجابية التي تساعد سنغافورة على جذب الاستثمار الأجنبي:

- برنامج سنغافورة للمستثمرين العالميين (GIP)، يخصص هذا البرنامج عملاء الأرصد المالية الضخمة ممن يلزمهم استثمار لا يقل عن مليوني دولار أمريكي كي يتأهل لهذا البرنامج. وفقاً للبرنامج، يمنح المستثمر وضع أفضل ويمكنه الحصول على إقامة دائمة. كما تتوفر للمستثمر خيارات استثمار مختلفة في الصناعات مثل، العلوم الطبية الحيوية، والطاقة النظيفة والإعلام.

- اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي، تستفيد الشركات من شبكة سنغافورة التي تضم أكثر من 50 اتفاقية شاملة لتفادي الازدواج الضريبي

- وجود اتفاقيات تجارة حرة، أبرمت سنغافورة 35 اتفاقية كفاءة استثمار

- تسجيل الشركة في سنغافورة. يمكن أن ينجز ذلك خلال 24 ساعة
- فرض ضرائب مواتية للمستثمرين الأجانب: معدلات ضريبة منخفضة للشركات والأفراد وغياب ضريبة أرباح رأس المال، ضريبة ربح الأسهم وضريبة التركة.

توفر سنغافورة حوافز كثيرة لتشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية.

تشمل هذه الحوافز:

- اقتطاعات كبيرة تصل إلى 200% للاستثمارات الكبرى

- حوافز متدرجة حسب المنطقة، مع تزايدها في المناطق ذات معدل البطالة العالي

- أراض وإنشاءات بنية تحتية مجانية أو منخفضة التكلفة داخل وخارج مناطق التنمية

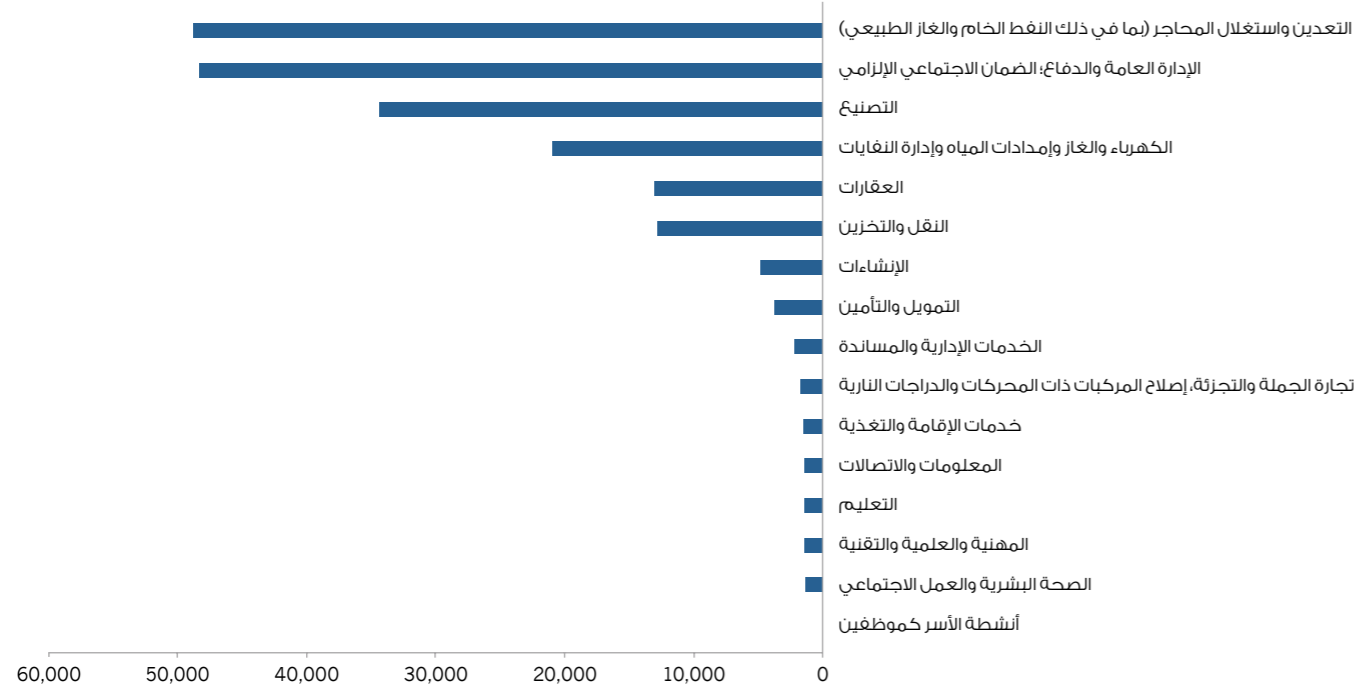
المصدر: الاتصال بسنغافورة، برنامج المستثمر العالمي؛ هيئة التنمية الاقتصادية - سنغافورة، دليلو للبحث والتحليل؛ دائرة الإحصاءات - سنغافورة

²⁸ زونوكورب، المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة <http://www.zonescorp.com/ar/zones/default.aspx>

²⁶ يوظف صانع البتروكيماويات بوروج حالياً 650 مواطناً محلياً. وتطمح أبوظبي إلى زيادة هذا العدد في العامين المقبلين <http://www.thenational.ae/thenationalconversation/industry-insights/energy/petrochemical-expansion-to-fuel-quality-jobs-for-the-uae>

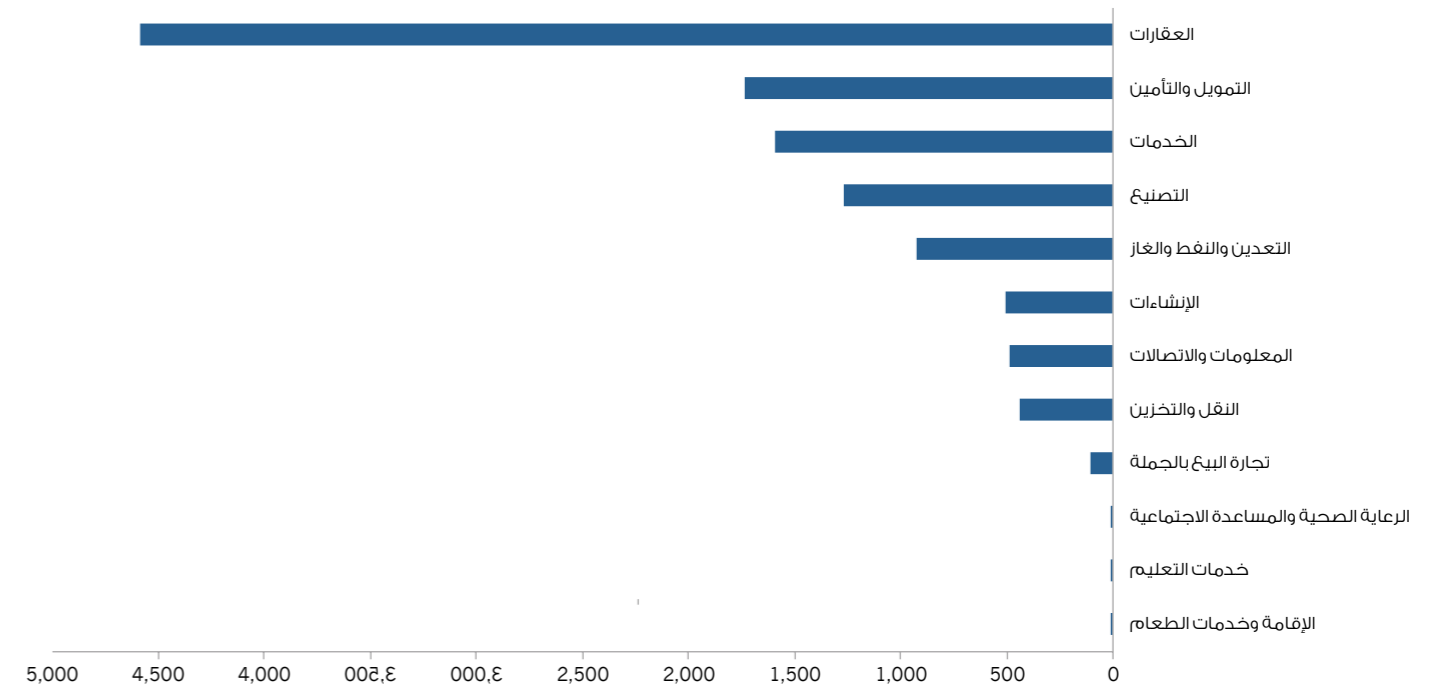
²⁷ جمعية البتروكيماويات والمواد الكيماوية الخليجية

القيمة الاجمالية لتكوين رأس المال الثابت من النشاط الاقتصادي
بالأسعار الحالية (2011) (مليون درهم إماراتي)



المصدر: الكتاب السنوي الإحصائي لمركز أبوظبي للإحصاء 2012

أبوظبي - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2009) (مليون دولار أمريكي)



المصدر: الكتاب السنوي الإحصائي لمركز أبوظبي للإحصاء 2012

نظرة عامة على القطاعات
المختارة

تشكل حالياً قطاعات التعدين والاستخراج والبناء أكثر من ثلثي اقتصاد أبوظبي. حددت الحكومة 12 قطاعاً استراتيجياً من أجل استهداف الاستثمار المستقبلي وتشمل السياحة، والرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات المالية وخدمات الاتصالات. وسيطلب توسيع دور هذه القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد خدمات مساندة شاملة للمستثمرين الأجانب. عملت مناطق الخليج المجاورة على جذب استثمارات كبيرة من خلال التأجير وحوافز المرافق وغيرها من خدمات المساندة مثل، مواقع تشجيع الاستثمار الشاملة. ومن أجل دفع الاستثمار إلى قطاعاته المستهدفة والتقليل من هيمنة البناء وغيرها من قطاعات القيمة المتدنية، تحتاج أبوظبي إلى دراسة عروض خدمات المساندة للمستثمرين.

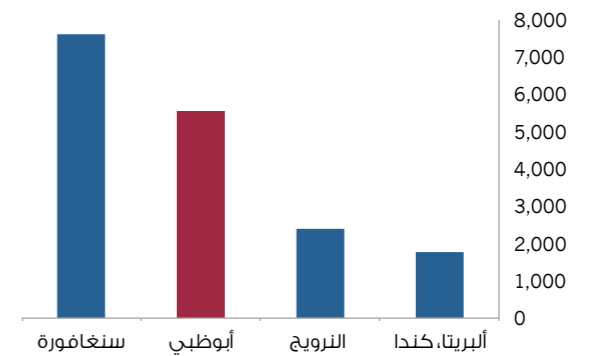
كندا والنرويج على مستويات مماثلة للاستثمار في استخراج النفط والغاز، ويشكل القطاع العام 10%³¹ فقط من إجمالي تكوين رأس المال. ويعزى ذلك إلى استثمارات الخاص الهائلة في الأصول الجديدة من خلال الشركات في هذه الاقتصادات الراشدة. وعلى نحو مثالي، ستعمل جهود أبوظبي وتحسين القطاع الخاص على تقليل الاعتماد على أموال القطاع العام لدفع عجلة الاستثمار الاقتصادي في قطاعات رئيسية.

قامت دائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي بنشر سلسلة من المبادرات الجديدة التي تستهدف دعم القطاع الخاص، بهدف رفع مساهمة القطاع غير النفط من مستوى عام 2005 البالغ 40% من اقتصاد أبوظبي إلى 64% بحلول 2030. وتشمل زيادة عقود المشتريات الحكومية مع القطاع الخاص بنسبة 10% وإقامة هيئة تشجيع التصدير.

ويظهر مقياس آخر لصناعات أبوظبي ألا وهو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. يقاس تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بمقدار القيمة المضافة الجديدة المستثمرة في القطاع عوضاً عن استهلاكها. وهذا يتضمن امتلاك أصول ثابتة جديدة من قبل الشركات، السكان والحكومة، إضافة إلى القيمة المضافة الجديدة إلى الأصول بواسطة النشاط الإنتاجي للقطاع²⁹. يتسم هذا المؤشر بأهمية كبيرة بالنسبة لبنية أبوظبي الاقتصادية لأنه يقاس مستوى توظيف رأس المال لكل قطاع بذاته، ويمكن أن يكون مقياساً لإمكانية نموه، إنتاجه، ديناميكيته واستدامته. يساهم النفط والغاز والقطاع العام بالقدر الأعلى من تكوين رأس المال الثابت بما يناهز 50 بليون درهم إماراتي لكل منها، وبالتالي فهي تمثل 50%³⁰ من كل الاستثمار الرأسمالي الثابت، فيما تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاعات المهنية، العلمية والتقنية مجتمعة أقل من 2%. تحظى اقتصاد الغنية بالموارد والمنافسة مثل

في قطاع العقارات الذي ما زال يعكس سيطرة رأس المال المادي والإنفاق على البنية التحتية في المنطقة. وفيما شهد قطاع العقارات نمواً كبيراً على مدى السنوات الخمس الماضية، فهو أكثر تقليباً من صناعة التقنية العالية أو الخدمات المهنية.

الاستثمار الأجنبي المباشر لكل فرد
(دولار أمريكي) (2009)



OECD - <http://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=1173> ²⁹

الكتاب السنوي الإحصائي، مركز الإحصاء أبوظبي، 2010. ³⁰

إحصائيات النرويج 2012 ³¹

2005 و2008³⁹، نما القطاع بنسبة معتدلة قدرها حوالي 4,8% سنوياً مما يشير إلى قطاع رائدة ومتطور. تسيطر على هذا القطاع شركتان، اتصالات ودو Du اللتان تسيطران على الجزء الأكبر من السوق.

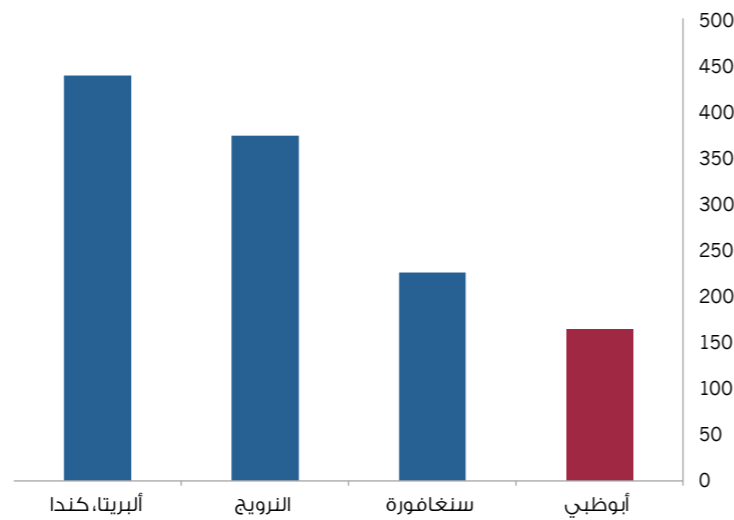
السياحة

أظهر قطاع السياحة⁴⁰ معدل نمو سنوي مركب بنسبة 7,15%⁴¹ على أساس سنوي ما بين 2005 إلى 2011، وهو مبشر جيد للإمارات على خلفية الركود العالمي في السياحة منذ الأزمة المالية. لقد استثمرت أبوظبي بقوة في قطاعها السياحي، ولديها خطط أخرى لزيادة عدد السياح إلى مدينة العين والمنطقة الغربية، حيث لا تزال تستضيف مدينة أبوظبي غالبية السياح في المنطقة. افتتحت هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة مؤخراً مكاتب دولية في المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، الصين وأستراليا في محاولة لاستقطاب أعداد متزايدة من السياح من البلدان المستهدفة. نما التوظيف في القطاع بمعدل 7,5% سنوياً⁴²، يخطى أسرع من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الفنادق الجديدة ومدن الترفيه الجديدة والمتطورة والتي تسوق غالباً على شبكة الإنترنت، بلغ الاستثمار الأجنبي للقطاع في أبوظبي 4 مليون درهم إماراتي عام 2009، ويعتبر قطاعاً لسياحة قطاعاً يملك إمكانية مرتفعة للنمو.

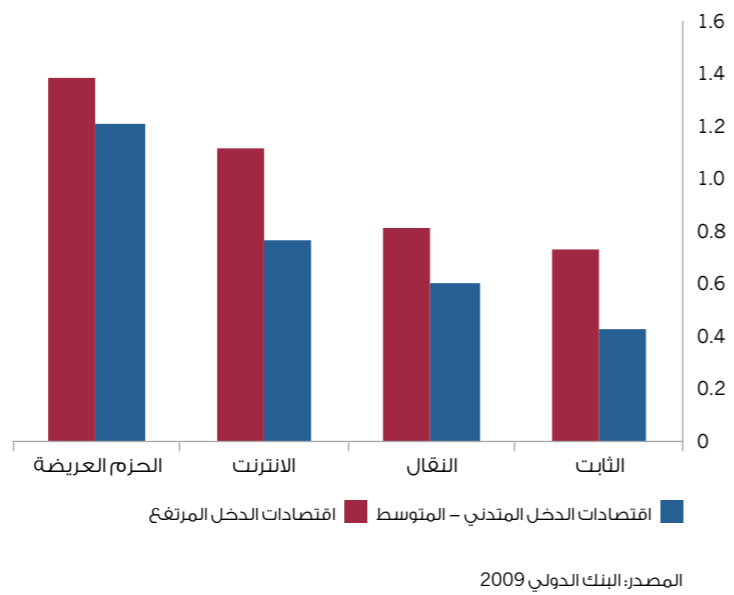
الاختلافات الإقليمية

تدرج رؤية أبوظبي 2030 استثمار وتطوير المناطق الرئيسية للإمارة كأحد أهدافها الرئيسية. «يعتبر التطوير المتزامن لمختلف مناطق الإمارة - بحيث يضيء التطور الذي تشهده مدنها - إحدى أولويات السياسة العامة، وذلك من أجل تحقيق توزيع للأشطة الاقتصادية تعود فوائده على عموم الإمارة»⁴³. يحتاج تحسين تنافسية الإمارة، بشكل عام، إلى استثمار واسع في مدينة العين والمنطقة الغربية. حيث تعتبر أبوظبي في الوقت الحالي مركز معظم النشاطات الاستثمارية والاقتصادية غير النفطية. بالمقارنة مع مدينة أبوظبي، تحظى مدينة العين والمنطقة الغربية بمستويات منخفضة من الإنتاج الاقتصادي، وقد واجهت تحديات في جذب العمالة، والشركات والتمويل إلى قطاعاتها الاستراتيجية.

رأس المال المادي - الوصول إلى الحزم العريضة لكل 1000 نسمة (2009)



النسبة المئوية للزيادة في النمو الاقتصادي مع زيادة بنسبة 10% في اختراق الحزم العريضة



المصدر: البنك الدولي 2009

⁴⁰ تتضمن مؤشرات السياحة الفنادق والمطاعم
⁴¹ يتم حساب معدل النمو السنوي المركب للتوظيف باستخدام بيانات مركز الإحصاء أبوظبي
⁴² يتم حساب معدل النمو السنوي المركب للتوظيف باستخدام بيانات مركز الإحصاء أبوظبي
⁴³ الرؤية الاقتصادية 2030 لأبوظبي

القطاع	النسبة المئوية
التعدين والمحاجر	58.5
الإنشاءات	10.1
التصنيع	5
التمويل والتأمين	4.8
العقارات	3.8

المصدر: الكتاب السنوي الإحصائي لمركز أبوظبي للإحصاء 2012

تتجه نحو السياحة الطبية، وترفع مستوى البحث والتطوير في مجالات طبية متخصصة. وفيما ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر نسبياً في الرعاية الصحية، يمكن للخصخصة أن ترفع من جاذبيته للمستثمرين العالميين وأن تحسن القدرة التنافسية للرعاية الصحية بالنسبة للإمارة.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لقد استثمرت الإمارات العربية المتحدة كثيراً في قطاع تكنولوجيا معلوماتها واتصالاتها، وهي تحظى بإحدى أقوى البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشرق الأوسط. لطالما كانت أبوظبي بين أوائل المتفوقين على مؤشرات تنافسية الاتصالات الدولية ويعود الفضل إلى البنية التحتية القوية إلى حد كبير، ونسب الانتشار العالي للإنترنت والهاتف المحمول. ونظراً لعدد مشترك الخوادم وقدرات النطاق الواسع، الخوادم المتوافرة وحواسيب الإنترنت، فقد أظهر القطاع نمواً كبيراً. لقد ازدادت اشتراكات الخوادم حتى 200% والآنترنت حتى 23% عام 2011³⁸. وأظهرت البحوث التي أجراها أريكسون والبنك الدولي بأن الاستثمار في قدرات النطاق الموسع يرتبط طردياً بنمو الناتج المحلي الإجمالي، وفيما لا تزال أبوظبي دون الاقتصادات الرائدة مثل سنغافورة والنرويج، فهي تتنافس الدول المجاورة من دول المجلس. وفي السياق ذاته، لا يزال الاستثمار المباشر منخفضاً في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نسبة إلى المقاييس المرجعية الأخرى، لكنه يبلي بلاءً حسناً ضمن دول المجلس. بين

وفي ما يلي، رؤية عامة لأداء بعض من قطاعات أبوظبي المستهدفة.

التمويل والتأمين

لقد شهدت أبوظبي نمواً كبيراً في قطاع التمويل والتأمين على مدى السنوات القليلة الماضية. ويعود هذا إلى حد كبير إلى نمو «تكافل»، وهو شكل من أشكال التأمين الإسلامي. كان القطاع ثاني أكبر القطاعات التي تتلقى استثمارات أجنبية مباشرة بعد العقارات عام 2009، حيث استقطبت أكثر من 6 مليار درهم إماراتي في الاستثمار³². ولكن، لا يزال هذا الاستثمار متدنياً نسبياً. يبدي هذه القطاع إمكانية واعدة للإمارة، فقد نجا من الأزمة المالية التي عصفت بالعالم محققاً معدل نمو نسبته 8% ما بين 2005-2011³³. وبصفته صناعة معرفية عالية الكفاءة، فقد ارتبط التمويل والتأمين بالأجور عالية³⁴، على الرغم من أنها لا تزال أدنى من أجور قطاع النفط والغاز والقطاع العام.

الرعاية الصحية والتعليم

نتيجة للاستثمارات الاستراتيجية واسعة النطاق للقطاع العام في مجالي التعليم والرعاية الصحية، فقد حقق القطاعان نمواً ملحوظاً في نسبة التوظيف. فيما تبدو ظاهرة توظيف الإماراتيين متدنية في قطاع الرعاية الصحية بنسبة 6,4%³⁵، فقد زاد النمو في قطاع التعليم من الوظائف المعرفية للإماراتيين وخاصة المرأة. بالرغم من ذلك، يمكن أن تعزى غالبية 80% من النمو السنوي ما بين 2008 و2011³⁶ إلى توظيف أساتذة وعاملين في المجال التعليمي أجنبياً في البرنامج الموسعة للمداس والجامعات.

لقد ارتفع التوظيف في مجال الرعاية الصحية بنسبة 52% على أساس سنوي لنفس الفترة³⁷، قابلها نمو برقم مزدوج سنوي في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الست بين 2005-2011، مما صنعها بين أسرع القطاعات نمواً بعد الإنشاءات. لقد استفادت صناعة الرعاية الصحية من عدد من الشراكات الحديثة مع مزودي الرعاية الصحية الخاصين الأجانب مثل عيادة كليفلاند وجون هوبكنز، التي استقدمت لتشغيل المستشفيات الحكومية وتسهيل الانتقال نحو نموذج الرعاية الصحية الخاص لأبوظبي. وحالما تفتح هذه المنشآت أبوابها، ستتمكن الإمارة من أن

³² الكتاب السنوي الإحصائي، مركز الإحصاء أبوظبي، 2010 (بيانات من 2009)

³³ يتم حساب معدل النمو المركب السنوي وفقاً لبيانات مركز الإحصاء أبوظبي

³⁴ (كان معدل الراتب الشهري 19033 درهم إماراتي)

³⁵ هيئة الصحة أبوظبي، 2011

³⁶ الكتاب السنوي الإحصائي، مركز الإحصاء أبوظبي، 2012

³⁷ يتم حساب معدل النمو السنوي المركب للتوظيف باستخدام بيانات مركز الإحصاء أبوظبي بين 2008-2011 وتتضمن الرعاية الصحية والعمل الاجتماعي

³⁸ الكتاب السنوي الإحصائي، مركز الإحصاء أبوظبي، 2012

³⁹ يتم حساب معدل النمو السنوي المركب للتوظيف باستخدام بيانات مركز الإحصاء أبوظبي من أجل المعلومات والتواصل

حالة دراسية مقياس مرجعي: مشروع تخطيط تجمع صناعي أمريكي

يهدف مشروع التخطيط هذا إلى تزويد أصحاب القرار والعاملين في التنمية في كل أرجاء أمريكا بالبيانات المتوفرة والأدوات الخاصة بفهم المجمعات الصناعية في كل منطقة في البلاد، إلى جانب مجموعات الأدوات والحالات الدراسية للمساعدة في صياغة استراتيجيات تنمية اقتصادية، كما يساهم المشروع في تنمية مبادرات المجمعات الاقتصادية البناء في أنحاء البلاد.

التغطية والحجم:

- حالياً، يوجد 41 مجمعا اقتصاديا مع خطط لتغطية كل الولايات المتحدة.
- المقارنة بين التجمعات العنقودية عبر الولايات المتحدة
- الأداء الاقتصادي الإقليمي العام (مؤشرات الأداء، براءات الاختراع، الوظائف، والأجور
- خصائص المبادرات المتعلقة بالتجمعات العنقودية المجموعات

عناصر البيانات الأساسية:

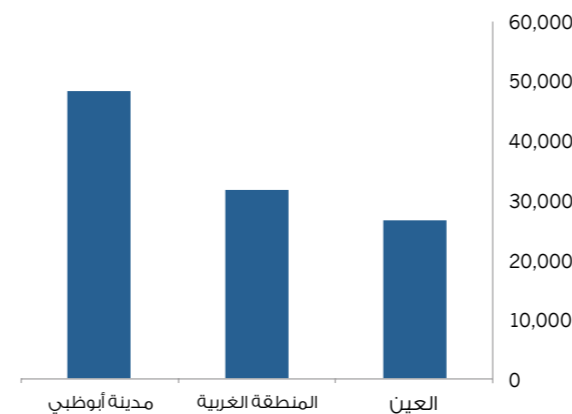
- تحوي تجمعات كل منطقة على التخصص، والتشغيل، والأجور، وإيجاد الوظيفة وبراءات الاختراع

مصدر: mvp.clustermapping.us

يعتبر المستوى المعيشي للمواطن الإماراتي، مقارنة بالدخل، الأعلى في أبوظبي. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تركيز وظائف القطاع الخاص عالية الأجر التي توظف أكثر من 60% من المواطنين في أبوظبي⁴⁴. كما أن معدلات التوطين عالية في قطاع النفط والغاز، مما يؤدي إلى أرباح أعلى في الغربية مقارنة بالعين.

في الوقت الراهن، يوجد نقص في بيانات الاستثمار والتصدير المتوفرة لمدينة العين والمنطقة الغربية، مما يحول دون تقييم قوي للنشاط الاقتصادي على مستوى المنطقة. لقد عمل مجلس تنمية المنطقة الغربية، من جهته، مع أطراف القطاع العام والخاص في تحسين المناخ الاستثماري للمنطقة من خلال عدد من المبادرات الجديدة. وقد شملت تطوير البنية التحتية والسياحة إضافة إلى المبادرات الصناعية. وتتضمن المشاريع البارزة الخطط المستقبلية لتطوير شبكة سكة الاتحاد لربط السكان مع المناطق الأخرى، وتطوير المنشأة النووية في المنطقة الغربية، وبناء شمس 1 الذي سيكون أكبر معمل للطاقة شمسية في العالم. ومن بين مبادرات مجلس تنمية المنطقة الغربية الأخرى، نجد دعم التعليم العالي ومؤسسات التعليم المهني، وتنفيذ استراتيجية التطوير الاقتصادي للغربية في القطاعات المستهدفة، وإعداد برامج جديدة للشركات المتوسطة والصغيرة في القطاعات المستهدفة⁴⁵.

متوسط الدخل السنوي لكل فرد (درهم إماراتي) (2007)



المصدر: الإنفاق البيئس ومسح الدخل لمركز أبوظبي للإحصاء 2008 / 2007

فرص التحسين

يستلزم تحسين بنية أبوظبي الاقتصادية دفع الاستثمار المستهدف إلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية وإلى مدينة العين والمنطقة الغربية. ويحتاج ذلك إلى إعداد حوافز استثمارية، وخدمات، وبرامج، وزيادة المعلومات المتوفرة والتسويق للمنطقة الغربية ومدينة العين على أنها أماكن منشودة للاستثمار.

تخطيط المجمعات الاقتصادية

سيعزز تخطيط المجمعات الاقتصادية في أبوظبي من قدرة المنطقة التنافسية من خلال تحفيز روابط الصناعة وأنشطة الأعمال المتخصصة. يصف مايكل بورتز، البروفيسور في جامعة هارفرد المجمعات بأنها، طريقة مختلفة لتقسيم الاقتصاد عما هو عليه في التصنيف الصناعي المتعارف عليه والذي يعتمد في الأساس على نوع المنتج والتشابه في الإنتاج⁴⁶. ويساعد وضع خرائط تجمع محددة للمجمعات الاقتصادية خاصة بقطاعات مستهدفة ومناطق جغرافية، على إمداد صناع القرار والشركات بالمعلومات اللازمة حول المناطق والصناعات التي تعمل فيها. يجب أن توفر خرائط المجمع إرشادات حول نوع الاستثمار المنشود، وبرامج الحكومة، وطرق توسيع الأعمال التجارية.

أهداف تخطيط المجمع الاقتصادي

- التعريف بالمجمعات الاقتصادية في أرجاء الإمارات (فهم كيف ينظم اقتصاد أبوظبي، وأين توجد وما هي اختصاصاته، ومواقع هذه المجمعات)
- تحديد روابط سلسلة الإمداد (روابط التحويل والإنتاج)
- تحديد الفجوات في المجمعات
- تسهيل المناقشات الناجحة حول مبادرات تطوير المجمع مع صناع القرار، وأصحاب مهن التجمع، ورواد المجمعات الاقتصادية، ورواد الصناعة حول مبادرات تطوير التجمع.

تجري في أبوظبي حاليا العديد من مبادرات المجمعات الاقتصادية، منها:

كيزاد

تسعى منطقة خليفة الصناعية (كيزاد) لجذب الاستثمارات العالمية وتطبيق أفضل الممارسات الصناعية العالمية في المنطقة وتجسد كيزاد دليلا حيا على قدرة أبوظبي على خلق قدر هائل من فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية، فهي تتوقع المساهمة في خلق 100000 وظيفة في أبوظبي، كما تتوقع أن تسهم بحوالي 715 من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للإمارة. تقدر كيزاد بأنه سيتم تصدير بين 760 إلى 780 من السلع المصنعة في المنطقة الصناعية.

مدينة مصدر

تعتبر مدينة مصدر إحدى المجمعات الاقتصادية في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة. تهدف مدينة مصدر لتصبح بيئة حيوية لجذب رواد الأعمال و المواهب على مستوى عالمي بالإضافة إلى المؤسسات المالية ورجال الأعمال والشركات ومزودي الخدمات التي تركز على صناعة الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة. وتسعى مصدر إلى خلق مجتمع تقام فيه أحدث الأبحاث العلمية، والمشاريع التجريبية، واختبار التكنولوجيا الحديثة.

سكاي سيتي - شركة أبوظبي للمطارات

ستكون سكاي سيتي أول منطقة مطار حرة في أبوظبي، وستشكل مجمع الأعمال الشامل والذي يهدف إلى جذب استثمارات القطاع الخاص التي تعمل في مجالات عدة منها: الطيران، وخدمات المطارات، والبضائع والشحن والخدمات اللوجستية.

⁴⁶ مايكل بورتز، 2004. ملاحظة منهجية تستند على مقتطفات وتعديل نص من «أداء المناطق الاقتصادية»، كامبريدج، تخطيط المجمعات العنقودية، جامعة هارفرد

⁴⁴ الكتاب السنوي الاحصائي، مركز الإحصاء أبوظبي، 2011

⁴⁵ إستراتيجية WRDC 2012-2016، الملخص التنفيذي

قصة نجاح القدرة التنافسية



المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة ZonesCorp إنشاء برنامج للتنمية الصناعية في أبوظبي

تعمل المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة بأبوظبي على تطوير وتشغيل وإدارة المناطق الاقتصادية المتخصصة في كل أنحاء إمارة أبوظبي. تم إنشاء المؤسسة عام 2004 لدعم نمو القطاع الصناعي وإيجاد قاعدة اقتصادية متنوعة في إمارة أبوظبي وعلى مستوى دولة الإمارات. وتكمن إحدى الآليات الرئيسية التي تحقق من خلالها هذا الهدف، تطبيق منهج النظام الإداري للشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) والموارد الداعمة من صندوق استثمار البنية التحتية للمؤسسة. تم إنشاء هذا الصندوق للاستثمار في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية المكلفة بها المؤسسة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

حالياً، تدير المؤسسة عدداً من المناطق الصناعية بما فيها ICAD ومدينة العين الصناعية، وهناك المزيد من المناطق قيد الإنشاء أو التخطيط تشمل مناطق الإنشاءات ومواد البناء، ومدن العاملين السكنية الإضافية ومنطقة صناعة السيارات.

تقوم المؤسسة بدور تكاملي في تنويع اقتصاد أبوظبي بعيداً عن القطاعات المتصلة بالنفط، فيما تواصل الإمارة تركيزها على التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة. على وجه الخصوص، نجحت المؤسسة في الاستفادة من الموارد الصناعية لأبوظبي باجتذاب المستثمرين المحليين والأجانب إلى المناطق الصناعية. تم إنفاق مبلغ يعادل 5 مليار دولار أمريكي في الاستثمارات الصناعية على مشاريع تديرها المؤسسة، وهي تمثل ما نسبته 10% من الناتج المحلي الإجمالي لأبوظبي.

حتى اليوم، جذبت المؤسسة أكثر من 600 شركة في المدن الصناعية ومنحت ما يفوق 1,000 ترخيص صناعي ضمن مناطقها الصناعية، التي تساوي حوالي 13 بليون دولار أمريكي.

المصدر: ZonesCorp; Arabian business.com

قصة نجاح القدرة التنافسية



مجلس تنمية المنطقة الغربية إعداد نموذج خاص بالتطوير الاقتصادي المستدام في المنطقة الغربية

بدأ مجلس تنمية المنطقة الغربية أعماله عام 2006، وهو يتعاون مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة في إمارة أبوظبي من أجل تحسين التنمية الاجتماعية، والتعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية للمنطقة الغربية.

يضم المجلس أربعة أقسام: (1) التنمية الإقليمية؛ (2) تشجيع الاستثمار والعلاقات العامة؛ (3) الاستراتيجية والتمويل؛ (4) الخدمات المساندة.

- التنمية الإقليمية: شراكة مع الجهات الحكومية المحلية والشركات لتحسين البنية التحتية، والرعاية الصحية، والتعليم، والحكومة وغيرها من الخدمات الخاصة بالمنطقة.
- تشجيع الاستثمار والعلاقات العامة: زيادة الوعي في المنطقة لتشجيع السياحة وجذب الاستثمار. كما تدعم الوحدة أيضاً المبادرات المتعلقة بتحسين بيئة الأعمال.
- الاستراتيجية والتمويل: إدارة التنمية الاستراتيجية الخاصة بالمجلس، بما في ذلك الإعداد لخطط على مدار خمس أو عشر سنوات وميزانيات التنمية السنوية، ومؤشرات الأداء الرئيسية، والقياس المرجعي للمالية والمحاسبة؛ والتوقعات المالية.
- خدمات المساندة: دعم وحدات المجلس والإشراف على الوظائف الداخلية للمجلس مثل إدارة الموارد البشرية، وعمليات الشراء وغيرها من الأنشطة الإدارية.
- بعض الأمثلة عن كيفية تأثير المجلس على القدرة التنافسية للمنطقة الغربية:
- برنامج البعثات الدراسية للمجلس الذي يوفر للطلبة الأوائل فرص التعليم العالي
- وضع برنامج الاستشارة الذي يوفر المساعدة الفنية للمطورين في الغربية
- مشروع الاتحاد للقطارات بكلفة 11 مليار دولار أمريكي والمتوقع الانتهاء منه عام 2018

يعمل المجلس كحافز مؤسسي رئيسي لدفع أجندة القدرة التنافسية في المنطقة الغربية. ومن خلال شراكة عاملين بانتظام في الحكومة المحلية والقطاع الخاص، يمكنه الاستفادة من نطاق واسع من الموارد الضرورية من أجل تطبيق نجاح للمبادرات التنموية الرئيسية.

المصدر: مجلس تنمية المنطقة الغربية؛ الخطة الاستراتيجية 2013-2017

قصة نجاح القدرة التنافسية



مبادلة لصناعة الطيران بناء مركز طيران وصناعة طيران في العين

يعمل مركز مبادلة لصناعة الطيران على تحويل مدينة العين إلى مركز عالمي لصناعة الفضاء، جنباً إلى جنب مع استراتيجية التنويع الاقتصادي والتصنيع طويل المدى في إمارة أبوظبي. ولتحقيق ذلك، أبرم المركز عدداً من الشراكات مع شركات طيران وفضاء عالمية لتطوير قاعدة للتكنولوجيا والتصنيع ترتقي بالمعايير العالمية.

في ما يلي، بعض من الشراكات العالمية التي عقدها مركز مبادلة:

- EADS/Airbus. أبرم مبادلة اتفاقية تزويد رئيسية مع مجموعة الطيران والفضاء الأوروبية EADS/ إيرباص لتطوير قاعدة تصنيع طائرات مركبة.
- جنرال إلكتريك GE. عقد مركز مبادلة اتفاقية نموذجية مع جنرال إلكتريك للتعاون في مجالات تشمل خدمات الصيانة، والتصليح والترميم لمحركات طائرات جنرال إلكتريك التي يتم تشغيلها في الشرق الأوسط.
- FACC. وقّعت مبادلة شراكة صناعية وعقدت اتفاقية تزويد مع FACC AG النمسا، واحدة من الشركات العالمية الرائدة في مجال تصميم، وتطوير وإنتاج المكونات والأنظمة المركبة المتقدمة الخاصة بقطاع الطيران. من بين أهم عملاء FACC: بوينغ Boenig، إيرباص Airbus، بومباردييه Bombardier وامبراير Embraer.

إنشاء كادر عالي الكفاءة من مواطني الإمارات لدعم القطاع هو هدف أساسي آخر. أطلقت مبادلة عددًا من البرامج التدريبية والتعليمية، بما فيها، أكاديمية تدريب الطيارين، لإعداد الشباب الإماراتي لشغل 10,000 وظيفة في قطاع الطيران/ الفضاء بحلول عام 2030. يتوقع أن يساهم المركز بنسبة 71٪ من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات.

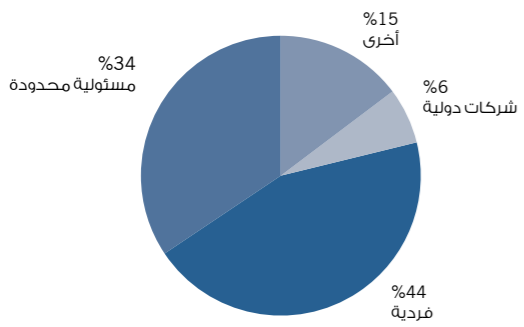
تلعب خطة أبوظبي لبناء مجمع صناعي لقطاع الفضاء في العين دوراً أساسياً في نمو شركات أعمال ذات القيمة المضافة العالية وتنويع الاقتصاد، فمن خلال الشراكات مع شركات دولية في المجمعات واستثمار ما يقارب 37 مليار درهم إماراتي من حكومة أبوظبي، سيعمل هذا المشروع على جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الشركات الأجنبية على فتح مكاتب لها في المجمع الفضائي.

المصدر: مبادلة لصناعة الطيران، The National

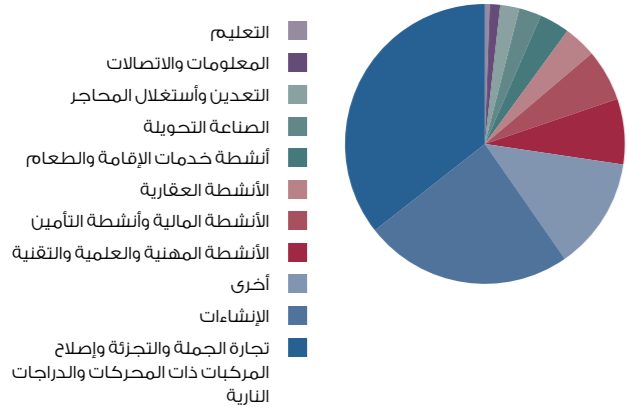
مدينة أبوظبي

64.27 إجمالي الشركات لكل نسمة 1000
2.86 إنشاء الشركات الجديدة لكل نسمة 1000

نوع الرخص التجارية



الرخص التجارية حسب القطاع



53,076 درهم

المتوسط السنوي لدخل المواطنين لكل فرد

46,075 درهم

المتوسط السنوي لدخل غير المواطنين لكل فرد

الدخل

إجمالي الناتج المحلي لكل موظف

573,355 درهم

تبعاً للسكان

إنتاجية العمل

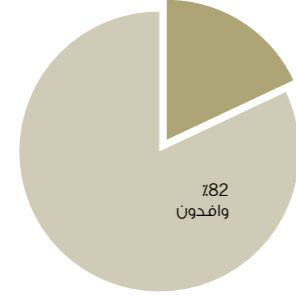
9.76% للسكان الحاصلين على درجات جامعية (المواطنون - 10 سنوات وأكثر)

12.40 عدد الطلاب لكل معلم

7.5% نسبة الأمية

التعليم

718 مواطنين



1,310,300

السكان

17.8% إجمالي العاطلين عن العمل من الإناث

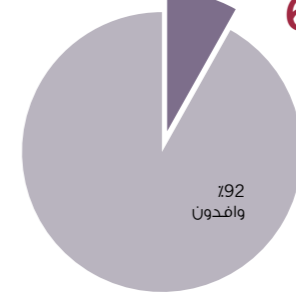
6.8% إجمالي العاطلين عن العمل من الذكور

10% المواطنين العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الوطنية

2.57% العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من القوى العاملة

البطالة

78 مواطنين



15.8% مشاركة الإناث في القوى العاملة

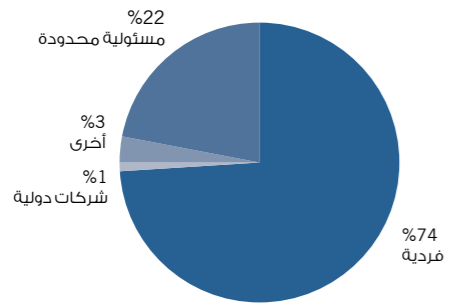
القوى العاملة

المنطقة الغربية

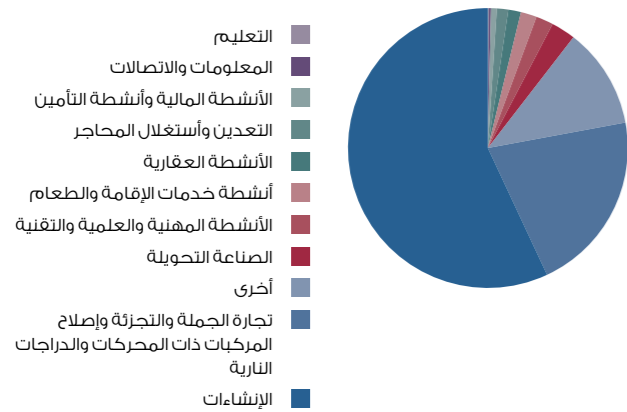
تقرير أوظيفي للتنافسية
تطوير تنافسية إمارة أبوظبي

58.04 إجمالي الشركات لكل 1000 نسمة
2.66 إنشاء الشركات الجديدة لكل 1000 نسمة

نوع الرخص التجارية



الرخص التجارية حسب القطاع



41,560 درهم

المتوسط السنوي لدخل المواطنين لكل فرد

30,187 درهم

المتوسط السنوي لدخل غير المواطنين لكل فرد

الدخل

إجمالي الناتج المحلي لكل موظف

451,772 درهم

تبعاً للسكان

إنتاجية العمل

9.72%

7 للسكان الحاصلين على درجات جامعية (المواطنون - 10 سنوات وأكثر)

8.80

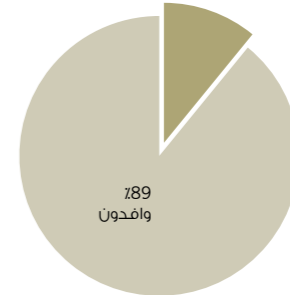
عدد الطلاب لكل معلم

7.7%

نسبة الأمية

التعليم

711 مواطنين



225,700

السكان

27.8%

إجمالي العاطلين عن العمل من الإناث

5.2%

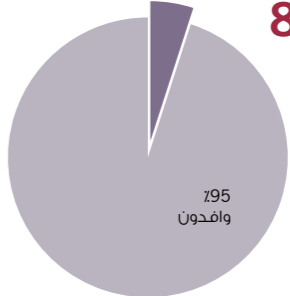
إجمالي العاطلين عن العمل من الذكور

9%

المواطنين العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الوطنية

البيانات

75 مواطنين



85%

3.7%

مشاركة الإناث في القوى العاملة

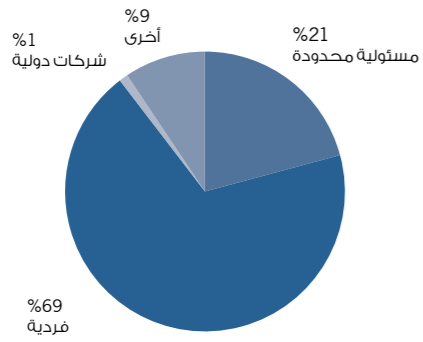
القوى العاملة

مدينة العين

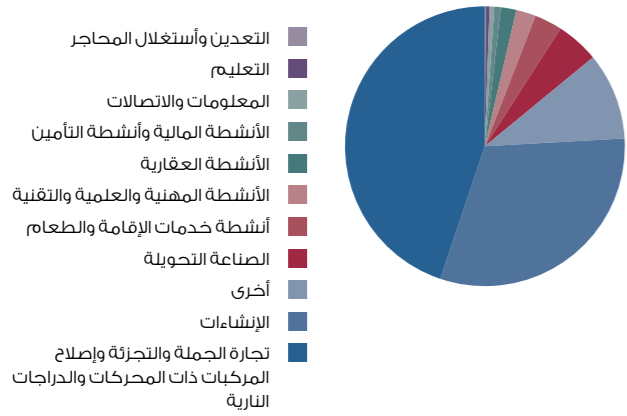
تقرير أبوظبي للتنافسية
تطوير تنافسية إمارة أبوظبي

49.26 إجمالي الشركات لكل 1000 نسمة
2.37 إنشاء الشركات الجديدة لكل 1000 نسمة

نوع الرخص التجارية



الرخص التجارية حسب القطاع



الشركات

33,333 درهم

المتوسط السنوي لدخل المواطنين لكل فرد

21,650 درهم

المتوسط السنوي لدخل غير المواطنين لكل فرد

الدخل

إجمالي الناتج المحلي لكل موظف

645,520 درهم

تبعاً للسكان

إنتاجية العمل

9.76%

7 للسكان الحاصلين على درجات جامعية (المواطنون - 10 سنوات وأكثر)

10.20

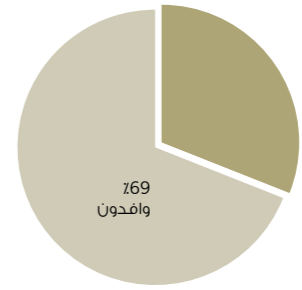
عدد الطلاب لكل معلم

7.3%

نسبة الأمية

التعليم

731 مواطنين



584,800

السكان

31.2%

إجمالي العاطلين عن العمل من الإناث

8.3%

إجمالي العاطلين عن العمل من الذكور

15%

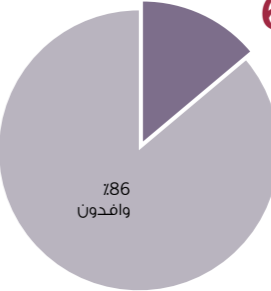
المواطنين العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الوطنية

4.4%

العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من القوى العاملة

البطالة

714 مواطنين



62%

19.4%

مشاركة الإناث في القوى العاملة

القوى العاملة

الخطوات القادمة



وفي سبيل المضي قدماً، فإنه سيتم إعداد ونشر هذا التقرير مرة كل سنتين لمتابعة مبادرات التحسين والتقدم الجاري في أبوظبي نحو تعزيز القدرة التنافسية. وستشمل التحديثات مبادرات القطاع العام والخاص إضافة إلى نتائج التحديات والتوصيات المحددة حالياً. ومع توفّر المزيد من البيانات عن أبوظبي ومناطقها الثلاث، يمكن للتقرير أن يوفر تبادل معلومات وتحليلات إضافية مصنفة حول القدرة التنافسية من أجل تلبية احتياجات شركاء مكتب أبوظبي للتنافسية بصورة أفضل.

يمهد هذا التقرير الأول الطريق من أجل نقاش هادف حول القدرات الإقليمية التنافسية في أبوظبي، على أمل أن تؤدي هذه الجهود إلى بيئة متقدمة للمجتمع، ومناطق الإمارة.

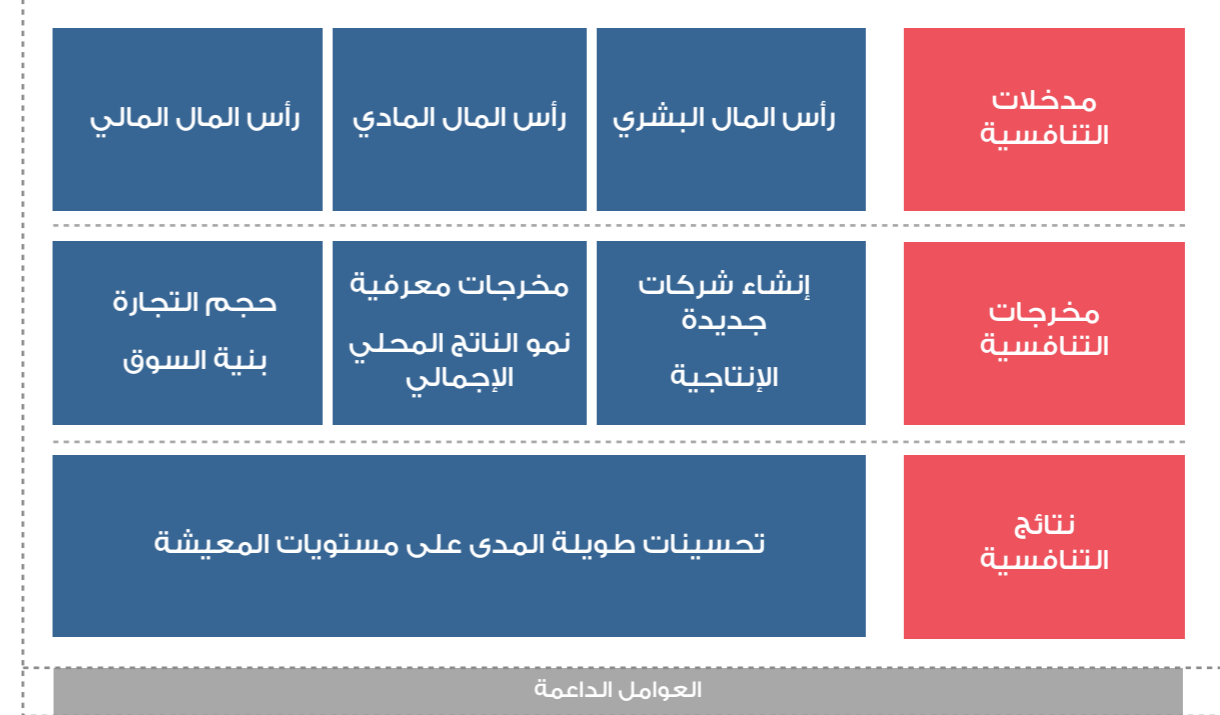
الأهداف الرئيسية

- تحديث النموذج وإعداد تقرير سنوياً لتتبع تقدم الإمارة، ونجاحاتها والتحديات الناشئة أمام القدرة التنافسية.
- تعزيز الجهود لجمع البيانات من أجل تبادل معلومات أكثر ثباتاً وإعداد تقارير حول مواضيع القدرة التنافسية.
- العمل مع أصحاب المصلحة في كل من القطاعين العام والخاص للتأكد من مواجهة التحديات الرئيسية.

يحتاج تحسين القدرات التنافسية الاقتصادية لأبوظبي إلى دراسة معمّقة لكل من الوضع القائم للأداء في الإمارة والنموذج المستقبلي الوارد في الرؤية الاقتصادية لأبوظبي 2030. وبما أن القدرة التنافسية تطال كل أبعاد الاقتصاد، من المستويات الجزئية إلى الكلية، سيساعد إطار القدرة التنافسية الخاص بأبوظبي الذي تم وصفه في هذا التقرير صناع السياسة على تحديد التحديات التنافسية في الإمارة ومناطقها الفرعية؛ ورسم الأولويات للتدخل؛ وتصميم وتنفيذ السياسات والمبادرات المنشودة للتعامل مع هذه الأولويات.

يساهم الجزء الخاص بمناطق التحسين المركز عليها في هذا التقرير في تعزيز القدرة التنافسية في ظل كل من المحركات الرئيسية: رأس المال البشري، والشركات، والبنية الاقتصادية، كما سيكون لها تداعيات للأخرين. فهم لن يعملوا منعزلين، لابل سيساهمون في كامل نطاق القدرة التنافسية. ومن أجل تسهيل ذلك، من المهم جداً أن يعمل أصحاب المصلحة معاً وأن يوحّدوا أهدافهم وغاياتهم. وفيما يتمكن مكتب أبوظبي للتنافسية من تنسيق المبادرات، يجب على الجهات ذات العلاقة في أنحاء أبوظبي القيام بالدور الرئيسي في تنفيذها والمساهمة في تحسين القدرة التنافسية.

نموذج التنافسية المناطقية



النموذج - دليل القدرة التنافسية الإقليمية (RCI) ودليل المنطقة الفرعية - الأسباب المنطقية

يتألف الدليل التأسيسي للقدرة التنافسية الإقليمية والإقليمية الفرعية لأبوظبي من ثلاث وحدات التي تشكل العناصر الأساسية للقدرة التنافسية. تحتوي هذه الوحدات البنائية وهي مدخلات ومخرجات ونتائج القدرة التنافسية، على متغيرات اجتماعية-اقتصادية تقيس القدرة التنافسية الإقليمية. تحاط هذه الوحدات بمجموعة من عوامل القدرة التنافسية المساعدة، وهي الشروط الرئيسة التي تؤثر بيئة الأعمال وتدفع بتنافسية الاقتصاد إلى الأمام.

يوفر النموذج إطاراً منطقياً تدرس من خلاله العوامل التي تدفع بتنافسية المناطق في أبوظبي، ويكمن الغرض الرئيسي من هذا النموذج في فهم العلاقة بين المحددات الرئيسة للتنافسية وتوحيدها لتفسير سبب التنافسية في المنطقة. وتمثل المدخلات أنواع رأس المال اللازمة لتوليد المخرجات الاقتصادية للتنافسية. وتقيس المخرجات أداء المنطقة، ومع

مرور الوقت، تشكل هذه المخرجات القاعدة لمحصلات القدرة التنافسية، مثل ارتفاع المدخول، ومستوى المعيشة التي ترسم وجه التنافسية الشامل للمنطقة.

نظراً لأن القدرة التنافسية عملية تعزيز ذاتية، تنتج مدخلات القدرة التنافسية الحالية مخرجات مستقبلية للتنافسية، والتي تصبح بالتالي مدخلات لدورة جديدة من عملية التنافسية.

مدخلات القدرة التنافسية

تجسد المدخلات عوامل إنتاج تنتج السلع والخدمات وتحرك النشاط الاقتصادي. ليست المدخلات نهاية بحد ذاتها؛ فهي توفر الوسائل لتحقيق المخرجات ومحصلات المدى البعيد. وعند قياسها على حدة، توفر المدخلات رؤية مفيدة محدودة حول الأداء الاقتصادي للبلاد ما لم تربط مع تحليل للمخرجات.

تتألف مدخلات التنافسية من رأس المال البشري، ورأس مال الأصول، ورأس المال النقدي وهي «المواد الأولية»، الضرورية للنمو الاقتصادي.



رأس المال البشري

يقيس المهارات، والمعارف، والكفاءات لدى الفرد التي تمكنه من إنتاج ثروة اقتصادية⁴⁷. أظهرت البحوث العالمية المكثفة وجود ارتباط إيجابي قوي بين تقدم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي. عملت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على الاستثمار بقوة في التعليم والتدريب، مما أدى إلى تحسينات ملموسة في مستويات المهارة والتعليم لدى قواها العاملة. نتج عن هذا ارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة إنتاجية العمالة، وزيادة مخرجات المعرفة على شكل الامتيازات والاختراعات الجديدة، وتزايد أعداد المشاريع.

رأس المال المادي

ويشمل موجودات الموارد الطبيعية، والآلات، والبنية التحتية المادية مثل البنية التحتية للمواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تؤدي الاستثمارات الكبرى في تكنولوجيا المعلومات، والإلكترونيات، ومعدات الاتصالات إلى ارتفاع في إنتاجية العمالة في كل أنحاء المناطق الأكثر تنافسية، وبالتالي، تؤدي إلى رفع مستويات النمو وزيادة القدرة التنافسية.

رأس المال المالي

يقيس الاستثمار وإمكانية الحصول على المال المتاح للاستخدام الاقتصادي⁴⁸. فهو يتألف من قروض الأعمال، والاستثمارات، ورأس المال المخاطر، والتمويل الخاص وغيرها من مصادر التمويل لتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي في اقتصاد ما يمكن أن يعيق عدم توفر رأس المال، الابتكار والاستثمار في المنطقة. على سبيل المثال، تكشف البيانات حول إنفاق دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على البحث والتطوير ارتباطاً قوياً مع مستويات الإنتاجية.

مخرجات التنافسية

المخرجات هي مقياس النشاط الاقتصادي والأداء (يعني، ارتفاع الناتج المحلي، النمو في التجارة والتحسينات في الإنتاجية دليلاً على الرفاهية الاقتصادية). تنتج هذه المخرجات عندما تستخدم المدخلات اقتصادياً. ويشكل ازدياد المخرج المعرفي - مثل تسجيل براءة الاختراع ونشر مقالات أكاديمية يومية - إشارة إلى تواصل الابتكار، فيما يعكس الجيل الجديد من الشركات إلى ثقافة ريادية صحية وأسواق قوية.



47 تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

48 تعريف مجلة «ذي إيكونوميست»

تنويه

- تم إعداد هذا التقرير باستخدام معلومات وإحصائيات تم اعتمادها من مصادر مدرجة في هذا التقرير، وتعتبر هذه المعلومات دقيقة عند إعداد هذا التقرير.
- تعتمد التوصيات الخاصة بتحسين القدرة التنافسية لإمارة أبوظبي على نتائج أبحاث موسعة إضافة إلى ورش عمل نظمها مكتب أبوظبي للتنافسية لأصحاب المصلحة وإلى المقاربات الفردية التي أجراها المكتب مع الجهات ذات العلاقة
- استخدمت بدائل المؤشرات حيث لم تتوفر البيانات الخاصة بأوظيفي، والتي تضمنت حسابات وفرضيات معقدة.

فيما يلي الفرضيات والحسابات لكافة لكل البدائل المستخدمة في نموذج تنافسية المناطق:

المؤشر	الحساب	الافتراض
الوصول إلى الحزم العريضة لكل 1000 نسمة	(إجمالي الحزم العريضة في الإمارات العربية المتحدة) × (نسبة إجمالي الناتج المحلي في أبوظبي) / سكان أبوظبي	وظيفة حصة أوظيفي من إجمالي الناتج المحلي
الاستثمار في حقوق الملكية الخاصة لكل فرد	(إجمالي الاستثمار في حقوق الملكية الخاصة في الإمارات العربية المتحدة) × (نسبة الشركات المالية في أبوظبي) / سكان أبوظبي	وظيفة توزيع الشركات المالية في أوظيفي
عدد براءات الاختراع المسجلة لكل 1 مليون من السكان	(إجمالي براءات الاختراع في الإمارات العربية المتحدة) × (نسبة الجامعات في أبوظبي) / سكان أبوظبي	وظيفة توزيع الجامعات في أوظيفي
إجمالي الناتج المحلي للمناطق (درهم إماراتي) - تبعاً للسكان	(إجمالي الناتج المحلي في أبوظبي) × (نسبة السكان المنطقية)	وظيفة نسبة كل سكان منطقة
إنتاجية العمل (درهم إماراتي) - تبعاً للسكان	(إجمالي الناتج المحلي تبعاً للسكان) / العاملين	وظيفة نسبة كل سكان منطقة

محصلات التنافسية

المحصلات هي نتائج لتنافسية طويلة المدى. وتعرف بارتفاع مستديهم في مستويات المعيشة ناجمة بدورها عن تحسين في الإنتاجية. يرتبط ارتفاع مستوى المعيشة بارتفاع المدخول وتراجع مستويات البطالة على المدى الطويل.

نتائج التنافسية

تحسينات طويلة المدى على مستويات المعيشة

العوامل الداعمة للتنافسية

تشكل العوامل الداعمة الشروط والعوامل التي تحدد الإمكانية المدركة للتنافسية، وذلك من خلال إيجاد بيئة أعمال مواتية للشركات على المستويات الجزئية والكلية. ومن المرجح أن ترفع المناطق التي تتمتع ببيئة أعمال سليمة ميزتها التنافسية بجذبها للاستثمار، والمهارات والمواهب.

من بين الأمثلة التوضيحية: التطبيق الفعال للقانون الذي ييسر النشاط التجاري؛ وسهولة القيام بالأعمال؛ والمبادرات الحكومية؛ وفي الختام تصورات الأعمال والأفراد في منطقة معينة.



المنطقة	الوصول إلى الحزم العريضة لكل 1000 نسمة	عدد المديرين لكل 1000 نسمة	حقوق الملكية لكل فرد	الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل فرد	إنشاء الشركات الجديدة - عدد الشركات الجديدة لكل 1000 نسمة	عدد براءات الاختراع المسجلة لكل 1 مليون نسمة	الناتج المحلي مع وبدون قطاعي النفط والغاز	مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي	حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي %
أبوظبي	البنك الدولي، كتاب الإحصاء السنوي لمركز أبوظبي للإحصاء 2012	رؤية التخطيط الاقتصادي لمجلس التطوير الاقتصادي 2011	البنك الدولي، مكتب إحصاءات الإمارات العربية المتحدة، التقرير السنوي للبنك المركزي الإماراتي 2011، جمعية الخليج لرأس مال المجازمة	رؤية التخطيط الاقتصادي لمجلس التطوير الاقتصادي 2009	دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي	البنك الدولي 2009، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) 2009	كتاب الإحصاء السنوي لمركز أبوظبي للإحصاء 2012	كتاب الإحصاء السنوي لمركز أبوظبي للإحصاء 2012	كتاب الإحصاء السنوي لمركز أبوظبي للإحصاء 2012
سجافورة	إحصاءات سجافورة، البنك الدولي 2009	الإحصاءات السنغافورية، وزارة القوى عاملة 2010	الإحصاءات السنغافورية (2010)، ماكنزي وشركاه (2011)	كتاب الإحصاء السنوي لسجافورة 2012	الاصعاءات السنغافورية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2009	كتاب الإحصاء السنوي لسجافورة 2012	كتاب الإحصاء السنوي لسجافورة 2012	كتاب الإحصاء السنوي لسجافورة 2012	
الزويج	الإحصاءات الأوروبية، البنك الدولي 2009	المعهد الدولي للتطوير الإداري 2010	الاصعاءات الأوروبية، الجمعية الأوروبية لرأس مال المخاطرة 2010	البنك الدولي 2011	الاصعاءات الأوروبية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2009	الاصعاءات الأوروبية، البنك الدولي 2011	الاصعاءات الأوروبية، البنك الدولي 2011	الاصعاءات الأوروبية، البنك الدولي 2011	
ألبيرتا، كندا	إحصاءات كندا، البنك الدولي 2009	الاصعاءات الكندية، 2011	اصعاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، رأس المجازمة لكندا، جمعية حقوق الملكية الخاصة، الإحصاءات الكندية، تومسون رويترز، 2010	البنك الدولي 2010	غير متوفر	الاصعاءات الكندية، 2011	الاصعاءات الكندية، 2011	الاصعاءات الكندية، 2011	

المؤشر	التعريف
متوسط إجمالي الدخل السنوي	إجمالي الدخل السنوي عبارة عن مقدار المال الذي يتلقاه شخص من خدماته/خدماتها أو بضاعته/بضاعتها المباعة قبل أية خصومات سنوية، مثل خصم الضرائب. يعتبر هذا مؤشراً لمستوى المعيشة في البلد حيث يرتبط الدخل المرتفع بمستويات معيشة عالية
الوصول إلى الحزم العريضة لكل 1000 نسمة	عدد السكان الذين لديهم مدخلا إلى الحزم العريضة لكل 1000 من إجمالي السكان
الصادرات	الصادرات عبارة عن مبيعات البضائع أو الخدمات لدولة أخرى
مشاركة الإناث في القوى العاملة	معدل المشاركة في العمالة، الإناث (% من السكان الإناث اللواتي تزيد أعمارهن عن 15 عاماً). معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة عبارة عن عدد الإناث اللواتي تزيد أعمارهن عن 15 عاماً الفاعلات اقتصادياً. جميع الإناث اللواتي يوفرن العمالة لإنتاج البضائع والخدمات خلال فترة محددة
إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الناتج المحلي عبارة عن مقياس للمخرجات الاقتصادية الكلية للدولة. إنه القيمة السوقية لجميع البضائع والخدمات المصنعة ضمن حدود الدولة خلال سنة. يعتبر إجمالي الناتج المحلي لكل فرد مؤشراً على مستويات المعيشة المرتفعة.
القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت	تشمل القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت تحسينات الأرض والمنشأة والآلات ومشتريات المعدات وإنشاء الطرق والسكك الحديدية.
إجمالي القيمة المضافة	مقياس للإنتاجية يقيس الفرق بين المخرجات والاستهلاك المتوسط. يوفر إجمالي القيمة المضافة بال دولار لمقدار البضائع والخدمات التي تم إنتاجها ناقص تكلفة جميع المدخلات والمواد الخام التي تعزى بشكل مباشر إلى ذلك الإنتاج.
إنشاء الشركات الجديدة	الشركات الجديدة المسجلة في السنة التقويمية كنسبة من السكان
عدد المدراء لكل 1,000 نسمة	تقيس مستوى القوى العاملة ذات المهارة
عدد براءات الاختراع لكل 1,000,000 نسمة	هيئة حكومية تمنح لفرد أو مؤسسة حقاً أو عنواناً خصوصاً الحق الحصري بعمل أو استخدام أو بيع اختراع ما. يتم في هذه الحالة حسابها لكل 1,000,000 نسمة من الدولة.
الاستثمار الأجنبي المباشر لكل فرد	الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن حركة رأس المال ضمن الحدود الوطنية بطريقة تمنح المستثمر السيطرة على الأصل المستملك. تعرف الشركات التي تستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسيات.
الاستثمار في حقوق الملكية الخاصة لكل فرد	أموال تستثمر في الشركات الخاصة كنسبة من السكان - تشير إلى الوصول إلى التمويل مما يؤثر على تنافسية الشركات.
النسبة المئوية للسكان الحاصلين على درجات جامعية	جميع السكان في بلدة أو منطقة أو بلد معين الذين يحملون درجات جامعية؛ مؤشر على مستوى المهارة.
معدل البطالة	النسبة المئوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل في أي تاريخ محدد.